

التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات وآفاق المستقبل

تأليف: د. محمد توفيق صادق



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

اهداءات ١٩٩٩
م/ منصور الحسيني
ج/ سهير احمد عنبر



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

التنمية في دول مجلس التعاون :
دروس السبعينات وآفاق المستقبل

تأليف : د. محمد توفيق صادق

١٤٠٦ هـ - يوليو (تموز) ١٩٨٦م

المراسلات:

توجه باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص.ب ٢٣٩٩٦ ـ الكويت

التنمية في دول مجلس التعاون :
دروس السبعينات وآفاق المستقبل

تمهيد

تأتي هذه الدراسة في اطار استمرار اهتمامي بقضايا ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي بصفة عامة ، وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة خاصة .

في دراسة حول « المشروعات العامة والتنمية في البحرين وقطر والإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية » قدمت إلى ندوة « المشروعات العامة والتنمية في الوطن العربي » التي انعقدت في الكويت خلال ٢٢ ـ ٢٥ مارس ١٩٧٦ ، تبين لنا أن متطلبات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، ووفرة الموارد المالية ، من جهة أخرى ، أدت إلى تعاظم وتوسع أدوار دول هذه البلدان في توجيه وقيادة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . إذ لم تقتصر أدوار هذه الدول على المجالات التقليدية وبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتأمين انطلاق مسيرات التنمية في هذه البلدان ، بل تعدتها إلى ارتيادها المجالات الاقتصادية بشكل مباشر ، خاصة بعد عام ١٩٧٣ .

كما بينت هذه الدراسة أن مسألة كفاءة المشروعات العامة التي أقامتها هذه الدول في ظل وفرة مواردها المالية النسبية ، لم تحظ بالاهتمام بالقدر الكافي ، من جهة ، وأكدت على أهمية التنسيق بين هذه المشروعات بسبب تماثل مجالاتها ، من جهة أخرى .

وبينت دراسة (بعنوان التنمية في الأقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية بين عائدات النفط وادارة التنمية قدمت إلى « الاجتماع السنوي الثاني » والذي انعقد في البحرين خلال الفترة ٢٤ ـ ٢٦ ديسمبر ١٩٨٠) ، ضعف مواكبة التنمية التي تحققت بالنسبة للتنمية الممكنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مواردها المالية ، وذلك بسبب ضعف اتساق كفاءة ادارة التنمية المتاحة مع متطلبات تعاظم وتوسع أدوار هذه الدول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأكدت على أهمية تطوير السياسات والمؤسسات والأفراد لرفع كفاءة إدارة التنمية وبالتالي تعزيز فرص استفادة هذه البلدان من كامل مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

وقد توصلت دراسة (بعنوان البترول وسياسات التنمية في بلدان عربية بترولية : النتائج المقصودة والآثار غير المحسوبة) قدمت إلى ندوة « البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي » التي عقدت في أبوظبي خلال الفترة من ١١ ـ ١٦ يناير ١٩٨١ إلى أن الآثار غير المحسوبة لسياسات واستراتيجيات التنمية في هذه البلدان حدت من العوائد الحقيقية لمواردها المتاحة . كما أشارت هذه الدراسة إلى أهمية النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تترتب على استمرار تحرك الايرادات العامة والانفاق العام باتجاهين متعاكسين : الأول بانخفاض ، والثاني بازدياد .

لقد قمت بالدراسات الثلاث المشار إليها سابقا قبل قيام مجلس

التعاون لدول الخليج العربية . وبالرغم من أن هذه الدراسة قد تمت بعد قيام مجلس التعاون ، إلا أنها تحاول الإلمام بقضايا ومشاكل التنمية في هذه الدول قبل قيام المجلس وخاصة منذ أوائل السبعينات .

مما لا شك فيه أن القارىء سيلاحظ أن هذه الدراسة تشير إلى جداول إحصائية ومعادلات رياضية قد يثير البعض التساؤل حول جدواها . إنني متفق مع القارىء الذى يرى أن الجداول الاحصائية والمعادلات الرياضية صماء ، من جهة ، وتحوم حول دقتها الشبهات ، من جهة أخرى . إلا أن أملي في أن يتفق القارىء معي على أن التحليل الكمي يساعد على تعميق التحليل النوعي ، وأن القدرة على القياس تعزز القدرة على التعرف على حجم المشكلة من جهة ، وعلى طبيعتها من جهة أخرى . فالجداول الاحصائية والمعدلات الرياضية ، قد تخفي أكثر مما تظهر ، وإذا ما عولجت بإمعان ، فقد تبوح بمعلومات هامة تفيد المهتمين بقضايا ومشاكل التنمية .

وفي النهاية أتقدم بأصدق الشكر والامتنان إلى جميع الذين قدموا لي العون أثناء جميع مراحل إعداد هذه الدراسة . ويطيب لي أن أخص بالشكر والتقدير الدكتور محمد الرميحي والدكتور فهد محمد الراشد والدكتور عبد الله فهد سالم غانم والدكتور فرحان جاسم والدكتور محمد العوض جلال الدين والدكتور محمود محجوب والدكتور عبد الوهاب رشيد والدكتور عبد المعطي ارشيد والدكتور مجيد مسعود والدكتور حربي عريقات والدكتور عبد الكريم صادق والدكتور علي

صادق والدكتور يوسف ابراهيم لتحملهم عناء قراءة مسودة الدراسة وابداء ملاحظات قيمة عليها كان لها أبلغ الأثر على محتواها وأسلوبها النهائي ، أما سلبياتها فأنا أتحمل وزرها وحدي . كما أشكر سكرتارية الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط بالكـويت لتحملها أعبـاء الطباعة في جميع مراحل إعداد الدراسة .

وأشكر للمجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون بالكويت لنشره هذه الدراسة في سلسلة « عالم المعرفة » .

الكويت في : ١٩٨٥/١١/٥ .

محمد توفيق صادق

مقدمة

يمكن اعتبار اكتوبر ١٩٧٣ ومارس ١٩٨٣ بداية ونهاية فترة مميزة في تاريخ الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ولعل تنامي فرص وتحديات حكومات وشعوب هذه الدول على السواء ، محليا وعربيا وعالميا ، من أبرز سمات هذه الفترة .

١ ـ تطور الطلب على النفط وأسعاره

باستثناء انخفاض النفط من ٥٨,٢١ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٤ إلى ٥٥,٢٤ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٥ ، استمر الانتاج العالمي من النفط في الارتفاع من ٥٨,١١ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٣ إلى أن وصل إلى أعلى مستوى له ، ٦٤,٩٨ مليون برميل يوميا ، في عام ١٩٧٩ .

وشهد انتاج أوبك من النفط اتجاهات غير منتظمة . إذ انخفض في سنتين متتاليتين ، ١٩٧٤ و١٩٧٥ ، ثم ارتفع في السنتين التاليتين ، ١٩٧٦ و١٩٧٧ ، وعاود الانخفاض عام ١٩٧٨ ثم الارتفاع عام ١٩٧٩ . بينما وصل الانتاج العالمي إلى أعلى مستوى له عام ١٩٧٩ ، إلا أن انتاج أوبك ، والذي وصل إلى أعلى مستوى له ، ٣١,٢٧ مليون برميل-يوميا ، عام ١٩٧٧ ، انخفض من ٣١ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٣ إلى ٣٠,٩٣ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩ .

وباستثناء عام ١٩٧٤ ، حيث طرأ انخفاض على انتاج أوبك بينما ارتفع انتاج دول المجلس ، فقد شهد انتاج دول مجلس التعاون نفس اتجاه انتاج أوبك ، حيث شهد ارتفاعا في عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ وانخفاضا في عام ١٩٧٨ ثم ارتفاعا في عام ١٩٧٩ . إلا أن انتاج دول مجلس التعاون ارتفع من ١٣,٠٣ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٣ ووصل إلى أعلى مستوى له ، ١٤,٦٧ مليون برميل يوميا ، عام ١٩٧٩ بينما انخفض مستوى انتاج أوبك من ٣١,٠٠ مليون برميل يوميا ، عام ١٩٧٣ الى ٣٠ر٩٣ مليون برميل يوميا ، عام ١٩٧٩ [1] .

وبالرغم من أن منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) تأسست عام ١٩٦٠ ، إلا أن السعر المعلن لبرميل النفط بقي أقل من دولارين حتى عام ١٩٧١ ، عندما تم زيادة السعر المعلن ٣٣ سنتا بموجب اتفاقية طهران في ١٤ فبراير ١٩٧١ .

وفي ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ بدأ سعر النفط بالاتجاه نحو الارتفاع . فقد تضاعف أربع مرات عام ١٩٧٤ حيث وصل متوسط سعر تصدير النفط الخام في دول أوبك ١١,٢٥ دولار للبرميل الواحد ، ثم تضاعف مرتين عندما ارتفع سعره إلى ٢٥,٥ دولار للبرميل الواحد عام ١٩٧٩ .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مستويات الانتاج العالمي ، وانتاج أوبك ، وانتاج دول مجلس التعاون خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ ، انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم ١ ص ١٧٥ .

ورافق الكساد العالمي انخفاض مستمر في انتاج النفط منذ عام ١٩٨٠ . فالانتاج العالمي انخفض باستمرار من ٦٤,٩٨ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩ إلى ٦٢,٣٥ و ٥٨,٢٦ و٥٥,١٧ مليون برميل يوميا في السنوات ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ على التوالي .

وكما حدث للانتاج العالمي ، انخفض انتاج أوبك باستمرار من ٣٠,٩٣ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩ إلى ٢٦,٩٥ و٢٢,٤٩ و١٨,٥ و١٧,٤٧ مليون برميل يوميا في السنوات ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ على التوالي .

وتأثر انتاج دول مجلس التعاون بالعوامل التي أدت إلى الانخفاض المستمر في الانتاج العالمي وانتاج أوبك ، وانخفض باستمرار من أعلى مستوى وصل إليه ، ١٤,٦٧ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩ إلى ١٤,٠٦ و١٧,١٣ و٩,٢١ و٧,٩٤ مليون برميل يوميا في السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ على التوالي .

وبالرغم من اتجاه انخفاض الانتاج الذي بدأ مع بداية الكساد العالمي عام ١٩٨٠ ، إلا أن اتجاه السعر استمر في الارتفاع . فبعد أن تضاعف مرتين عام ١٩٧٩ ، توالت عليه زيادات حتى وصل إلى ٣٤ دولار للبرميل الواحد عام ١٩٨١ .

وباستمرار انخفاض الطلب على النفط ، ابتدأ سوق النفط بالتحول من سوق بائعين إلى سوق مشترين ، وفي مارس ١٩٨٣ تم الاتفاق بين دول أوبك على سقف للانتاج ومقداره ١٧,٥ مليون

برميل يـوميا وتخفيض سعـره من ٣٤ دولار إلى ٢٩ دولار للبرميـل الواحد . وفي اجتمـاع أوبك في أكتـوبر ١٩٨٤ تم تخفيض سقف الانتاج من ١٧,٥ إلى ١٦ مليون برميل يوميا وتم تحديد الحصص الجديدة لكل دولة .

وبمـوجب السقف الجديـد للانتـاج ، انخفض مجمـوع حصص الكويت والسعودية والامارات وقطر من ٧,٤٥ إلى ٦,٤٨٣ مليون برميل يوميا ، أي ٠,٩٦٧ مليون برميل يوميا .

٢ ـ عقد من الفرص والتحديات

واكب اتجاه إزدياد الطلب على النفط في السبعينيات واتجاه ارتفاع أسعـاره في السبعينات وأوائـل الثمانينـات ، نمو بـارز في ايـرادات حكومات دول مجلس التعاون .

وكما هو معلوم ، فدول مجلس التعاون كانت ، ولازالت ، تسعى إلى تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والفرص التي اتاحها النمو السريع لايرادات هذه الحكومات لاتحتاج إلى كثير من البيان . فمن المعلوم أن الاستثمارات ضرورية ، وإن لم تكن لوحدها كافية لتحقيق النمو الاقتصادي . ولعل شحة الموارد المالية من بين أهم العقبات التي واجهت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، بصفة عامة . فبسبب شحة مواردها المالية ، تواجه الدول النامية خيارات صعبة وقاسية . اذ عليها أن تفاضل لابين زيادة الادخـار وكبت الاستهلاك فحسب ، بـل ايضا بـين العـديـد من

مشروعات التنمية الاقتصادية وبين العديد من مشـروعات التنميـة الاجتمـاعيـة من جهـة ، وبـين مشـروعـات التنميـة الاقتصـاديـة ومشروعات التنمية الاجتماعية من جهة أخرى .

وبصفة عامة ، ماكان الأمر كذلك بالنسبة لدول مجلس التعاون . فقد اتاحت لها وفرة مواردها المالية فرصاً متنامية لزيادة الاستهـلاك والادخار في آن واحد ، مما جعلها قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون معانـاة من الخيارات الصعبـة والقاسية . وخلافاً للمعادلة المألوفـة في الدول النـامية عـامة حيث مشروعات التنمية تبحث عن التمويل اللازم لها ، كان المال في دول مجلس التعاون يبحث عن مشروعات ليمولها .

وتتمثل التحديات في قدرة حكومات وشعوب هذه الـدول على اغتنام فرصها في التنمية ، التي اتاحتها لها ظروف الوفرة المالية فيها ، على أفضل وجه ممكن .

إن تحسين مستوى معيشة الإنسان هو محط رحال التنمية في دول مجلس التعاون كما هو في الدول النامية عامة .

ومن السهل لمس مدى التقدم نحو تحسين مستوى المعيشة في جميع دول مجلس التعاون خلال الفترة الماضية . فمتوسط دخل الفرد حقق نمواً بارزاً ، وبـدرجات متفـاوتة ، في جميـع دول مجلس التعاون ، ووصل في أي منها إلى مستوى أعلى منه في الدول النامية ، كما وصل في

بعض منها إلى مستويات أعلى منها في دول السوق الصناعية [1] . وقد رافق الارتفاع في مستوى الدخل ارتفاع في معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، ونسب القيد في المدارس الابتدائية والثانوية ، والتعليم العالي ، وزيادة في عدد الأطباء ، وانخفاض في معدلات وفيات الرضع والأطفال ، وارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة ، وكذلك ارتفاع في مستويات العديد من مؤشرات مظاهر ارتفاع مستويات المعيشة الأخرى ، وأصبحت مستويات هذه المؤشرات ، إما تضاهي وإما تقترب من مستوياتها في الدول المتقدمة .

ومع الاعتراف بوجاهة هذه الانجازات إلا أنها لاتعني بالضرورة أن هذه الدول قد اغتنمت فرصها المتاحة على أفضل وجه ممكن .

٣ ـ ارتفاع مستوى المعيشة : ارتفاع انتاج وانتاجية المجتمع أم ارتفاع استهلاكه لثروته النفطية ؟

يمكن مقارنة المجتمع بالفرد ، فالفرد يمكن أن يرفع من مستوى معيشته برفع مستوى قدرته الشرائية مما يتيح له الحصول على مزيد من

---

(١) دول السوق الصناعية تشمل اسبانيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، نيوزيلاندا ، بلجيكا ، المملكة المتحدة ، النمسا ، هولندا ، اليابان ، فرنسا ، فنلندا ، المانيا الاتحادية ، استراليا ، الدانمارك كندا ، السويد ، النرويج ، الولايات المتحدة ، سويسرا ، ايسلندا ولوكسمبورغ .

تراوح نصيب الفرد من الناتج القومي في دول السوق الصناعية بين ٤٧٨٠دولارا في اسبانيا و ١٦٢٩٠ دولارا في سويسرا بينما كان ٦٢٥٠ دولارا في عمان و ١٠٥١٠ دولار في البحرين و ١٢٢٣٠ دولارا في السعودية و ١٧٨٨٠ دولارا في الكويت و ٢١٢١٠ دولار في قطر و ٢٢٨٧٠ دولارا في الامارات العربية المتحدة عام ١٩٨٣ انظر البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، جدول ١ ص ١٧٥ وجدول ص ٢٣٢ .

السلع والخدمات المتاحة .

ويمكن لقدرة الفرد على شراء السلع والخدمات أن ترتفع بزيادة الموارد المالية المتاحة له . ويمكن زيادة الموارد المتاحة له بواحد او اكثر من البدائل التالية :
(١) زيادة دخله من عمله ، (٢) استعمال بعض من اصوله السائلة او تحويل بعض من الأصول الثابتة التي قد يملكها إلى نقد (٣) مزيج من البديلين ١ و ٢ .

إن زيادة قدرة الفرد الشرائية بالبديل الثاني تتيح له رفع مستوى معيشته ، خلال فترة معينة ، إلا أنها لاتضمن له استمرار هذا المستوى بعد نفاذ الأصول السائلة والثابتة ، لأن قدرته الشرائية تهبط إلى المستوى الذي يتيحه له دخله من عمله .

وكمستوى معيشة الفرد ، يمكن لمستوى معيشة المجتمع ان يرتفع بارتفاع انتاجه وانتاجيته ، كما يمكن ان يرتفع بصفة مؤقتة ، دون ارتفاع حقيقي في الانتاج والانتاجية . إذ يمكن للمجتمع أن يحول بعضاً من أصوله الثابتة إلى أصول سائلة لتمويل استهلاكه .

فهل اعتمد ارتفاع مستوى المعيشة في دول مجلس التعاون على تثمير ايرادات النفط في خلق وتطوير أنشطة اقتصادية خارج قطاع النفط كي يكون لها مصادر دخل بديله اذا مانضب النفط أو انخفض انتاجه وتصديره لأي سبب من الأسباب ، أم على استنزاف الثروة النفطية الوطنية ؟ مامدى قدرة هذه الدول على المحافظة على

مستويات المعيشة التي وصلت إليها ؟

واكب اتجاه ارتفاع انتاج النفط وتصديره وزيادات أسعاره نمومواز في الايرادات العامة ، والانفاق العام ، بشقيه الجاري والرأسمالي في دول مجلس التعاون منذ عام ١٩٧٣ . فقد أدت سهولة نمو الايرادات العامة إلى سهولة نمو الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى الاعانات والتحويلات والدفاع وعلى اقامة البنى الأساسية والمشروعات الانتاجية على السواء .

ولم يقتصر نمو الايرادات النفطية على زيادة انفاق هذه الحكومات وتعزيز قدراتها في الداخل فحسب ، بل ساهم أيضا في تعزيز توجهاتها الخارجية . فعدد منها ، أقام صناديق للتنمية قدمت قروضاً سهلة إلى دول عربية وغير عربية ، بالاضافة إلى الدعم العربي . وقد بلغ مجموع مساعدات التنمية الرسمية التي قدمتها دول منظمة التعاون والتنمية ودول أوبك ١٩٦٠٧١ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣ . قدمت دول منظمة التعاون والتنمية ٧٦,٩٪ ودول اوبك [١] ٢٣,١٪ من هذه المساعدات وبلغ مجموع ما قدمته السعودية والكويت والامارات وقطر ٢٠,٨٪ من مجموع هذه المساعدات و ٩٠٪ من مجموع المساعدات التي قدمتها دول اوبك[٢] .

---

(١) تشمل مساعدات نيجيريا ، الجزائر ، فنزويلا ، إيران ، العراق ، ليبيا ، السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة وقطر .

(٢) انظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم ٣ ص ١٧٦

وفي الآونة الأخيرة ، أدى اتجاه انخفاض انتاج النفط وتصديره وانخفاض سعره إلى اتجاه انخفاض الايرادات العامة . ولم تعد هذه الدول ، كما في الماضي ، تنعم بفوائض متزايده بل تعاني من عجز في ميزانياتها العامة .

ففي الكويت ارتفع العجز في الميزانية العامة من ٢٥٨ مليون دينار إلى ٦٧٣ مليون دينار وإلى ٧٧٩ مليون دينار في السنوات ١٩٨٢/١٩٨٣ و١٩٨٣/١٩٨٤ و١٩٨٤/١٩٨٥ على التوالي . كما أن العجز في الميزانية العامة في السعودية ارتفع من ٣٥ بليون ريال عام ١٩٨٣/١٩٨٤ إلى ٤٥ بليون ريال عام ١٩٨٤/١٩٨٥ . كما أن بقية دول المجلس أيضا عانت من عجز في ميزانياتها العامة خلال الفترة الماضية .

لايمكن لحكومات هذه الدول أن تستمر بالسماح بالعجز في ميزانياتها العامة . فنظراً لضيق القاعدة الاقتصادية خارج قطاع النفط ، فإن العجز في ميزانيات هذه الدول يؤدي إلى عجز في موازين مدفوعاتها ، ولا يمكن لهذه الدول السماح بذلك .

وقد تزامن انخفاض انتاج النفط وتصديره ، وكذلك انخفاض سعره مع عدد من التطورات على الساحة الخليجية مما جعل اثر هذا الانخفاض أكبر بكثير مما يستوجب .

فقد تزامن الكساد العالمي وانخفاض انتاج النفط وتصديره مع الحرب بين العراق وايران منذ أواخر ١٩٨٠ ، وغزو إسرائيل للبنان

عام ١٩٨٢ ، مما دفع حكومات هذه الدول لزيادة الاهتمام بقضايا الأمن والدفاع ، وبالتالي إلى زيادات في الانفاق العام لم تكن متوقعة . كما أن أزمة سوق المناخ في الكويت والتي انفجرت في أواخر عام ١٩٨٢ هي الأخرى أثرت في مجمل الاوضاع الاقتصادية في دول مجلس التعاون .

وأدت هذه الأوضاع المستجدة إلى صحوة الأفراد والحكومات على السواء . وابتدأت الحكومات التفكير بأصوات مرتفعة في كيفية التكيف مع الأوضاع المستجدة . إن البدائل المتاحة لهذه الحكومات هي :

(١) تخفيض النفقات العامة لتحقيق توازن في الميزانية .
(٢) السماح بعجز في الميزانية .
(٣) مزيج من البديلين الأول والثاني .

ونظراً لأدوار هذه الحكومات المألوفة ، يصعب تخفيض النفقات العامة . فتخفيض النفقات العامة الجارية ، قد يؤدي إلى تخفيض الخدمات الاجتماعية المألوفة ، كما أن تخفيض النفقات العامة الرأسمالية قد يؤدي إلى وقف بعض المشروعات الإنمائية ، وفي كلتا الحالتين ، فإن التخفيض المطلوب ليس دائما بالمهمة السهلة ، إذ من الممكن أن يكون التخفيض على حساب الثقة ، والتأييد للحكومة ، وقد يكون له محاذير اقتصادية واجتماعية ، وثمن سياسي إن لم تكن السياسات والقرارات التي يتم بموجبها التخفيض واضحة ومحسوبة بدقة بالنسبة لأهدافها المنشودة وآثارها غير المحسوبة.

وكما كانت الفترة بين اكتوبر ١٩٧٣ ومارس ١٩٨٣ ، فرصة وتحدياً في آن واحد ، فقد تكون المرحلة الحالية ، مرحلة التكيف مع الأوضاع المستجدة ، واعادة توجيه وقيادة التنمية في هذه الدول ، ايضا فرصة وتحدياً في آن واحد . فالعبر المستقاة من تجارب وانجازات هذه الدول خلال الفترة الماضية يمكن أن تشكل رصيداً قوياً لانارة الطريق نحو المستقبل .

فالمناخ الذي ساد في الفترة الماضية ، مناخ الرخاء والاسترخاء ، قلل من الاهتمام بتخصيص واستغلال عائدات النفط بشكل يتيح أفضل عائد ممكن منها ، وشجع على الاسراف . فإذا ماأرادت هذه الحكومات أن ترفع من كفاءتها في التكيف مع الأوضاع المستجدة ، وقيادة وتوجيه التنمية نحو أهدافها ، ينبغي أن تعي نقاط الضعف والقوة في مسيراتها خلال الفترة الماضية ، وتثمير هذا الوعي في التكيف مع الاوضاع المستجدة والتطلع إلى المستقبل . فإذا ما تمكنت من ذلك ، تكون بذلك قد حولت مايمكن أن يبدو لنا الآن « نقمة » ، انخفاض انتاج النفط وتصديره ، إلى « نعمة » . وفيما بعد قد يقال لحسن الحظ أن حصل ما حصل .

لذا نحاول في هذه الدراسة أن نستخلص بعض العبر والدروس من تجارب وانجازات هذه الدول خلال الفترة الماضية ، وبيان ماينبغي عمله لتثمير هذه العبر في انارة الطريق إلى مستقبل أفضل .

ففي الفصل الأول ، مدخل إلى مفهوم التنمية ، نقدم محاولة لتوضيح التنمية كمفهوم والتنمية كعملية .

وفي الفصل الثاني ، نمومظاهر التنمية ، نستعرض ونحلل انجازات هذه الدول في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفي الفصل الثالث ، نمو بدون تنمية ، نستعرض ونحلل مصادر توليد الدخل لمعرفة ما إذا كانت أسباب نموه ، وبالتالي أسباب ارتفاع مستوى المعيشة ، نابعة من تغييرات ذات شأن ، وتنم عن نمو ذاتي وحقيقي في قدرة هذه المجتمعات على الانتاج والانتاجية أم انها نابعة من استنزاف الثروة النفطية الوطنية .

وفي الفصل الرابع ، نمو أدوار الدولة وتنمية الاعتماد على الحكومات ، نبين أسباب ونتائج تعاظم أدوار هذه الحكومات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما نبين أن كفاءة تثمير العوائد النفطية اعتمدت في المقام الأول على كفاءة أدوار هذه الحكومات ، وأن هذه الكفاءة توقفت في المقام الأول ، على كفاءة سياسات التنمية وادارتها .

وفي الفصل الخامس ، كفاءة أدوار الدولة : السياسات ، نعرض ونحلل السياسات التي سادت في هذه الدول وأثرها على كفاءة تخصيص واستعمال مواردها المتاحة .

وفي الفصل السادس ، كفاءة أدوار الدولة بين القدرة الإدارية المطلوبة ، والمتاحة ، تعرض وتحلل أسباب ضعف مواكبة القدرة الإدارية لمتطلبات تعاظم دور الدولة ، وأثر ذلك في خفض كفاءة تخصيص واستعمال الموارد المتاحة .

والفصل السابع ، نحو رفع كفاءة سياسات وادارة التنمية ، عرض ومناقشة ماينبغي عمله لرفع كفاءة سياسات وادارة التنمية لتمكين هذه الدول من التكيف مع الأوضاع المستجدة ، وقيادة التنمية نحو المستقبل المنشود بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

وفي الفصل الأخير ، التعاون الإقليمي وآفاق التنمية في دول مجلس التعاون ، عرض ومناقشة امكانات التعاون بين دول المجلس ووسائل وسبل تعزيز فرص نجاح التعاون في تحقيقه أهدافه .



الفصل الاول
مدخل الى مفهوم التنمية كعملية مجتمعية

من المتعارف عليه اعتبار بعض بلدان العالم ناميا والبعض الآخر متقدما . وفي تقريره عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، قسم البنك الدولي ١٢٦ بلدا ، من بلدان العالم التي يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة ، حسب مؤشرات التنمية العالمية لعام ١٩٨٣ ، إلى مجموعات رئيسة ، كما في الجدول ١ ـ ١ .

ويتضح من هذا الجدول أن مجموع عدد البلدان النامية (بما في ذلك البلدان ذوات الدخل المرتفع المصدرة للبترول)[1] يفوق كثيرا مجموع عدد البلدان المتقدمة ، ٧٨ر٦ ٪ مقابل ٢١ر٤ ٪ ، كما أن مجموع عدد سكان البلدان المتقدمة يساوي ٣١ر٧ ٪ من مجموع عدد سكان البلدان النامية ، ٢٤ر١ ٪ من اجمالي سكان البلدان النامية والمتقدمة فقط .

ولا يقتصر التباين بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة على عدد بلدان ومجموع عدد سكان كل منها ، بل يتعداه إلى فروقات بينها في

---

(١) تشمل هذه المجموعة عمان ، ليبيا ، السعودية ، الكويت ، والامارات العربية المتحدة . وتعتبر بلدان هذه المجموعة من البلدان النامية بالرغم من ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها ، بصورة مطلقة او قياسا على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في اقتصاديات السوق الصناعية واقتصاديات أوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق على السواء .

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مستوى معيشة الانسان .

إذ يتطلع سكان البلدان النامية الى التنمية ، ويحدوهم الأمل في أن تتيح لهم فرصا لتحسين مستويات معيشتهم ، بأسرع ما يمكن . فالتنمية كانت ولا زالت التحدي الكبير الذي يواجه هذه البلدان ، ولن تكون مواجهة هذا التحدي بالمهمه اليسيرة .

وبالرغم من ازدياد المهتمين بقضايا ومشاكل التنمية ، أفرادا ومؤسسات في الدول النامية والمتقدمة على السواء ، إلا أن قليلا من الوضوح يلف ما تعنيه أو ما ينبغي أن تعنيه التنمية .[٢]

---

(٢) للوقوف على ابرز التطورات التي شهدتها مفاهيم التنمية منذ ظهورها انظر :

Diana Conyers and Peter Hills , An Introduction to Development Planning In The Third World (New York : John Wiley & Sons , 1984) , Chapter 2, Concepts of Development, pp. 21-37.

جدول رقم ١ ـ ١
مجموعات بلدان العالم حسب
مؤشرات التنمية في العالم ١٩٨٣*

المجمـــوعة	بلدان المجموعة		سكان المجموعة	
	العدد	كنسبة مئوية من اجمالي عدد البلدان	مليون نسمة	كنسبة مئوية من اجمالي عدد السكان
١ ـ البلدان النامية	٩٤	٧٤٫٦	٣٥٠٠٫٦	٧٥٫٥
أ ـ ذات الدخل المنخفض	٣٥	٢٧٫٨	٢٣٣٥٫٤	٥٠٫٤
ب ـ ذات الدخل المتوسط	٥٩	٤٦٫٨	١١٦٥٫٢	٢٥٫١
١ ـ متوسط منخفض	٣٧	٢٩٫٤	٦٦٥٫١	١٤٫٣
٢ ـ متوسط مرتفع	٢٢	١٧٫٤	٥٠٠٫١	١٠٫٨
٢ ـ ذات دخل مرتفع (مصدرة للنفط)**	٥	٤٫٠	١٧٫٩	٠٫٤
٣ ـ اقتصاديات السوق الصناعية	١٩	١٥٫١	٧٢٨٫٩	١٥٫٧
٤ ـ اقتصاديات أوروبا الشرقية التي لاتأخذ بنظام السوق	٨	٦٫٣	٣٨٦٫١	٨٫٣
المجمـــوع	١٢٦	١٠٠	٤٦٣٣٫٥	١٠٠

* لا تشمل هذه المجموعات البلدان التي يقل عدد السكان فيها عن مليون نسمة (كان عددها ٣٥ بلدا ومجموع عدد سكانها ١٢٫٨ مليون نسمة عام ١٩٨٣) ، لمعرفة هذه البلدان انظر البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، الجدول ص ٢٣٢ .

** تشمل : عمان ، ليبيا ، السعودية ، الكويت والامارات العربية المتحدة .

المصدر : تم اعداد الجدول على اساس بيانات البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، جدول ١ ص ١٧٤ ـ ١٧٥ .

إن توضيح ما تعنيه ، أو ما ينبغي أن تعنيه التنمية يمس حاضر ومستقبل حياة البشر في جميع أنحاء العالم . فأي عمل تسبقه فكرة ، وكلما وضحت الفكرة كلما سهل العمل . لذا فإن تعزيز الإدراك بما تعنيه أو بما ينبغي أن تعنيه التنمية ، وتوسيع الإتفاق على ذلك بين المهتمين بقضاياها ومشاكلها ، أفرادا ومؤسسات ، يسهل تحديد أهدافها ووسائل وسبل السعي إلى تحقيق هذه الأهداف في ضوء الخيارات المتاحة . فهل يمكن الغوص في أعماق مفهوم التنمية لاكتشاف بعض مكنوناتها دون أن نضل الطريق ؟

١ . مقارنة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة

لعل معرفة بعض السمات الأساسية للبلدان النامية والمتقدمة يعيننا في استشراف معالم الطريق الى مفهوم التنمية .

أ. السمات الاقتصادية :

١ . مستوى دخل الفرد :

يبين الجدول ١ ـ ٢ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في مجموعات البلدان النامية والبلدان المتقدمة في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ .

يتضح لنا من هذا الجدول أن مستوى دخل الفرد في البلدان النامية كان منخفضا جدا قياسا على ما كان عليه في بلدان السوق الصناعية ، أو بلدان اوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ على السواء . وبما أن قدرة الفرد على الحصول على بعض من السلع والخدمات المتاحة تعتمد على مستوى دخله ، فالخيارات المتاحة للفرد في البلدان المتقدمة أفضل منها في البلدان النامية

الجدول ١ ـ ٢

نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي

(دولار امريكي)

	١٩٦٠	١٩٨٢
١ . البلدان النامية		
أ. ذات الدخل المنخفض	١٤٦	٢٨٠
ب ـ ذات الدخل المتوسط	٦٩٨	١٥٢٠
١ . المنخفض	٤٢٠	٨٤٠
٢ . المرتفع	١٠٢٩	٢٤٩٠
٢ . بلدان السوق الصناعية	٥٤١٩	١١٠٧٠
٣ . بلدان اوروبا الشرقية التي لاتأخذ بنظام السوق	٢٠٣٨	٤٦٤٠*

* عام ١٩٨٠ .

المصدر : نصيب الفرد في الدول النامية ودول السوق الصناعية عام ١٩٨٢ من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول رقم ١ ص ٢١٨ ـ٢١٩ .

أما نصيب الفرد في هذه الدول لعام ١٩٦٠ فتم احتسابه من قبل الباحث على أساس نصيب الفرد فيها عام ١٩٨٢ ومعدل نموه السنوي ، بالأسعار الثابتة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٢ (معدل نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي في هذه الدول من نفس مصدر نصيب الفرد لعام ١٩٨٢)

نصيب الفرد في بلدان أوروبا الشرقية ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا لعام ١٩٨٠ من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ ، جدول رقم (١) ص ١١٠ ـ ١١١ ، وتم احتساب نصيب الفرد فيها لعام ١٩٦٠ من قبل الباحث على أساس معدل نمو نصيب الفرد بالأسعار الثابتة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ . (معدل نمو نصيب الفرد من نفس مصدر نصيب الفرد لعام ١٩٨٠ .

وكما يتضح لنا من الجدول ١ ـ ٣ فقد ازدادت فجوة مستوى الدخل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة بين ١٩٦٠ و١٩٨٢ .

فقد انخفض مستوى دخل الفرد في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض بالنسبة لمستوى دخل الفرد في بلدان السوق الصناعية من ٢ر٧ ٪ و٨ر٧ ٪ على التوالي ، عام ١٩٦٠ إلى ٢ر٥ ٪ و٧ر٦ ٪ ، على التوالي ، عام ١٩٨٢ ، كما انخفض مستوى دخل الفرد في نفس المجموعة بالنسبة لمستوى دخل الفرد في بلدان أوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق من ٧ر٢ ٪ ، و٢٠ر٦ ٪ على التوالي ، عام ١٩٦٠ الى ٦ر٨ ٪ و١٨ر١ ٪ ، على التوالي ، عام ١٩٨٢ .

الجدول رقم ١ ـ ٣

تطور فجوة الدخل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة

البيان / السنة	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الدول النامية ذات الدخل					
	المنخفض		المتوسط المنخفض		المتوسط المرتفع	
	كنسبة مئوية من نصيب الفرد في		كنسبة مئوية من نصيب الفرد في		كنسبة مئوية من نصيب الفرد في	
	دول السوق الصناعية	دول اوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق	دول السوق الصناعية	دول اوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق	دول السوق الصناعية	دول اوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق
١٩٦٠	٢ر٧	٧ر٢	٧ر٨	٢٠ر٦	١٩ر١	٥٠ر٥
١٩٨٢	٢ر٥	٦ر٨	٧ر٦	١٨ر١	٢٢ر٥	٥٣ر٧

المصدر : تم حساب هذه النسب على أساس بيانات الجدول رقم ١ ـ ٢

أما مستوى دخل الفرد في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع فقد تحسن قليلا بالنسبة لمستوى دخل الفرد في بلدان السوق الصناعية ، وبلدان أوروبا الشرقية ، التي لا تأخذ بنظام السوق ، حيث ارتفع من ١ر١٩ ٪ و٥ر٥٠ ٪ ، على التوالي ، عام ١٩٦٠ إلى ٥ر٢٢ ٪ و٧ر٥٣ ٪ على التوالي ، عام ١٩٨٢ .

ولم تتسع فجوة الدخل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فحسب ، بل أيضا اتسعت بين مجموعات البلدان النامية نفسها خلال نفس الفترة . فكما يتضح لنا من الجدول ١ ـ ، فقد هبط مستوى دخل الفرد في الدول النامية ذات الدخل المنخفض بالنسبة لمستوى دخل الفرد في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض والمتوسط المرتفع من ٨ر٣٤ ٪ و٢ر١٤ ٪ ، على التوالي ، عام ١٩٦٠ الى ٣ر٣٣ ٪ و٢ر١١ على التوالي ، عام ١٩٨٢ .

الجدول رقم ١ ـ ٤

فجوة الدخل بين مجموعات البلدان النامية

السنة / البيان	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الدول النامية ذات الدخل المنخفض كنسبة مئوية من نصيب الفرد في: الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض	الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع
١٩٦٠	٨ر٣٤	٢ر١٤
١٩٨٢	٣ر٣٣	٢ر١١

المصدر : تم حساب هذه النسب على اساس بيانات الجدول رقم ١ ـ ٢

إن اتساع فجوة مستوى دخل الفرد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة من جهة ، وبين البلدان النامية نفسها من جهة اخرى ، مؤشر على عدم احراز تقدم نحو قضية مركزية من قضايا التنمية وهي تحسين توزيع ثمار التنمية لا بين البلدان فحسب بل وبين الافراد والفئات والجهات داخل البلد الواحد .

٢ . هيكلا العمالة والناتج المحلي الاجمالي :

إن الفجوة الهائلة بين مستوى دخل الفرد في البلدان النامية والبلدان المتقدمة من جهة ، وبين البلدان النامية نفسها من جهة أخرى ، لا تعكس ، بالضرورة ، فروقات بينها في الموارد الطبيعية ، بل تعكس ، في المقام الأول ، فروقات بينها في مستوى كفاءة حشد وتثمير مواردها المتاحة على أفضل وجه ممكن . فاذا أمعنا النظر في الجدول ١ ـ ٥ يتبين لنا أن تخصيص الموارد المتاحة بين مختلف القطاعات الاقتصادية في البلدان المتقدمة يتيح عائدا أفضل مما يتيحه تخصيصها في البلدان النامية .

إن الهوة الواسعة بين نسبة العمالة في الزراعة ، ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي ، من جهة ، وبين نسب العمالة في بقية القطاعات ، ومساهماتها في الناتج المحلي من جهة اخرى ، مؤشر على خلل هيكلي سببه التباين في الانتاجية القطاعية النسبية .

فكما يتضح من الجدول ١ ـ ٦ بينما تدهور معامل تباين الانتاجية القطاعية النسبية في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض (ارتفع من ٧١ ٪ إلى ٨٩ ٪) ، وتحسن قليلا في الدول النامية ذات الدخل

المتوسط (انخفض من ٩٨ ٪ إلى ٩٤ ٪) ، فقد شهد تحسنا بارزا في دول السوق الصناعية (انخفض من ٧٧ ٪ الى ٢٦ ٪) ودول أوروبا الشرقية (انخفض من ٥٨ ٪ الى ٤٦ ٪) بين ١٩٦٠ و١٩٨٠ .

إن ارتفاع معامل تباين الانتاجية القطاعية النسبية مؤشر على زيادة الخلل بين هيكلي العمالة والناتج المحلي القطاعي . وبالتالي مؤشر على زياد ضعف كفاءة تخصيص واستعمال الموارد المتاحة بينما انخفاض هذا المعامل دليل على تحسين التوازن بين هيكلي العمالة والناتج المحلي . وبالتالي مؤشر على تحسين كفاءة تخصيص واستعمال الموارد .

من المعروف ، وكما يؤكد ذلك الجدول ١ ـ ٦ ، أن انتاجية قطاع الزراعة أقل من انتاجية بقية القطاعات في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء . فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع الانتاجية الاجمالية في البلدان المتقدمة من جهة ، وارتفاع الانتاجية النسبية للزراعة فيها من جهة أخرى ، تصبح الانتاجية المنخفضة للزراعة ، سواء بصفة مطلقة أو قياسا على بقية القطاعات ، قضية ذات مدلولات عميقة فيما له علاقة بامكانات رفع الانتاجية الاجمالية ، وبالتالي تحسين مستوى دخل الفرد في البلدان النامية .

فكما يتضح من معامل الارتباط بين العمالة في الزراعة ومستوى دخل الفرد ، فإن نسبة العمالة في الزراعة تفسر ، إلى حد كبير ، التباين في مستوى دخل الفرد بين البلدان النامية والمتقدمة من جهة ، وبين البلدان النامية نفسها ، من جهة اخرى .

جدول رقم ١ ـ ٥

هيكلا العمالة والناتج المحلي

(نسب مئوية)

مجموع الدول / الهيكل	الدول النامية				الدول الصناعية			
	ذات الدخل المنخفض		ذات الدخل المتوسط		دول السوق		اقتصاديات أوروبا الشرقية التي لاتأخذ بنظام السوق	
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
هيكل العمالة								
الزراعة	٧٧	٧١	٦١	٤٤	١٨	٦	٤١	١٦
الصناعة	١٠	١٥	١٥	٢٢	٣٨	٣٨	٣١	٤٥
الخدمات	١٤	١٥	٢٤	٣٤	٤٤	٥٦	٢٨	٣٩
هيكل الناتج المحلي								
الزراعة	٥٠	٣٦	٢٤	١٥	٦	٤	٢١	١٥
الصناعة	١٨	٣٥	٣٠	٤٠	٤٠	٣٧	٦٢	٦٣
الخدمات	٣٢	٢٩	٤٦	٤٥	٥٤	٥٩	١٧	٢٢

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢

جدول ٢ ص ١١٤ ـ ١١٥ ، وجدول ١٩ ص ١٤٦ ـ ١٤٧

جدول رقم ١ ـ ٦

الانتاجية القطاعية النسبية

الانتاجية القطاعية النسبية / مجموعة الدول	الدول النامية				الدول الصناعية			
	ذات الدخل المنخفض		ذات الدخل المتوسط		دول السوق		دول أوروبا الشرقية	
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
الزراعة	١.٥٤	١,٩٧	٢,٥٤	٢,٩٣	٣,٠٠	١.٥٠	٢,٠٥	١,٠٧
الصناعة	٠,٥٦	٠,٤٣	٠,٥٠	٠,٥٥	٠,٩٥	١,٠٣	٠,٥٠	٠,٧١
الخدمات	٠,٤٤	٠,٥٢	٠,٥٢	٠,٧٦	٠,٨١	٠,٩٥	١,٥٦	
المتوسط	٠,٨٥	٠,٩٧	١,١٩	١,٤١	١,٥٩	١,١٦	١,٣٧	١,٩٨
معامل الانحراف المعياري	,٦٠	,٨٦٠	١,١٧٠	١,٣٢	١,٢٣	٠,٣٠	٠,٧٩	,٥٤
معامل التباين	٪٧١	٪٨٩	٪٩٨	٪٩٤	٪٧٧	٪٢٦	٪٥٨	٪٤٦

الانتاجية القطاعية :

$$\frac{\text{العمالة في القطاع كنسبة مئوية من اجمالي العمالة}}{\text{نسبة مساهمة القطاع في اجمالي الناتج المحلي}}$$

معامل التباين :

$$\frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{المتوسط الحسابي}} \times ١٠٠$$

المصدر : تم اعداد الجدول على أساس بيانات الجدول رقم ١ ـ ٥

معامل الارتباط بين نسبة العمالة
في الزراعة ومستوى دخل الفرد في مجموعات بلدان العالم

مجموعات البلدان	معامل الارتباط ١٩٦٠	١٩٨٠
البلدان النامية	١ ـ .	١ ـ
بلدان العالم	٠,٩٦٣ـ	٠,٨٩٠ ـ

المصدر : تم احتساب معامل الارتباط علىأساس نسبة العمالة في الزراعة من الجدول ١ ـ ٥ ومستوى الدخل من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ ، جدول ١ ص ١١٠ ـ ١١١ .

٣ ـ الصادرات والواردات

إن ضعف انتاجية الزراعة بصفة مطلقة ، أو بالنسبة لانتاجية لبقية القطاعات في البلدان النامية ، وتدنيها بالنسبة لما هي عليه في البلدان المتقدمة ، يعود لأسباب متداخلة تتعلق بمدى الاهتمام بالزراعة والمزارعين ووسائل وأساليب الزراعة وسياساتها . كما أن ضعف انتاجية الزراعة من جهة وضعف قاعدة الصناعة التحويلية من جهة أخرى ، ينعكس على موقف التجارة الخارجية في البلدان النامية .

فكما يتضح من الجدول ١ ـ ٧ ، فبينما تشكل السلع الأولية أكبر نسبة من صادرات البلدان النامية ، تشكل المعدات والآلات والسلع المصنعة أكبر نسبة من صادرات بلدان السوق الصناعية . وإن كانت

نسبة السلع الأولية من صادرات البلدان النامية قد انخفضت ، وبدرجات متفاوتة ، بين ١٩٦٠ و١٩٨١ إلا أنها لازالت تشكل أكبر نسبة من صادراتها .

الجدول ١ ـ ٧

هيكل الصادرات

	نسبة الوقود والمعادن والسلع الأولية الأخرى من الصادرات .	
	١٩٦٠	١٩٨١
١ ـ البلدان النامية		
أ ـ ذات الدخل المنخفض	٧٩	٥٠
ب ـ ذات الدخل المتوسط	٨٩	٥٧
١ ـ المتوسط المنخفض	٩٦	٨٢
٢ ـ المتوسط المرتفع	٨٤	٤٧
٢ ـ البلدان المتقدمة		
أ ـ بلدان السوق الصناعية	٣٤	٢٧
ب ـ بلدان أوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق	٥١	..

. . بيانات غير متوفرة

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ جدول ١٠ ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .

وكما يتضح من الجدول ١ ـ ٨ ، بينما بلغت قيمة صادرات البلدان النامية ٣٧٢١٧٧ مليون دولار كانت قيمة وارداتها ٤٣٦٤١٤ مليون دولار عام ١٩٨٢ ، وهذا يعني أن قيمة صادراتها غطت ٨٥,٣٪ من قيمة وارداتها . ومن جهة أخرى ، فإن قيمة صادرات وواردات البلدان النامية بلغت ٢٠,٥٪ و٢٣,٣٪ على التوالي ، من قيمة مجموع صادرات وواردات العالم ، بينما كان عدد سكانها ٧٥,٣٪ من سكان العالم عام ١٩٨٢ .

إن الهوة الواسعة بين نسب صادرات وواردات البلدان النامية من مجموع صادرات وواردات العالم ، ونسبة عدد سكانها من مجموع سكان العالم مؤشر على ضعف قواعد النشاط الاقتصادي ، وبالتالي قلة وضيق نطاق فرص العمل المجزي فيها .

جدول رقم ١ ـ ٨

الصادرات والواردات والسكان ١٩٨٢

	الصادرات		الواردات		السكان	
	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪
١ ـ الدول النامية	٣٧٢١٧٧	٢٠,٥	٤٣٦٤١٤	٢٣,٣	٣٤٢٤,٨	٧٥,٣
٢ ـ دول السوق الصناعية	١١٤٨٨٠٨	٦٣,٣	١٢١٢٩٧٥	٦٤,٧	٧٢٢,٩	١٥,٩
٣ ـ دول أوروبا الشرقية ذات النظم الاقتصادية المركزية	١٦٠٢٥٨	٨,٨	١٥٠٠٠٤	٨,٠٠	٣٨٣,٣	٨,٤
٤ ـ الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	١٣٣٣٧٩	٧,٤	٧٦٢١١	٤,١	١٧,٠	٠,٤
	١٨١٤٦٢٢	١٠٠	١٨٧٥٦٠٤	١٠٠	٤٥٤٨	١٠٠

* المجموع : قد يزيد عن ١٠٠ بسبب التقريب

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ جدول ٩ ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥

ب ـ السمات الاجتماعية

يبين الجدول ١ ـ ٩ بعض المؤشرات الاجتماعية في مجموعات الدول النامية والدول المتقدمة . وكما في السمات الاقتصادية فإن مستويات هذه المؤشرات الاجتماعية في الدول النامية أقل منها في الدول المتقدمة .ـ

١ ـ عدد السكان لكل طبيب ، معدل وفيات الرضع ، معدل وفيات الأطفال والعمر المرتقب عند الولادة .

خلافا لبقية المؤشرات الاجتماعية في الجدول ١ ـ ٩ والتي تعتبر مؤشرات مخرجات ، فإن عدد السكان لكل طبيب مؤشر مدخلات ، ويدل على مدى توفر بعض جوانب الرعاية الصحية الأولية ، والتي تؤثر ، بالتفاعل مع عوامل أخرى على معدلات وفيات الرضع ، والأطفال وبالتالي على مستوى العمر المتوقع عند الولادة .

يستدل من هذا الجدول أنه بالرغم من التحسن الملموس الذي طرأ على هذا المؤشر في جميع مجموعات البلدان النامية إلا أنه مازال في أي منها منخفضا جدا بالنسبة لمستواه في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية على السواء .

فقد تراوح عدد السكان لكل طبيب واحد بين ٣٧٠٩٢ نسمة و٢٥٣٢ نسمة في البلدان النامية وتراوح بين ٨١٦ نسمة و٦٨٣ نسمة في بلدان السوق الصناعية ، وبلدان أوروبا الشرقية على التوالي ، عام ١٩٦٠ ، بينما تراوح بين ١٥٩٣١ نسمة و٢٠٢١ نسمة في

البلدان النـامية وبـين ٥٥٤ نسمة و٣٤٩ نسمـة في بلدان السـوق الصناعية وبلدان أوروبا الشرقية ، على التوالي ، عام ١٩٨٠ .

وقد انعكس التباين في مستوى هذا المؤشر على معدلات وفيات الرضع والأطفال والعمر المرتقب عند الولادة . فبالرغم من التقدم الملموس الذي طرأ على مستويات هذه المؤشرات الثـلاثة في جميـع مجموعات الدول النامية إلا أنه مازال أمامها شوط طويل لتقترب من مستويات هذه المؤشرات في الدول المتقدمة .

فمعدلات وفيات الرضع والأطفال في أي من مجموعات الدول النامية عام ١٩٨٢ كانت أكبر بكثير منها في أي من مجموعات الدول المتقدمة عام ١٩٦٠ . كما أن العمر المرتقب عند الولادة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع حيث وصل إلى أعلى مستوى (٦٥ سنة) بين مجموعات الدول النامية عام ١٩٨٢ ، يقل ثلاث سنوات على أقل مستوى له بين مجموعات الدول المتقدمة عام ١٩٦٠ .

جدول ١ ـ ٩

مؤشرات تنمية مختارة في مجموعات دول العالم

المجموعة / المؤشر		عدد السكان لكل طبيب واحد	معدل وفيات: الرضع (أقل من سنة)		معدل وفيات: الأطفال (١ـ٤ سنوات)		العمر المرتقب عند الولادة (عدد السنوات)		معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار		نسب القيد في: المدارس الابتدائية		نسب القيد في: المدارس الثانوية		نسب القيد في: التعليم العالي (س ٢٠ـ٢٤)		سكان الحضر كنسبة مئوية من اجمالي السكان		معدل النمو السنوي	
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢		١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨٣	١٩٦٠ـ٧٠	١٩٧٠ـ١٩٨٣
الدول النامية ذات الدخل المنخفض	١٢٠٨٨أ ٣٧٠٩٢ب	٥٧٧٣أ ١٥٩٣١ب	١٦٥	٨٧	٢٧	١١	٤١	٥٩	٣٤	٥٢	٨٠	٩٤	١٨	٣٤	٢	٤	١٧	٣١	٤.١	٤.٤
ذات الدخل المتوسط	١٧٣٥٧	٥٤١٤	١٣٦	٧٦	٢٣	١٠	٥٠	٦٠	٤٨	٦٥	٧٥	١٠٢*	١٤	٤١	٣	١١	٣٣	٤٦	٤.٤	٤.٣
ذات الدخل المنخفض	٣٨٤٧٨	٧٧٦٥	١٤٤	٨٩	٢٩	١٣	٤٦	٥٦	٢٩	٥٩	٦٦	١٠١*	١٠	٣٤	٣	٩	٣٤	٣٤	٤.٤	٤.٤
ذات الدخل المرتفع	٣٥٣٣	٢٠٣١	١٠١	٥٨	١٥	٦	٥٧	٦٥	٦١	٧٦	٨٨	١٠٤*	٢٠	٥١	٤	١٤	٤٥	٦٣	٤.٤	٣.٩
الدول المتقدمة اقتصاديات السوق الصناعية	٨١٦	٥٥٤	٣٩	١٠	٣	(٠)	٧٠	٧٥	٩٦	٩٩	١١٤*	١٠١*	٦٤	٩٠	١٦	٣٧	٦٨	٧٨	١.٩	١.٣
اقتصاديات أوروبا الشرقية التي لاتأخذ بنظام السوق	٦٨٣	٣٤٩	٣٨	٣١	٣	١	٦٨	٧٠	٩٧	٩٩	١٠١*	١٠٥*	٤٥	٨٨	١١	٢٠	٤٨	٦٢	٣.٦	١.٨

أ ـ جميع بلدان المجموعة

ب ـ جميع بلدان المجموعة باستثناء الصين والهند

* النسبة تزيد عن ١٠٠ لأنه بالرغم من أن سن الدراسة في المرحلة الابتدائية بين ٦ ـ ١١ سنة إلا أن التباين بين البلدان النامية بالنسبة لسن الدراسة الابتدائية ومراحل الدراسة ، يؤثر على هذه النسبة .

(٠) أقل من نصف الوحدة المستعملة

المصدر . البنك الدولي ، تقرير عن التنمية ، في العالم ١٩٨٣ و١٩٨٤

٢ ـ معرفة القراءة والكتابة عند الكبار

بينما تمكنت الدول المتقدمة من الوقوف على أبواب محو الأمية منذ عام ١٩٦٠ فما زالت الدول النامية بعيدة عن هذه الغاية . ففي عام ١٩٨١ وصل معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ٧٦٪ في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع ، وهو أعلى مستوى بين مجموعات الدول النامية ، بينما كان أقل مستوى له بين مستويات مجموعات الدول المتقدمة ٩٦٪ عام ١٩٦٠ .

٣ ـ التعليم

تمكنت البلدان المتقدمة من تعميم التعليم الابتدائي منذ عام ١٩٦٠ . بينما لم تتمكن الدول النامية ذات الدخل المنخفض من تحقيق ذلك حتى عام ١٩٨١ ، حيث كانت نسبة القيد فيها ٩٤٪ .

وفي مجال التعليم الثانوي ارتفعت نسبة القيد في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض ، وذات الدخل المتوسط المرتفع من ١٠٪ إلى ٣٤٪ ومن ٢٠٪ إلى ٥١٪ ، على التوالي بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨١ . ولكن بالرغم من التحسن الملموس الذي طرأ على هذه النسبة إلا أنها مازالت أقل بكثير مما هي عليه في بلدان السوق الصناعية وبلدان أوروبا الشرقية ، حيث كانت ٩٠٪ و٨٨٪ ، على التوالي ، عام ١٩٨١ .

كما أحرزت البلدان النامية تقدماً ملموساً في زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي . إذ ارتفعت من ٢٪ و ٤٪ إلى ٤٪ و ١٤٪ في الدول

النامية ذات الدخل المنخفض ، وذات الدخل المتوسط المرتفع ، على التوالي ، بين عـام ١٩٦٠ وعام ١٩٨١ . ولكن بـالرغم من هـذا التقدم ، إلا أن أعلى نسبة قيد وصلت إليها عام ١٩٨١ تقل كثيراً عن نسبة القيد في بلدان السوق الصناعية وبلدان أوروبا الشرقية عـلى السواء عام ١٩٨١ .

٤ ـ سكان الحضر

تـراوحت نسبة سكـان الحضر بـين ١٧٪ و ٤٥٪ في مجموعـات البلدان النامية ، وبين ٤٨٪ و ٦٨٪ في مجموعات البلدان المتقدمة عام ١٩٦٠ ، وبين ٢١٪ و ٦٣٪ في مجموعات البلدان الناميـة ، وبين ٦٢٪ و٧٨٪ في مجموعات البلدان المتقدمة ١٩٨٢ .

وكما يتضح من الجدول ١ ـ ٩ فقد كانت معدلات النمو السنوية لسكان الحضر في مجموعات الدول النامية أعـلى منها في مجمـوعات الدول ا المتقدمة في الستينات والسبعينات على السواء .

إن سرعة نمو سكان الحضر في الدول النامية أدى إلى زيادة الضغط لتوسيع الخدمات في المدن مما أدى إلى تخصيص مبالغ متزايدة كان من الممكن أن تكـون ذات عـائـد أفضـل لـو تم تخصيصهـا للنهـوض بالريف ، وتحسين الانتاجية الزراعية ، والمزارعين مما يتيح مزيداً من الموارد لتحسين أحوال الريف والمدن على السواء .

٥ ـ نسبة السكان في سن العمل (١٥ ـ ٦٤ سنة)

تقع النسبة الكبرى من السكان في سن خارج العمل في الدول

النامية بينما تقع النسبة الكبرى من السكان في الدول المتقدمة في سن العمل . فكما يتضح من الجدول ١ ـ ١٠ فإن نسبة السكان في سن العمل (١٥ ـ ٦٤) في أي من مجموعات الدول النامية أقل منها في اي من مجموعات الدول المتقدمة في عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٢ على السواء .

إن التباين في نسبة السكان في سن العمل يعني أن نسبة الإعالة في الدول النامية أعلى منها في الدول المتقدمة .

٦ ـ القيم الاجتماعية

ولايقتصر التباين في السمات الاجتماعية بين الدول النامية والدول المتقدمة على المؤشرات الاجتماعية التي يمكن قياسها ، والتي أجرينا عليها الكشف بل وبتعداها إلى بعض السمات التي تتعلق بالقيم والمؤسسات والاتجاهات .

ففي الدول المتقدمة تسود قيم المؤسسات والأداء ، بينما تكون الشرفية ، للأشخاص في الدول النامية ، كما تتباين قيم العائلة ودوافع وحوافز العمل ، والحراك الاجتماعي ، والدين وقوة الصفوة التقليدية ، وكذلك قوة وحجم الطبقى الوسطى .

الجدول ١ ـ ١٠

نسبة السكان في سن العمل

(١٥ ـ ٦٤ سنة)

١ . الدول النامية	١٩٦٠	١٩٨٢
أ ـ ذات الدخل المنخفض	٥٥	٥٩
ب ـ ذات الدخل المتوسط	٥٥	٥٦
١ـ ذات الدخل المنخفض	٥٤	٥٥
٢ـ ذات الدخل المرتفع	٥٥	٥٧
٢ـ دول السوق الصناعية	٦٣	٦٦
٣ـ دول اللاسوق الصناعية[١]	٦٣	٦٦

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ٢١ ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩

ج ـ السمات السياسية والإدارية

لاتقتصر الفروقات بين الدول النامية والدول المتقدمة على السمات الاقتصادية والاجتماعية بل تتعداها إلى بعض السمات السياسية والإدارية ، والتي كما سيتبين لنا فيما بعد تؤثر في امكانات قيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١) دول أوروبا الشرقية التي لا تأخذ بنظام السوق الأوروبية المشتركة .

فالدول النامية ، بصفة عامة ، تعاني من تراث الاستعمار وحداثة العهد بالاستقلال السياسي ، ومن ضعف الاستقرار السياسي ، وضعف المشاركة والفجوة بين الصفوة الحاكمة والشعب . ونظرا لقصر الأفق الزمني لاستقلالها السياسي من جهة ، وجهودها في ارساء قواعد الاستقلال السياسي ، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد ، من جهة أخرى ، تعاني المؤسسات السياسية والادارية في الدول النامية من فجوة بين محتوياتها وهياكلها ، مما جعل مستوى كفاءتها ضعيفا وأقل من المطلوب بكثير .

٢ ـ الترابط بين مستويات مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية الاجتماعية

يذكر أن العلاقة بين مستوى دخل الفرد ، وبعض المؤشرات الاقتصادية كانت قوية ومهمة بين مجموعات الدول النامية من جهة ، وبين مجموعات الدول النامية ومجموعات الدول المتقدمة من جهة أخرى ، وقد اتضح لنا ، من الجدول ١ ـ ٩ أن مستويات المؤشرات الاجتماعية تباينت بين مجموعات الدول النامية من جهة ، وبين مجموعات الدول النامية والدول المتقدمة من جهة أخرى .

فهل توجد علاقة بين مستويات المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وماهي درجة أهمية هذه العلاقة إن وجدت ؟ يبين الجدول ١ ـ ١١ مصفوفة معاملات الارتباط بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي وعدد من المؤشرات .

جدول (١ ـ ١١) مصفوفة معاملات الارتباط بين مؤشرات تنمية مختارة على مستوى مجموعات دول العالم

المؤشر	السنة	نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي ١٩٦٠	نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي ١٩٨٢	العمر المرتقب عند الولادة (عدد السنين) ١٩٦	العمر المرتقب عند الولادة (عدد السنين) ١٩٨٢	معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ١٩٦٠	معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ١٩٨	نسبة القيد في المدارس الابتدائية ١٩٦٠	نسبة القيد في المدارس الابتدائية ١٩٨١	نسبة القيد في المدارس الثانوية ١٩٦	نسبة القيد في المدارس الثانوية ١٩٨١	نسبة القيد في التعليم العالي ١٩٦٠	نسبة القيد في التعليم العالي ١٩٨١	عدد السكان لكل طبيب واحد ١٩٦٠	عدد السكان لكل طبيب واحد ١٩٨٠	سكان الحضر كنسبة مئوية من اجمالي السكان ١٩٦٠	سكان الحضر كنسبة مئوية من اجمالي السكان ١٩٨٢
نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي	١٩٦٠	١	٠ر٩٩٨	ر٨٣٥	٠ر٩٠١	ر٨١١	ر٨١٩	٠ر٨٨٧	٠ر٢٤٤	ر٩٤٣	ر٨٤٩	ر٩٥٥	٠ر٩٨٧	ـ ر٦٠٢	ـ ٠ر٧١٩	٠ر٩٢١	ر٨١٨
	١٩٨٢	٠ر٩٩٨	١	ر٨٦٣	٠ر٩٢١	٠ر٨٤٠	٠ر٨٤٨	٠ر١٠٥	٠ر٢٨٤	٠ر٩٥٢	٠ر٨٧٣	٠ر٩٩٤	٠ر٩٩٣	ـ ر٦٣٥	ـ ٠ر٧٥٤	٠ر٩٣٣	٠ر٨٤٣
العمر المرتقب عند الولادة (عدد السنين)	١٩٦٠	٠ر٨١٥	٠ر٨٦٣	١	٠ر٩٤٩	٠ر٩٧٨	ر٩٩٧	٠ر٨٩٦	٠ر٦٥٩	٠ر٨٨٦	ر٩٧١	٠ر٩١٦	٠ر٨٩٩	ـ ٠ر٧٦٦	ـ ٠ر٩٢١	٠ر٩٥٠	ر٩٤٣
	١٩٨٢	٠ر٩٠١	٠ر٩٢١	٠ر٩٤٩	١	٠ر٩٦٦	٠ر٩٤٦	٠ر٩٨٨	٠ر٤١٣	٠ر٩٥٢	٠ر٩٥٩	٠ر٩٣٩	٠ر٩٣١	ـ ٠ر٦٦٦	ـ ٠ر٩٤٨	٠ر٩٤٦	٠ر٨٩٥
معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار	١٩٦٠	٠ر٨١١	٠ر٨٤٠	ر٩٧٨	٠ر٩٦٦	١	٠ر٩٨٦	٠ر٩٣٧	ر٥١٧	٠ر٩١٤	٠ر٩٨٧	ر٩١٣	٠ر٨٥٩	ـ ٠ر٨٣٩	ـ ٠ر٩٥٤	ر٩٠٦	ر٨٨١
	١٩٨٠	٠ر٨١٩	٠ر٨٤٨	٠ر٩٩٧	٠ر٩٤٦	٠ر٩٨٦	١	٠ر٩٠٤	٠ر٦٤٠	٠ر٨٩٤	٠ر٩٨٣	٠ر٩٢٠	ر٨٨١	ـ ر٧٦٩	ـ ر٩٢٢	ر٩٢٥	ر٩١٣
نسبة القيد في المدارس الابتدائية	١٩٦٠	٠ر٨٨٧	٠ر٩٠٥	٠ر٨٩٦	٠ر٩٨٨	ر٩٣٧	٠ر٩٠٤	١	٠ر٢٨٠	٠ر٩٦٦	٠ر٩٣٧	٠ر٩٢٥	٠ر٨٨٧	ـ ٠ر٨٨٨	ـ ر٩٣١	٠ر٨٩٣	٠ر٨٢١
	١٩٨١	٠ر٢٤٤	٠ر٢٨٤	ر٦٥٩	٠ر٤١٣	٠ر٥١٧	٠ر٦٤٠	ر٢٨٠	١	٠ر٢٤٣	٠ر٤٩٩	٠ر٣٥٠	٠ر٣٩٦	ـ ٠ر٣١١	ـ ٠ر٥٢٢	ر٥٦٥	٠ر٢٠٧
نسبة القيد في المدارس الثانوية	١٩٦٠	٠ر٩٤٣	٠ر٩٥٢	٠ر٨٨٦	٠ر٩٥٢	٠ر٩١٤	٠ر٨٩٤	٠ر٩٦٦	٠ر٢٤٣	١	٠ر٩٤٩	٠ر٩٨٤	ر٩٣٣	ـ ر٧٤٤	ـ ر٨٣٥	ر٨٧٧	ر٧٧٨
	١٩٨١	٠ر٨٤٩	٠ر٨٧٣	٠ر٩٧١	٠ر٩٥٩	٠ر٩٨٧	٠ر٩٨٣	٠ر٩٣٧	٠ر٤٩٩	٠ر٩٤٩	١	٠ر٩٥٦	ر٨٨٦	ـ ٠ر٧٧٩	ـ ٠ر٩١٠	ر٨٩٣	٠ر٨٤٧
نسبة الملتحقين بالتعليم العالي ـ (سن ٢٠ ـ ٢٤)	١٩٦٠	٠ر٩٥٥	٠ر٩٩٤	٠ر٩١٦	٠ر٩٣٩	٠ر٩١٣	٠ر٩٢٠	٠ر٩٢٥	ر٣٥٠	٠ر٩٨٤	٠ر٩٥٦	١	٠ر٩٦٢	ـ ٠ر٦٦١	ـ ٠ر٨٠١	٠ر٩٠٣	٠ر٨١٧
	١٩٨١	٠ر٩٨٧	٠ر٩٩٢	٠ر٨٩٩	٠ر٩٢١	٠ر٨٥٩	ر٨٨١	٠ر٨٨٧	٠ر٣٩٦	ر٩٣٣	٠ر٨٨٦	٠ر٩٦٢	١	ـ ٠ر٦٢٣	ـ ٠ر٧٦٧	٠ر٩٦	ر٨٩١
عدد السكان لكل طبيب واحد	١٩٦٠	ـ ر٦٠٢	ـ ٠ر٦٣٥	ـ ٠ر٧٦٦	ـ ٠ر٦٦٦	ـ ر٨٣٩	ـ ٠ر٧٦٩	ـ ٠ر٨٨٨	ـ ر٣١١	ـ ٠ر٧٤٤	ـ ٠ر٧٧٩	ـ ٠ر٦٦١	ـ ٠ر٦٢٣	١	٠ر٩٥٤	ـ ٠ر٧٣٩	ـ ر٧٣٦
	١٩٨٠	ـ ٠ر٧١٩	ـ ٠ر٧٥٤	ـ ر٩٢١	ـ ر٩٤٨	ـ ٠ر٩٥٤	ـ ٠ر٩٢٢	ـ ٠ر٩٣١	ـ ر٥٢٢	ـ ر٨٣٥	ـ ٠ر٩١٠	ـ ٠ر٨٠١	ـ ٠ر٧٦٧	٠ر٩٥٤	١	ـ ر٨٧١	ـ ٠ر٨٦٩
سكان الحضر كنسبة مئوية من اجمالي السكان	١٩٦٠	٠ر٩٢١	٠ر٩٣٣	٠ر٩٥٠	ر٩٤٦	ر٩٠٦	٠ر٩٢٥	٠ر٨٩٣	ر٥٦٥	٠ر٨٧٧	ر٨٩٣	ر٩٠٣	٠ر٩٦	ـ ر٧٣٩	ـ ٠ر٨٧١	١	ر٩٨٠
	١٩٨٢	٠ر٨١٨	٠ر٨٤٣	٠ر٩٤٣	٠ر٨٩٥	٠ر٨٨١	ر٩١٣	٠ر٨٢١	٠ر٧٠٢	٠ر٧٧٨	٠ر٨٤٧	٠ر٨١٧	٠ر٨٩١	ـ ر٧٣٦	ـ ر٨٦٩	ر٩٨٠	١

العلاقة مهمة احصائيا على درجة ثقة ٩٥٪ اذا كان معامل الارتباط لا يقل عن ٨١ر٠ (حيث تكون قيمة ع = ٧٦ر٢)

تم حساب معاملات الارتباط على اساس جدول ١ـ٢ و ١ـ٨

ويتضح لنا من هذه المصفوفة مايلي : -

١ - كانت العلاقة بين مستوى دخل الفرد ومستويات جميع المؤشرات الاجتماعية قوية ومهمة احصائيا ، باستثناء مؤشر عدد السكان لكل طبيب واحد عام ١٩٦٠ .

٢ - كانت العلاقة بين مستوى دخل الفرد ومستويات جميع المؤشرات الاجتماعية قوية ومهمة احصائيا ، باستثناء نسبة القيد في المدارس الابتدائية وعدد السكان لكل طبيب واحد ، عام ١٩٨٢ .

٣ - ارتفع معامل الارتباط وزادت أهمية العلاقة الاحصائية بين مستوى دخل الفرد والعمر المرتقب عند الولادة (من ٨٣٥, . إلى ٩٢١, .) ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار (من ٨١١, . إلى ٨٤٨, .) والتعليم العالي (من ٩٥٥, . إلى ٩٩٢, .) ، بينما انخفض معامل الارتباط وانخفضت أهمية العلاقة الاحصائية بين مستوى دخل الفرد ونسب القيد في المدارس الابتدائية (من ٨٨٧, . الى ٢٨٤, .) ، والثانوية (من ٩٤٣, . الى ٨٧٣, .) ، ونسبة سكان الحضر (من ٩٢١, . الى ٨٤٣, .) بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٢ .

٤ - كانت العلاقة بين مستويات جميع المؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٠ ومستوى دخل الفرد عام ١٩٨٢ قوية ومهمة احصائيا (العمر المرتقب عند الولادة ٨٦٣, معدل معرفة القراءة والكتابة

عنـد الكبـار ٨٤٠,. نسبـة القيـد في المـدارس الابتـدائيـة ٩٠٥,٠ ، نسبة القيد في المدارس الثانـوية ٩٥٢,. ، نسبة الملتحقين بـالتعليم العـالي ٩٦٤,. ونسبـة سكـان الحضـر ٩٣٣,.) باستثناء عدد السكان لكل طبيب واحد حيث كانت العلاقة غير مهمة احصائيا ـ ٦٣٥,.

٥ ـ كانت العلاقة بين مستويات جميع المؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٠ ومستوياتها عام ١٩٨٢ قوية ومهمة احصائيا (العمر المرتقب عند الولادة ، ٩٤٩, ، معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، ٩٨٦,. نسبة القيد في المدارس الثانوية ٩٤٩,.) نسبة الملتحقين بالتعليم العالي ، ٩٦٢,، عدد السكان لكل طبيب واحـد ، ٩٥٤,. ونسبـة سكـان الحضـر ، ٩٨٠,، باستثناء نسبة القيد في المدارس الابتدائية حيث كانت العلاقة غير مهمةاحصائيا ، ٢٨٠,. فكيف يمكن تفسير التباين في درجات الارتباط بين هذه المؤشرات في عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٢ من جهة ، وبين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ من جهة أخرى ؟ وكيف يمكن تفسير العلاقة بين مستويات المؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٠ ومستوى دخل الفرد عام ١٩٨٢ ، من جهة ، والعلاقة بين مستويات المؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٢ ، من جهة أخرى ؟

يتضح لنا من الجدول ١ ـ ١١ ، أن درجة ارتباط مستوى الدخل بنسبة القيد في المدارس الابتدائية قد انخفضت من ٨٨٧,. عام

١٩٦٠ إلى ٢٨٤ , ٠ عـام ١٩٨٢ . إن درجـة الارتبـاط لم تضعف فحسب ، بل أصبحت غير مهمة احصائيا . إذا ما عدنا إلى الجدول ١ ـ ٩ ، يتبين لنا أن جميع مجموعات الدول النامية قطعت أشواطاً بارزة نحو الوصول إلى تعميم التعليم الابتدائي ، وبعضها وصل الى الحدود التي لايمكن تجاوزها ، والبعض الآخر اقترب منها كثيراً عام ١٩٨١ . لهذا ضعفت درجة الارتباط بين مستوى الدخل ومستوى هذا المؤشر بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٢ .

يبدو أن درجة الارتباط بين مستوى الدخل ومستويات المؤشرات الاجتماعية تكون ضعيفة في الحـدود الدنيـا والعليا للدخـل ، بينما تكون قوية في الحدود الوسطى للدخـل . وكلما اقتربت مستـويات المؤشرات الاجتماعية من الحدود أو المعايير المستهـدفة كلما ضعفت هذه العلاقة .

فما هي الحدود الدنيا والعليـا للدخل حيث تكـون العلاقـة بين مستوى الدخل ومستويات المؤشرات الاجتماعية قوية ؟

إن العمر المرتقب عند الولادة ومعدل معرفة القراءةوالكتابة من بين أهم المؤشرات الاجتماعية ، إن لم يكن أهمها جميعا .

يبين الجدول ١ ـ ١٢ العلاقة بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي والعمر المرتقب عند الولادة ، ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار في بلدان مجموعات الدول النامية ومجموعة دول السوق الصناعية عام ١٩٨١ .

الجدول ١ ـ ١٢

العلاقة بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي والعمر المرتقب عند الولادة ومعدل معرفة القـراءة والكتابـة عند الكبار عام ١٩٨١

المجموعة	عدد بلدان المجموعة	معامل الارتباط		حدود متوسط دخل الفرد (دولار)
		العمر المرتقب عند الولادة	معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار	
١ ـ الدول النامية				
أ ـ ذات الدخل المنخفض	٣٠	٠,٢٤٦	٠,٠٢٥	٨٠ـ٤٠٠
		(١,٣٤)	(٠,١٣٠)	
ب ـ ذات الدخل المتوسط المنخفض	٣٥	٠,٦٨٢	٠,٥٥٨	٤٢٠ـ١٦٣٠
		(٥,٣٦)	(٣,٨٦)	
ج ـ ذات الدخل المتوسط المرتفع	١٨	٠,٥٩٨	٠,٣٥٣	١٧٠٠ـ٥٦٧٠
		(٢,٩٨)	(١,٥١)	
٢ـ دول السوق الصناعية	١٩	٠,٥١٣	٠,٣٩٦	٥٢٣٠ـ١٧٤٣٠
		(٢,٤٦)	(١,٧٨)	

المصدر : تم احتساب معاملات الارتباط على أساس البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ الجداول ١ ، ٢٣ ، ٢٥ .

* الرقم بين قوسين قيمة t

يستدل من هذا الجدول أن العلاقة بين مستوى الدخل ومستويات هذين المؤشرين ضعيفة وغير مهمة احصائيا ، على أي مستوى ، في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والتي تراوح مستوى دخل الفرد فيها بين ٨٠ و ٤٠٠ دولار عام ١٩٨١ . فقد تراوح العمر المرتقب بين ٣٧ سنة في أفغانستان و٦٩ سنة في سيرلانكا ، بينما تراوح معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بين ٥٪ في فولتا العليا و٨٥٪ في سيرلانكا .

كما نلحظ من الجدول أن درجة ارتباط مستوى الدخل بمستويات المؤشرين قد ارتفعت وأصبحت مهمة احصائيا (درجة الثقة ٩٥٪) في مجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض ، والتي تراوح دخل الفرد فيها بين ٤٢٠ دولارا و١٦٣٠ دولارا عام ١٩٨١ . وقد تراوح العمر المرتقب في هذه المجموعة بين ٤٣ سنة في اليمن الشمالي و٧٣ سنة في كوستاريكا ، بينما تراوح معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بين ١٠٪ في السنغال و٩٥٪ في كوبا ,

وبينما ارتفعت درجة ارتباط مستوى الدخل بالعمر المرتقب انخفضت درجة ارتباط مستوى الدخل بمعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار في مجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع ، والتي تراوح دخل الفرد فيها بين ١٧٠٠ دولار و٥٦٧٠ دولارا عام ١٩٨١ . فقد تراوح العمر المرتقب في هذه المجموعة بين ٥٦ سنة في الجزائر و٧٥ سنة في هونغ كونغ ، كما تراوح معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بين ٣٥٪ في الجزائر و٩٥٪ في ترينداد .

وفي دول السوق الصناعية ، والتي تراوح متوسط دخل الفرد فيها بين ٥٢٣٠ دولارا و١٧٤٣٠ دولارا، فدرجة الارتباط بين مستوى الدخل والعمر المرتقب عند الولادة ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ضعيفة وغير مهمة احصائيا .

فقد تراوح العمر المرتقب في هذه المجموعة بين ٧٣ و٧٧ سنة بينما تراوح فيها معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بين ٩٨٪ و١٠٠٪ .

ان التحليل السابق يتيح لنا القول : إن العلاقة بين مستوى الدخل ومستويات المؤشرات الاجتماعية تكون ضعيفة في حدود الدخل الدنيا (مستوى الدخل في الدول ذات الدخل المخفض) والحدود العليا (مستوى الدخل في دول السوق الصناعية) ، بينما تكون قوية في حدود الدخل الوسطى (مستوى الدخل في الدول النامية ذات الدخل المتوسط عامة) .

وبين الحدود الدنيا والعليا للدخل تضعف العلاقة كلما اقتربت مستويات المؤشرات الاجتماعية من مناطق حدود المعايير التي لا يمكن تجاوزها .

إن وجود علاقة قوية ومهمة احصائيا بين مستوى الدخل ومستويات بعض المؤشرات الاجتماعية لا يعني بالضرورة أن أي ارتفاع في مستوى الدخل يؤدي إلى تحسين مستويات المؤشرات الاجتماعية أو العكس . فهل تحدد مستويات المؤشرات الاقتصادية مستويات المؤشرات الاجتماعية أم العكس ، أم هناك تفاعل متبادل

بين المؤشرات الاقتصادية وبين المؤشرات الاجتماعية ، من جهة ، وبين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى ؟

إن مستوى دخل الفرد يمثل حصيلة النشاط الاقتصادي ، ويعكس مستوى انتاج وانتاجية النشاط الاقتصادي بوجه عام . ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار مؤشر اجتماعي هام يعكس ، إلى حد كبير ، نوعية الموارد البشرية المتاحة ، والمستوى العام لانتاجية المجتمع ، ويؤثر بالتالي ، في النشاط الاقتصادي كما يتأثر به . إذ من غير الممكن وضع وتنفيذ برامج لمحو الأمية دون توفير الموارد اللازمة لها . والعمر المرتقب عند الولادة ، هو المؤشر الوحيد الذي يمثل حصيلة تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، فمستواه يعكس ، وإلى حد كبير ، مستوى اشباع حاجات الفرد الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، وكلما تحسن مستوى اشباع هذه الحاجات كلما زادت فرص زيادة الانتاج والانتاجية .

فكما اتضح من الجدول ١ ـ ١١ ، كان الترابط وثيقا بين المؤشرات الثلاثة ، مستوى دخل الفرد ، والعمر المرتقب عند الولادة ، ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ على السواء .

ومن زاوية أخرى ، يتضح لنا أن مستويات هذه المؤشرات في سنة ١٩٦٠ حددت ، وإلى درجة كبيرة ، مستوياتها فيما بعد . فكما اتضح من الجدول ١ ـ ١١ ، فإن العلاقة بين مستويات المؤشرات الثلاثة عام ١٩٦٠ وما آلت إليه فيما بعد ، قوية ومهمة احصائيا على مستوى

عال من الثقة (٩٥ ٪) .

إن الترابط الذي يظهره الجدول ١ ـ ١١ يسمح لنا بالقول ، وبدرجة عالية من الثقة ، إن كلا من التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي يشكل معينا وظيفيا للآخر . فما هي طبيعة وأسباب التفاعل المتبادل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية ؟

٣ . التنمية كعملية مجتمعية :

يذكر أن آلاف الملايين من البشر في مختلف أنحاء المعمورة يتطلعون إلى التنمية لتحسين مستويات معيشتهم . وقد تبين لنا من الكشف على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أن التقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية يتيح تحسين مستوى حياة البشر كما يطيل أعمارهم . لهذا نعتبر أن تحسين مستوى حياة البشر هي قضية التنمية المركزية .

ونبين في الشكل ١ ـ ١ ، تصورا مبسطا لنسيج روابط عملية تحسين مستوى حياة البشر .

يتضح من الشكل ١ ـ ١ ، أن تحسين حياة البشر يعتمد على تحسين مستوى إشباع حاجات البشر الأساسية والثانوية . إن ما يعتبر حاجات أساسية أو ثانوية قد يختلف من مكان لآخر ، ومن زمان إلى زمان . ولكن بالرغم من ذلك فإن توفير الغذاء والكساء والمسكن والماء والكهرباء والتعليم والصحة بالمعايير المناسبة ، والتي تتسق مع كرامة الإنسان جديرة بأن تتصدر قائمة الحاجات الأساسية للإنسان

التي تتطلع الدول النامية إلى التنمية لتحقيقها[١] . أما الحاجات الثانوية ، والتي هي الأخرى قد تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر ، فإنها تتعلق بجوانب المعيشة غير المادية التي تتيح فرص تحقيق الذات الإنسانية ، وخلق الإنسان الجديد بالبحث عن السعادة . وتتصدر العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حاجات الإنسان الثانوية .

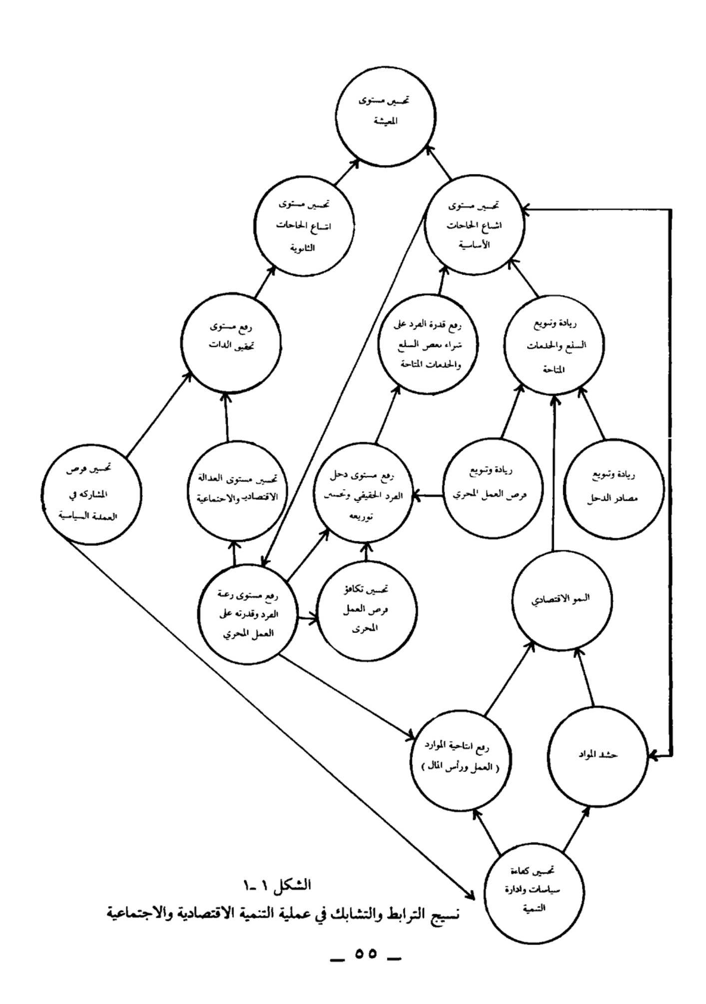
يعتمد تحسين مستوى اشباع الحاجات الأساسية على تضافر عاملين : الأول زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة ، والآخر رفع قدرة الفرد على شراء بعض السلع والخدمات المتاحة . فما الذي يؤدي إلى رفع قدرة الفرد على شراء بعض السلع والخدمات المتاحة ، من جهة ، وعلى زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة من جهة أخرى ،

يتضح من الشكل ١ ـ ١ ، أن رفع مستوى دخل الفرد الحقيقي وتحسين توزيعه يؤديان إلى رفع قدرته على شراء بعض السلع والخدمات المتاحة فيما يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة ، وزيادة وتنويع فرص العمل المجزي ، وتنويع مصادر الدخل في آن واحد .

إن زيادة وتنويع فرص العمل المجزي ، من جهة ، وتحسين تكافؤ

---

(١) للوقوف على دور اشباع الحاجات الأساسية في تحقيق أهداف التنمية والحوار الدولي حول مفهوم الحاجات الأساسية انظر محبوب الحق : منظور عالمي للحاجات الأساسية ، **التمويل والتنمية** ، المجلد ١٧/ العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ١١ ـ ١٤ .



الشكل ١ ـ١
نسيج الترابط والتشابك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

فرص العمل المجزي ، ورفع مستوى رغبة الفرد وقدرته على العمل المجزي ، من جهة أخرى ، تتيح فرص رفع مستوى دخل الفرد الحقيقي وتحسين توزيعه .

ولكن كيف يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي ؟ يعتمد النمو الاقتصادي على حشد الموارد المتاحة ، وعلى زيادة انتاجيتها . ويعتمد حشد الموارد ورفع انتاجيتها ، في المقام الأول على تحسين كفاءة سياسات وإدارة التنمية . كما أن تحسين مستوى اشباع الحاجات الأساسية (الغذاء والمسكن والتعليم والصحة . . . إلخ) يتيح مزيدا من الموارد ، ويرفع مستوى رغبة الفرد وقدرته على العمل المجزي ، ويرفع بالتالي انتاجية الموارد البشرية المتاحة .

إن رفع مستوى اشباع الحاجات الأساسية يعزز تطلع الفرد إلى رفع مستوى اشباع حاجاته الثانوية . وبصفة عامة يتعزز مناخ تحقيق الذات الإنسانية بتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية . ويتضح من الشكل ١ ـ ١ ، أن تحسين تكافؤ فرص العمل المجزي من جهة ، ورفع مستوى رغبة الفرد في قدرته على العمل من جهة أخرى يسهمان في تحسين العدالة الإقتصادية والإجتماعية . ويبقى المناخ العام الذي يتيح فرص تحقيق الذات الإنسانية مبتورا ما لم يتكامل مع تحسين فرص المشاركة في العملية السياسية . وإذا أمعنا النظر في نسيج تشابك روابط التنمية ، يتبين لنا أن تحسين كفاءة سياسات وادارة التنمية يلعب دورا بارزا في التقدم نحو تحسين المعيشة . وأن تحسين فرص المشاركة فِي العملية السياسية ضروري ،

وان لم يكن كافيا ، لتحسين مستوى كفاءة سياسات وادارة التنمية ، وبالتالي لدفع عمليات التنمية نحو أهدافها المنشودة .

بعد الاستعراض السريع لنسيج التفاعل المتبادل بين العوامل التي تؤدي إلى التقدم نحو القضية المركزية للتنمية،تحسين مستوى معيشة البشر ، من الممكن أن نستخلص ما ينبغي أن تعنيه التنمية.

التنمية عملية مجتمعية تراكمية تكاملية تتم في إطار نسيج من الروابط ، بالغ التعقيد ، بسبب تفاعل متبادل ومستمر بين العديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية ، الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسة . والحصيلة النهائية لهذه العملية ليست مجرد حاصل جمع التغيرات التي تطرأ على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية ، بل حصيلة نسيج التفاعلات المتبادلة بينها ، والتي تشكل كل منها عاملا مستقلا وتابعا في آن واحد . وتتوقف درجة أثر وتأثر وبالتالي أهمية كل من جوانب هذه العملية المجتمعية ، على الظروف التي تتم في ظلها عملية التنمية ، من جهة ، وعلى الشوط الذي قطعته مسيرة التنمية ، من جهة أخرى .

ولا بد من ابراز بعض أمور هامة فيما له علاقة بأسباب ونتائج عملية التنمية . إن تحقيق تقدم في أي من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يعزز فرص التقدم في بقية المجالات ، ويعزز فرص تحقيق آفاق أرحب ومستويات أفضل للحياة ، ويتيح بالتالي فرص تحسين مستوى معيشة البشر . أما التقدم في المجالات الإدارية

فيستهدف لا كغاية في حد ذاته ، بل وسيلة لدفع عجلات التقدم في المجالات الأخرى ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . والتقدم في هذا المجال ، كما يؤثر في التقدم في المجالات الاخرى ، يتأثر بنفس الوقت بمدى التقدم فيها ، وهو أيضا عاملا مستقلا وتابع في آن واحد . ومن هنا تنبع أهمية تكامل التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية لضمان جني أفضل الثمار الممكنة لعملية التنمية في ضوء الموارد المتاحة للمجتمع .

مما سبق كله ، يمكن القول ، وبدرجة عالية من الثقة ، إن حصيلة التفاعل المتبادل بين نوعية السياسات والمؤسسات والأفراد في البلدان النامية ، تفسر في المقام الأول ، ثمار جهودها الإنمائية .



الفصل الثاني

نمو مظاهر التنمية

حظيت دول مجلس التعاون ، بدرجات متفاوتة ، بنمو ملحوظ في متوسط دخل الفرد ، ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، ونسب القيد في المدارس الابتدائية ، والمدارس الثانوية والتعليم العالي ، ونسبة سكان الحضر . وكما تمكنت من خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال بشكل بارز ، وبالتالي حققت ارتفاعا ملموسا في العمر المرتقب عند الولادة ، خلال فترة قصيرة نسبيا . إن كل هذه الانجازات تعتبر من مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها دول مجلس التعاون ، حالها في ذلك حال الدول النامية عامة .

١ ـ مستوى دخل الفرد :

يستدل من الجدول ٢ ـ ١ أن مستوى دخل الفرد شهد نموا بارزا ، وبدرجات متفاوتة ، في جميع دول المجلس خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٣ . فقد تراوح متوسط النمو السنوي بين ١ر٢٦ ٪ في الكويت و ٨ر٤٠ ٪ في السعودية خلال هذه الفترة .

ويلاحظ من الجدول أن مستوى دخل الفرد في أي من دول مجلس التعاون كان أعلى منه في الدول النامية ذات الدخل المتوسط خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ . كما أن مستوى دخل الفرد في ثلاث منها ،

قطر والامارات والكويت ، كان أعلى منه في دول السوق الصناعية . وقد تناوبت هذه الدول الثلاث ، المراتب الأولى والثانية والثالثة لأعلى متوسط دخل للفرد في العالم خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣ . ولم يكن مستوى دخل الفرد في أي من هذه الدول الثلاث أعلى من مستوى دخل الفرد في دول السوق الصناعية فحسب ، بل وأعلى منه في سويسرا ، التي احتل مستوى دخل الفرد فيها المرتبة الأولى بين دول السوق الصناعية خلال نفس الفترة .[1]

إن الارتفاع الهائل في مستوى دخل الفرد في دول مجلس التعاون ما بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨٣ لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى كفاءة هذه الدول في تثمير مواردها المتاحة ، بل يخفي أمورا هامة فيما له علاقة بمدى تقدمها على طريق تحقيق تنمية اقتصادية جوهرية .

---

١) كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي ١٦٢٩٠ دولارا أمريكيا عام ١٩٨٣ ، أنظر البنك الدولي تقرير عن التنمية في العام ١٩٨٥ جدول ١ ص ١٧٥ .

الجدول ٢ ـ ١

تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي في دول مجلس التعاون والدول النامية ودول السوق الصناعية

	البحرين		قطر		الامارات		عمان		الكويت		السعودية		الدول النامية*		دول السوق الصناعية	
	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪	دولار	النمو السنوي ٪
١٩٧٢	٦٧٠		٢٥٣٠		٣٣٣٠		٥٣٠		٤٠٩٠		٥٥٠		..		..	
١٩٧٣	٩٠٠	٣٤٫٣	٦٠٤٠	١٣٨٫٧	١١٦٣٠	٢٦١٫٢	٨٤٠	٥٨٫٥	١٢٠٥٠	١٩٤٫٦	١٦١٠	١٩٢٫٧	..		..	
١٩٧٤	٢٣٥٠	١٦١٫١	٧٢٤٠	١٩٫٩	١١٠٦٠	(٤٫٩)	١٦٦٠	٩٧٫٦	١٠٠٣٠	(١٦٫٨)	٢٨٣٠	٧٥٫٨	..		..	
١٩٧٥	٢٢١٠	(٦٫٠)	١٠٠٩٧٠	٥١٫٥	١٣٦٠٠	٢٣٫-	٢٣٠٠	٣٨٫٦	١٥١٩٠	٥١٫٤	٤٠١٠	٤١٫٧				
١٩٧٦	٢١٤٠	(٣٫٢)	١١٤٠٠	٣٫٩	١٣٩٩٠	٢٫٩	٢٦٨٠	١٦٫٥	١٥٤٨٠	١٫٩	٤٤٨٠	١١٫٧	..		٦٢٠٠	
١٩٧٧	٣٧٩٠	٧٧٫١	١١٦٧٠	٢٫٤	١٤٤٢٠	٣٫١	٢٥٤٠	(٥٫٢)	١٢٢٧٠	(٢٠٫٧)	٦٠٤٠	٣٤٫٨	١١٤٠		٦٩٨٠	١٢٫٦
١٩٧٨	٤١٠٠	٨٫٥	١٢٧٤٠	٩٫٢	١٤٢٣٠	(١٫٣)	٢٥٧٠	١٫٢	١٤٨١٠	٢١٫٤	٧٦٩٠	٢٧٫٣	١٢٥٠	٩٫٦	٨٠٧٠	١٥٫٦
١٩٧٩	٥٢٧٠	٢٨٫٥	١٦٦٧٠	٣٠٫٨	١٥٥٩٠	٩٫٦	٢٩٧٠	١٥٫٦	١٧١٠٠	١٤٫٨	٧٢٨٠	(٥٫٣)	١٤٢٠	١٣٫٦	٩٤٤٠	١٧٫٠
١٩٨٠	٥٥٦٠	٥٫٥	٢٦٠٨٠	٥٦٫٤	٢٦٨٥٠	٧٢٫٢	٤٣٨٠	٤٧٫٥	١٩٨٣٠	١٦٫٠	١١٢٦٠	٥٤٫٧	١٤٠٠	(١٫٤)	١٠٣٢٠	٩٫٢
١٩٨١	٨٩٦٠	٦١٫٢	٢٧٧٢٠	٦٫٣	٢٤٦٦٠	(٨٫٢)	٥٩٢٠	٣٥٫٢	٢٠٩٠٠	٥٫٤	١٢٦٠٠	١١٫٩	١٥٠٠	٧٫١	١١١٣٠	٧٫٨
١٩٨٢	٩٢٨٠	٣٫٦	٢١٨٨٠	(٢١٫١)	٢٣٧٧٠	(٣٫٦)	٦٠٩٠	٢٫٩	١٩٨٧٠	(٤٫٩)	١٦٠٠٠	٢٧٫٠	١٥٢٠٠	١٫٢	١١٠٧٠	(٠)
١٩٨٣	١٠٥١٠	١٣٫٣	٢١٢١٠	(٣٫١)	٢٢٨٧٠	٤٫٠	٦٢٥٠	٢٫٦	١٧٨٨٠	(١٠٫٠)	١٢٢٣٠	(٢٣٫٦)	١٣١٠	(١٣٫٨)	١١٠٦٠	(٠)
متوسط النمو السنوي للفترة		٣٤٫٩		٣٦٫٨		٣٢٫٢		٢٨٫٣		٢٦٫١		٤٠٫٨		٢٫٧		٨٫٩

( ) = نمو سالب   (٠) نمو سالب مقداره اقل من نصف الوحدة المستعملة

× = ذات الدخل المتوسط

المصدر : قيمة نصيب الفرد للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ من World Bank Atlas, 1974-1977

وللسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣ من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥ ، النسب المئوية احتسبت من قبل الباحث .

فإذا أمعنا النظر في الجدول ٢ ـ ١ تبين لنا أن تطور مستوى دخل الفـرد تعرض لتقلبـات حادة خـلال الفتـرة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٣ . إن التقلبات الحادة التي شهدها مستوى دخل الفرد في كل من دول مجلس التعاون من سنة لأخرى ، من جهة ، وبـين هذه الـدول من جهة أخرى، توحي بأن تطوره كان مستقلا عن نطاق قيادة وتوجيه هذه الدول للنشاط الاقتصادي فيها .

فقد تراوح النمو السنوي بين ـ ٠ر٦ ٪ و١ر١٦١ ٪ في البحرين ، وبين ـ ١ر٢١ ٪ و٧ر١٣٨ ٪ في قطر ، وبين ـ ٢ر٨ ٪ و٢ر٢٦١ ٪ في الإمـارات ، وبين ـ ٢ر٥ ٪ و٦ر٩٧ ٪ في عـمـان و ـ ٧ر٢٠ ٪ و٦ر١٩٤ ٪ في الكويت و ـ ٦ر٢٣ ٪ و٧ر١٩٢ ٪ في السعودية خلال هذه الفترة .

إن هذه التقلبات الحادة غير مألوفة من جهة ، ولا يمكن أن تكون مستهدفة ، من جهة أخرى ، ولم تشهد مثلها الدول النامية والمتقدمة على السواء .

وكما هو معروف ، فالنمو الاقتصادي يعتمد على زيادة حجم أو انتاجية الأصول المنتجة . إن معدلات النمو السنوية التي شهـدها مستوى دخل الفرد في دول مجلس التعاون ، والتقلبات الحادة التي تعرض لها تنفي احتمال نمو دخل الفرد فيها بسبب نمو مواز في حجم الأصول المنتجة أو انتاجيتها . وكما سنبين في الفصل القادم ، فإن تطور سوق النفط العالمي يفسر ، في المقام الأول ، تطور دخل الفرد في دول مجلس التعاون خلال هذه الفترة .

٢ . مؤشرات التنمية الاجتماعية :

يبين الجدول ٢ ـ ٢ تطور بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ .

أ. عدد السكان لكل طبيب واحد :

إن عدد السكان لكل طبيب واحد مؤشر على مدى توفر بعض خدمات الرعاية الصحية الأولية . وبصفة عامة ، كلما قل عدد السكان لكل طبيب واحد ، كلما زادت فرص تحسين الصحة العامة .

كما يتضح من الجدول ٢ ـ ٣ ، أحرزت دول المجلس تقدما ملحوظا نحو خفض عدد السكان لكل طبيب واحد . ففي قطر والإمارات وعمان والكويت والسعودية كان عدد السكان لكل طبيب واحد أقل بكثير منه في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ، كما أن مستوى هذا المؤشر في الكويت اقترب كثيرا من مستواه في دول السوق الصناعية عام ١٩٨٢ . ولكن بالرغم من التقدم البارز الذي أحرزته هذه الدول ، فمازال امامها شوط طويل ، خاصة عمان والسعودية ، لتصل إلى المستويات التي حققتها الدول المتقدمة عام ١٩٨٢

الجدول ٢ - ٢

مؤشرات تنمية اجتماعية في دول مجلس التعاون

الدولة	معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار		نسبة القيد في المدارس الابتدائية		نسبة القيد في المدارس الثانوية		نسبة القيد في التعليم العالي		سكان الحضر كنسبة مئوية من مجموع السكان		سكان الحضر: معدل النمو السنوي		معدل وفيات الرضع (اقل من سنة)		معدل وفيات الاطفال (١ - ٤ سنوات)		عدد السكان لكل طبيب		العمر المرتقب عند الولادة	
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨٢	٦٠ - ٧٠	٧٠ - ٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢	١٩٦٠	١٩٨٢
١ دول المجلس																				
البحرين	٢٩(١)	٧٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٢٢٠(٢)	..	..	٦٨
قطر	..	٦٤	..	٨٨	..	٦٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٢٥٠	٧٩٦	..	٧١
الامارات	٣١(٢)	٥٦	..	١٢٧	..	٦١	(٠)	٤	٤٠	٧٩	١٤٫٩	١٤٫٤	١٣٥	٥٠	٢٦	٣	٣٣١٤(٢)	١٠٠	٥٣	٧١
عمان	..	..	..	٧٤	..	٢٢	..	..	٤	٢٠	٣ر٦	١٥ر٦	١٩٣	١٣٣	٥٢	٢١	٣١١٨٠	١٩٠٠	٣٩	٥٢
الكويت	٤٧	٦٠	١١٧	٩٤	٢٧	٧٦	..	١٤	٧٢	٩١	١٠ر١	٧ر٤	٨٩	٢٢	١٠	١	١٣١٠	٥٧٠	٦٠	٧١
السعودية	٣	٢٥	١٢	٦٤	٢	٣٠	(٠)	٨	٣٠	١٩٠	٨ر٤	٧ر٦	١٨٥	١٠٨	٤٨	١٦	١١٣٧٠	١١٤٠	٤٣	٥٦
٢ الدول النامية ذات الدخل المتوسط	٤٨	٦٥	٧٥	١٠٢	١٤	٤١	٣	١١	٣٣	٤٦	٤ر٤	٤ر٢	١٢٦	٧٦	٢٣	١٠	١٧٢٥٧	٥٤١٤	٥٠	٦٠
٣ الدول المتقدمة																				
أ دول السوق الصناعية	٩٦	٩٩	١١٤	١٠١	٦٤	٩٠	١٦	٢٧	٦٨	٧٨	١ر٩	١ر٣	٢٩	١٠	٢	(٠)	٨١٦	٥٥٤	٧٠	٧٥
ب دول اوروبا الشرقية التي لاتأخذ بنظام السوق	٩٧	٩٩	١٠١	١٠٥	٤٥	٨٨	١١	٢٠	٤٨	٦٢	٢ر٦	١ر٨	٣٨	٢١	٣	١	٦٨٣	٣٥٦	٦٨	٧٠

. بيانات غير متوفرة

(٠) أقل من نصف الوحدة المستعملة

(١) عام ١٩٦٨

(٢) عام ١٩٧٠

المصدر : البحرين : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨١

قطر . مؤشرات معدل القراءة والكتابة عند الكبار ونسب القيد في التعليم احتسبت على اساس المجموعة الاحصائية ١٩٨٢ ، الجداول ٨ ص ١٢ ، ٥ ص ١٠ ، ٤٣ ص ٦٢

الامارات معدل القراءة والكتابة وعدد السكان لكل طبيب عام ١٩٦٨ و١٩٧٠ من M. T. Sadik & William Snavely, Bahrain, Qatar and The United Arab Emirates D C Heath & Co , Lexington, Mass 1972

بقية مؤشرات الامارات وجميع مؤشرات عمان والكويت والسعودية من البنك الدولي تقرير عن التنمية في العام ١٩٨٤

ب ـ معدل وفيات الرضع والأطفال

هبط معدل وفيات الرضع من ١٣٥ إلى ٥٠ ومن ١٩٣ إلى ١٢٣ ومن ٨٩ إلى ٣٢ ومن ١٨٥ إلى ١٠٨ في الإمارات وعمان والكويت والسعودية على التوالي ، بينما هبط هذا المعدل من ١٢٦ إلى ٧٦ في الدول النامية ذات الدخل المتوسط بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ .

وبالرغم من أن هذا المعدل أصبح في الكويت والإمارات أقل منه في الدول النامية عام ١٩٨٢ ، إلا أنه كان في أي منهما أعلى بكثير منه في دول السوق الصناعية ، أو دول أوروبا الشرقية في نفس العام . وبالرغم من التقدم الهام الذي حققته كل من عمان والسعودية إلا أن هذا المعدل في أي منهما كان أعلى بكثير منه في الدول النامية ، ناهيك عنه في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية .

وبالنسبة لمعدل وفيات الأطفال ، تمكنت الكويت والإمارات من خفضه إلى مستويات تقل كثيرا عن مستواه في الدول النامية ، وتقترب من أو تماثل مستوياته في الدول المتقدمه . وأما في عمان والسعودية ، فبالرغم من الخفض الملموس الذي طرأ على هذا المعدل في كل منهما ، إلا أن مستواه في أي منهما ما زال أعلى منه في الدول النامية والدول المتقدمة على السواء .

ج ـ العمر المرتقب عند الولادة

إن العمر المرتقب عند الولادة يمثل حصيلة التفاعلات المتبادلة بين العديد من العوامل التي تحدد مستوى اشباع حاجات البشر وبالتالي

مستوى معيشتهم .

وإذا ما أمعنا النظر في الجدول ٢ ـ ٢ ، نرى قدرا من الترابط بين مستويات مؤشرات عدد السكان لكل طبيب واحد ، ومعدل وفيات الرضع ، ومعدل وفيات الأطفال ، والعمر المرتقب عند الولادة .

فعدد السكان لكل طبيب واحد يحدد مستوى توفر الرعاية الصحية الأولية والتي بدورها تؤثر ، وبالتضافر مع عوامل أخرى ، على معدلات وفيات الرضع والأطفال ، وبالتالي على العمر المرتقب عند الولادة .

فالكويت التي تقدمت دول المجلس بالنسبة لمؤشرات عدد السكان لكل طبيب واحد وخفض معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال أيضا ، تقدمت دول المجلس في العمر المرتقب في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٢ . فالعمر المرتقب في الكويت ، كما في الإمارات وقطر كان يزيد إحدى عشرة سنة عنه في الدول النامية ، وسنة واحدة عنه في دول أوروبا الشرقية ، ويقل أربع سنوات عنه في دول السوق الصناعية عام ١٩٨٢ .

وفي البحرين زاد العمر المرتقب فيها ثماني سنوات عنه في الدول النامية ، وقل سبع سنوات وسنتين عنه في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية على التوالي عام ١٩٨٢ .

وأما في عُمان والسعودية فقل العمر المرتقب فيهما ثماني سنوات وأربع سنوات على التوالي على العمر المرتقب في الدول النامية ، وقل

كثيرا عنه في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية على السواء .

د ـ معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ونسب القيد في مختلف مراحل التعليم

بفضل وفرة مواردها المالية تمكنت دول المجلس من أن تحقق تقدما ملموسا في زيادة عدد الأطباء ، وتحسين الرعاية الصحية الأولية وبالتالي خفض معدلات وفيات الأطفال والرضع ، وبالتالي زيادة العمر المرتقب عند الولادة ، والتقدم بخطى واسعة نحو الأمية وتوسيع فرص التعليم .

وبالرغم من وجاهة التقدم الذي أحرزته دول المجلس في رفع معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، إلا أن بعضها لم يلحق بركب الدول النامية بعد ، ناهيك عن ركب الدول المتقدمة ، كما يستدل من الجدول ٢ ـ ٢ . فقد كان معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار في أي من دول المجلس أقل منه في الدول النامية عام ١٩٦٠ . وكان هذا المعدل في البحرين أكبر مما كان في بقية دول المجلس وأقل منه في الدول النامية ، وكان في جميعها بعيدا عن التعميم الذي حققته الدول المتقدمة في عام ١٩٨٠ .

وفي مجال التعليم الابتدائي ، فبالرغم من التقدم الملموس الذي حققته هذه الدول في رفع نسب القيد ، إلا أنها ، باستثناء الإمارات ، لم تصل إلى تعميمه . فقد وصلت نسب القيد إلى ٨٨٪ و٧٤٪ و٩٤٪ و٦٤٪ في قطر وعُمان والكويت والسعودية ، على

التوالي ، عام ١٩٨١ .

وفي مجال التعليم الثانوي ، كانت نسب القيد في قطر والإمارات والكويت أعلى . بينما كانت في عُمان والسعودية أقل منها في الدول النامية عام ١٩٨١ . وكانت هذه النسب في جميعها أقل منها في دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية على السواء ، في نفس العام .

وتشير المعلومات المتاحة عن نسب الالتحاق بالتعليم العالي إلى أن الكويت كانت الوحيدة من بين دول المجلس التي كانت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي فيها أعلى منها في الدول النامية . بينما كانت في الامارات والسعودية أقل منها في الدول النامية عام ١٩٨١ . ومازال أمام جميع دول المجلس شوط طويل لتصل إلى نسب الالتحاق بالتعليم العالي الذي وصلت إليه دول السوق الصناعية ودول أوروبا الشرقية في نفس العام .

هـ ـ سكان الحضر

يستدل من الجدول ٢ ـ ٢ أن معدل النمو السنوي لسكان الحضر في عمان والإمارات والكويت والسعودية كان من أعلى المعدلات في العالم ، خلال الستينات والسبعينات على السواء .

فبسبب قيام حكومات هذه البلدان بانفاق ايرادات النفط لتوفير الرفاه الاجتماعي وظله توزيع الدخل وتنويع مصادر الدخل لتخفيف الاعتماد على النفط ، كان الطلب على العمالة يزداد أكبر بكثير من زيادة العرض المحلي منها ، مما اضطر هذه الدول إلى استيراد العمالة

اللازمة لها من دول عربية وغير عربية . وأدى التوسع في الطلب إلى ذوبان العمالة المحلية في العمالة الوافدة ، في معظم هذه الدول . وبما أن العمالة الوافدة كانت مصحوبة ، في أكثر الأحيان ، بأفراد من أسرها ، فإن معدل النمو السنوي لإجمالي السكان في هذه الدول فاق معدلات النمو السنوي للسكان في العالم .

وقد رافق نمو اجمالي السكان ، زيادة في نسبة سكان الحضر في جميع دول المجلس . إلا أنه تجدر الاشارة ، إلى أن زيادة نسبة سكان الحضر في البحرين وقطر والكويت لم تكن بسبب الظاهرة المعروفة ، وهي النزوح من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية ، بل بسبب استيراد العمالة من الخارج ، من جهة ، ولأن هذه الدول عبارة عن دولة ـ مدينة ، حيث يعيش معظم السكان في مدينة واحدة . وفي السعودية كان نمو نسبة سكان الحضر ، بسبب زيادة العمالة الوافدة من جهة ، ونزوح العديد من الأطراف النائية إلى المدن ، من جهة أخرى ، ويعيش معظم سكان الإمارات في عواصم الإمارات الست التي تكون الإمارات العربية المتحدة .

إن الكشف الذي أجريناه لمعرفة انجازات دول المجلس في التنمية على أساس بعض المؤشرات ، يشير إلى أن هذه الدول قد أحرزت تقدما ملحوظا ليس في رفع مستوى متوسط دخل الفرد فحسب ، بل وفي تحسين مستوى المعيشة بشكل عام ، بسبب توسيع الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة في مجالات محو الأمية والتعليم والرعاية الصحية . ولم يكن من الممكن تحسين مستوى المعيشة بدون زيادة

الدخل في هذه الدول . كما أنه يتعذر على هذه الدول المحافظة على مستويات المعيشة فيها بدون استمرار تدفق الدخل اللازم .

لذا لابد من الوقوف على مدى قدراتها في المحافظة عـلى تأمـين استمرار تدفق الدخل اللازم للمحافظة على مستويات المعيشة فيها أو تحسينها . وهذا ما سنحاوله في الفصل القادم .



الفصل الثالث

نمو بدون تنمية

تبين لنا في الفصل السابق أن ارتفاع مستوى الدخل في دول مجلس التعاون أتاح لها رفع مستويات المعيشة فيها . لذا فإن معرفة أسباب ارتفاع الدخل تكتسب أهمية خاصة للوقوف على مدى امكانات هذه الدول في تأمين الدخل اللازم للمحافظة على مستويات المعيشة فيها ناهيك عن تحسينها .

١ ـ مصادر توليد الدخل :

يبين الجدول ٣ ـ ١ توزيع الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ .

أ ـ النشاط الاقتصادي في قطاع النفط وخارجه :

ويتضح من هذا الجدول أن الناتج المحلي من النشاط الاقتصادي في قطاع النفط ساهم بالجزء الأكبر من اجمالي الناتج المحلي في جميع دول المجلس عدا في البحرين . فقد كان متوسط مساهمة النشاط الاقتصادي في قطاع النفط : ٦٢,٨٪ ٥٩,٨٪ ، ٦١,٢٪ ، ٦٣,٦٪ و ٥٩,٨٪ في قطر والامارات وعمان والكويت والسعودية على التوالي ، بينما كان في البحرين ٢٦,٣٪ خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ .

الجدول ٣ ـ ١

توزيع الناتج المحلي ١٩٧١ ـ ١٩٨٢

	البحرين			قطر			الامارات		
	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣
١٩٧١	٧٥,٠	٢٦١,٥	١٨٦,٥	٢٥٤,٦	٤٠٠,٦	١٤٦,٠	٧١٨,٢	١١٢٩,٩	٤١١,٧
١٩٧٢	٨٦,٠	٣٠٣,٥	٢١٧,٥	٣٩٨,١	٦٦٠,٧	٢٦٢,٦	٩٣٤,٦	١٤٧٠,٥	٥٣٥,٩
١٩٧٣	١١٠,٠	٣٦٨,٧	٢٥٨,٧	٦١٣,٥	٩٨١,٠	٣٦٧,٥	١٩٦٠,٩	٢٨٥٢,٩	٨٨٢,٠
١٩٧٤	٣٦٢,٣	٧٩٢,٩	٤٣٠,٦	٢٢٥٢,٩	٢٧٥١,٧	٤٩٨,٨	٦٣٣٢,٢	٧٨٦١,١	١٥٢٨,٩
١٩٧٥	٣٢٩,٧	١١٨٥,٧	٨٥٦,٠	١٧١٣,١	٢٥١٢,٧	٧٩٩,٦	٦٦٨٠,١	٩٩٦١,٣	٣٢٨١,٢
١٩٧٦	٤٢٢,١	١٦١٢,٢	١١٩٠,١	٢٠٨٨,٦	٣٢٨٥,٧	١١٩٧,١	٨١٩٨,١	١٢٩٠٩,٦	٤٧١١,٥
١٩٧٧	٤٩٠,٣	٢١٠٧,١	١٦١٦,٨	١٩٩٣,٠	٣٦١٧,٦	١٦٢٤,٦	٩١٦٢,٠	١٦٢٤٧,٦	٧٠٨٥,٦
١٩٧٨	٥٤٥,١	٢٤٦٤,٦	١٩١٩,٥	٢٢٣٤,٣	٤٠٥٢,٩	١٨١٨,٦	٨٤٧٩,٣	١٥٦٧١,٨	٧١٩٢,٥
١٩٧٩	٦٣٦,٧	٢٧٥٢,١	٢١١٥,٤	٣٦٢٢,٣	٥٧٧٤,٦	٢١٥٢,٣	١٢٦٠٦,٩	٢٠٩٥٨,٧	٨٣٥١,٨
١٩٨٠	١١٥٢,٥	٣٩١٢,٦	٢٧٦٠,١	٥٢٦٣,٥	٧٩٠٣,٩	٢٦٤٠,٤	١٩٠٨٨,٠	٢٩٦٢٥,٢	١٠٥٣٧,٢
١٩٨١	١١٥٣,٥	٤٥١٦,٣	٣٣٦٢,٨	٥٥٤٢,١	٨٧٤٥,٦	٣٢٠٣,٥	١٨٩٣٥,٢	٣٢٢٨٦,٢	١٣٣٥١,٠
١٩٨٢	١٠٩٣,٦	٤٢٩٠,٦	٣١٩٧,٠	٤١٨٥,١	٧٩٢٢,٢	٣٧٣٧,١	١٥٢٤١,٩	٣٠٢٣٩,٧	١٤٩٩٧,٨
متوسط الفترة	٥٣٨,٠٧	٢٠٤٧,٣٢	١٥٠٩,٢٥	٢٥١٣,٤	٤٠٥٠,٧	١٥٣٧,٣	٩٠٢٨,٩٥	١٥١٠١,٢١	٦٠٧٢,٢٦
النسبة المئوية لمتوسط الفترة	٢٦,٣	١٠٠	٧٣,٧	٦٢,٠	١٠٠	٣٨,٠	٥٩,٨	١٠٠	٤٠,٢
معدل النمو السنوي ٧١ـ٨٢	٢٧,٦	٢٩,٠	٢٩,٥	٢٩,٠	٣١,٢	٣٤,٣	٣٢,٠	٣٤,٨	٣٨,٢

عمان			الكويت			السعودية		
١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣
١٩٢,٥	٣٢٦,٠	١٣٣,٥	٢٥٤٩,٦	٣٨٨٠,٨	١٣٣١,٢	٢٨١٥,٣	٥١٠٨,٥	٢٢٩٣,٢
١٩٩,١	٣٦٦,٩	١٦٧,٨	٢٧٨٠,١	٤٤٥٠,٥	١٦٧٠,٤	٤٠٩٩,٢	٦٨١٧,٦	٢٧١٨,٤
٢٧٢,٥	٤٨٨,٥	٢١٦,٠	٣٣٧٨,٣	٥٤٣٧,٩	٢٠٥٩,٦	٧١٢٥,٦	١٠٩٥٥,٦	٣٨٣٠,٠
١١٢٦,٢	١٦٤٥,٨	٥١٩,٦	١٠٣٠٨,٣	١٣٠٠٣,٨	٢٦٩٥,٥	٢٢١١٠,٣	٢٧٩٧٦,١	٥٨٦٥,٨
١٤٠٩,٢	٢٠٩٦,٧	٦٨٧,٥	٨٤٧٩,٤	١٢٠٢٤,٣	٣٥٤٤,٩	٢٩٨٣٨,٥	٣٩٦٨٦,١	٩٨٤٧,٦
١٥٣٥,٦	٢٣٩٤,٤	٨٥٨,٨	٨٦٣٣,٢	١٣١٣٢,٦	٤٤٩٩,٤	٣١١٨٨,٥	٤٦٦٠٨,١	١٥٤١٩,٦
١٥٤٨,٣	٢٥٤٢,٠	٩٩٩,٧	٨٦٦٩,٨	١٤١٥٨,٢	٥٤٨٨,٤	٣٦٦٧٦,٧	٥٨١٧٠,٣	٢١٤٩٣,٦
١٤٤٣,٠	٢٥٨٤,٩	١١٤١,٩	٩١٩٣,٨	١٥٤٥٧,٠	٦٢٦٣,٢	٣٧٤١٠,٦	٦٦٣٠١,٩	٢٨٨٩١,٣
٢٠٨٧,٤	٣٣٩٤,٥	١٣٠٧,١	١٦٠٠٣,٢	٢٤٤١٣,٣	٨٤١٠,١	٣٩٣٤١,٢	٧٤٢٤٩,٩	٣٤٩٠٨,٧
١٠٥٣٧,٥	٥٥٦٢,٣	٢٠١٤,٨	١٨٧٢٧,٠	٢٧٥٦٤,٢	٨٨٣٧,٢	٧١٧١٦,٤	١١٥٧٢,٧	٤٤٢٥٦,٣
٤٢٥١,٩	٦٧٦٩,٤	٢٥١٧,٥	١٤٨٠٠,٠	٢٤٢٩٧,٣	٩٤٩٧,٣	٩٦١٦٧,٥	١٥٥١٢٢,٧	٢٨٩٥٥,٢
٤٠٤٦,٠	٧٢٠٣,٢	٣١٥٧,٢	٩٦٧٧,٧	٢٠٠٦٤,٤	١٠٣٨٦,٧	٥٦٦٥٠,٣	١٢١٢٧٩,١	٦٤٦٢٨,٨
١٨٠٤,٩٣	٢٩٤٨,٣٨	١١٤٣,٤٥	٩٤٣٣,٣٧	١٤٨٢٣,٦٩	٥٣٩٠,٣٢	٣٦٢٦١,٦٧٥	٦٠٦٨٧,٣٨٣	٢٤٤٢٥,٧٠٨
٦١,٢	١٠٠	٣٨,٨	٦٣,٦	١٠٠	٢٦,٤	٥٩,٨	١٠٠	٤٠,٢
٣١,٩	٣٢,٥	٣٣,٣	١٢,٩	١٦,١	٢٠,٥	٣١,٤	٣٣,٤	٣٥,٥

وفي مجموع دول المجلس ،كانت نسبة مساهمة قطاع النفط في اجمالي الناتج المحلي ٥٩,٨٪ ، خلال هذه الفترة .

إن قطاع النفط قد ساهم بنسب معينة في إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون لايعني أن الناتج المحلي الذي يتولد من النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط من الممكن أن يحافظ على مستواه في حالة توقف النشاط الاقتصادي في قطاع النفط لأي سبب من الأسباب . ويعود السبب في ذلك إلى أن النشاط الاقتصادي في قطاع النفط يساهم في إجمالي الناتج المحلي بطريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة .

فما هو مجمل أثر النشاط الاقتصادي في قطاع النفط على النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ؟

تم احتساب العلاقة بين مستوى الناتج المحلي النفطي ومستوى الناتج المحلي غير النفطي ، والعلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي النفطي ، ومعدل نمو الناتج المحلي غير النفطي في دول المجلس خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ على أساس البيانات الواردة في الجدول ٣ ـ ١ ، وتبين المعادلتان التاليتان هذه العلاقة

ن م غ ن = ٨٤,٧١٨ + ٦٦٤, (ن م ن) ر٢ = ٩٩٥, ...(١)

(٢٦.٩٦)

م ن ن م غ ن = ٩,٤٥ + ٨١٦,.. (م ن ن م ن) ر٢ = ٨٨٩,.. ....(٢)

(٥,٦٥٧)

حيث ن م غ ن = الناتج المحلي غير النفطي بملايين الدولارات .

ن م ن = الناتج المحلي النفطي بملايين الدولارات

م ن ن م غ ن = معدل النمو السنوي للناتج المحلي غير النفطي

م ن ن م ن = معدل النمو السنوي للناتج المحلي النفطي

ر٢ = معامل التحديد

القيمة بين قوسين = قيمة t

يتضح من معامل التحديد وقيمة t (الرقم بين قوسين) في المعادلتين ١ ,٢ أن العلاقة بين مستوى الناتج المحلي غير النفطي والناتج المحلي النفطي من جهة ، وبين معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي ، ومعدل نمو الناتج المحلي النفطي من جهة أخرى ، كانت قوية إحصائياً وعلى درجة عالية من الثقة ، خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ . وتسمح لنا هذه العلاقة بالقول ، وبقدر كاف من الثقة ، بأن مستوى الناتج المحلي النفطي ومعدل نموه السنوي حددا ، في المقام الأول ، مستوى الناتج المحلي غير النفطي ومعدل نموه السنوي خلال هذه الفترة . فإذا ماتوقف النشاط الاقتصادي في قطاع النفط أو هبط مستواه بشكل ملحوظ ، لأي سبب من الأسباب ، يهبط مستوى الدخل وبالتالي مستوى المعيشة في دول المجلس .

وقد يتبادر إلى الذهن ، من العلاقة القوية بين مستوى النشاط الاقتصادي في قطاع النفط ومستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع

النفط ، أن روابط القطاع النفطي قوية ، ويمكن الركون إليها في خلق وتطوير أنشطة اقتصادية خارج القطاع النفطي . لكن ليس الأمـر كذلك . فالعلاقة القوية بين مستوى الناتج المحلي النفطي ومعدل نموه ، ومستوى النـاتج المحـلي غير النفـطي ، ومعدل نمـوه لاتعني بالضرورة أن قوة العلاقة بينهما تنبع من قوة الروابط المباشرة لقطاع النفط . فإذا لم تكن الروابط المباشرة لقطاع النفط قوية ، فكيف يمكن تفسير هذه العلاقة القوية ؟ .

ب . الانفـاق العـام والنشـاط الاقتصـادي خـارج قـطاع النفط :

يبين الجدول ٣ ـ ٢ الناتج المحلي غير النفطي والانفاق العام في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ .

وكما يتضح من الجدول ، فقد شكلت النفقـات العامـة العمود الفقري للناتج المحلي غير النفطي في جميـع دول المجلس ، ماعـدا البحرين ، عام ١٩٧٢ و ١٩٨٢ عـلى السواء . ففي عـام ١٩٧٢ كانت هذه النسبة ٨٣,٣٪ ، ٦٢,٧٪ ، ١١١,٢٪ ، ٤٧,١٪ و ٥٦,٨٪ في قطر والامارات وعمان والكويت والسعودية على التوالي ، أما في البحرين فكانت ٣٧,٦٪ .

الجدول ٣ ـ ٢
الناتج المحلي غير النفطي
والنفقات العامة في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢

	الناتج المحلي غير النفطي (مليون دولار)	النفقات العامة (مليون دولار)			النفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي غير النفطي		
		الاستهلاك العام	الاستثمار العام	المجموع	الاستهلاك العام	الاستثمار العام	المجموع
أ ـ البحرين							
١٩٧٢	٢١٧,٥	٦٤,٨	١٦,٩	٨١,٧	٢٩,٨	٧,٨	٣٧,٦
١٩٨٢	٣١٩٧,٠	٧٩٢,٨	٤٦٤,٤	١٢٥٧,٢	٢٤,٨	١٤,٥	٣٩,٣
معدل النمو السنوي	٣٠,٨			٣١,٤			
٢ ـ قطر							
١٩٧٢	٢٦٢,٦	١٦٦,٧	٥٢,٠	٢١٨,٧	٦٣,٥	١٩,٨	٨٣,٣
١٩٨٢	٣٧٣٧,١	٢٠٧٤,٥	١٣٩١,٩	٣٤٦٦,٤	٥٥,٥	٣٧,٢	٩٢,٧
معدل النمو السنوي	٣٠,٤			٣١,٨			
٣ـ الامارات							
١٩٧٢	٥٣٥,٩	١٩٥,٩	١٣٩,٨	٣٣٥,٧	٣٦,٦	٢٦,١	٦٢,٧
١٩٨٢	١٤٩٩٧,٨	٥١٨١,١	٣٥٨٤,٩	٨٧٦٦,٠	٣٤,٥	٢٣,٩	٥٨,٤
معدل النمو السنوي	٣٩,٥			٣٨,٦			

٤ـ عمان							
١٩٧٢	١٦٧,٨	١٠٨,٧	٧٧,٩	١٨٦,٦	٦٤,٨	٦٤,٤	١١١,٢
١٩٨٢	٣١٥٧,٢	٢٤٨٤,٤	١٤٥١,٧	٣٩٣٦,١	٧٨,٧	٤٦,٠	١٢٤,٧
معدل النمو السنوي	٣٤,١			٣٥,٦			
٥ـ الكويت							
١٩٧٢	١٦٧٠,٤	٦٠٤,٠	١٨٢,٧	٧٨٦,٧	٣٦,٢	١٠,٩	٤٧,١
١٩٨٢	١٠٣٨٦,٧	٤٠٧٥,٣	٢٢٨٧,١	٦٣٦٢,٤	٣٩,٢	٢٢,٠	٦١,٢
معدل النمو السنوي	٢٠,١			٢٣,٢			
٦ـ السعودية							
١٩٧٢	٢٧١٨,٤	١٠٣٣,٨	١٥٤٣,٦	٣٨,٠	١٨,٨	٥٦,٨	
١٩٨٢	٦٤٦٢٨,٨	٢٧٤٩٨,١	٢٣٠٧٢,٤	٥٠٥٧٠,٥	٤٢,٥	٣٥,٧	٧٨,٢
معدل النمو السنوي	٣٧,٣			٤١,٨			
المجموع							
١٩٧٢	٥٥٧٢,٦	٢١٧٣,٩	٩٧٩,١	٣١٥٣,٠	٣٩,٠	١٧,٦	٥٦,٦
١٩٨٢	١٠٠١٠٤,٥	٤٢١٠٦,٢	٣٢٢٥٢,٤	٧٤٣٥٨,٦	٤٢,١	٣٢,٢	٧٤,٣

المصدر : تم اعداد الجدول على اساس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الحسابات الاقتصادية للوطن العربي ، الكويت ، مارس ١٩٨٤ ، الجداول ١ ـ ٦ ، ١ ـ ٧ ، ١ ـ ٨ و ١ ـ ٩ .

وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٩,٣٪ ، ٩٢,٧٪ ، ١٢٤,٧٪ ، ٦١,٢٪ و ٧٨,٢٪ في البحرين وقطر وعمان والكويت والسعودية على التوالي ، بينما انخفضت قليلا إلى ٥٨,٤٪ في الإمارات عام ١٩٨٢ .

وعلى مستوى دول المجلس الست ككل ، ارتفعت نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي غير النفطي من ٥٦,٦٪ عام ١٩٧٢ الى ٧٤,٣٪ عام ١٩٨٢ .

إن الانفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي غير النفطي مؤشر هام ، لكنه لايبين أثر الانفاق العام على الناتج المحلي غير النفطي . وفي محاولة لمعرفة مدى هذا الأثر ، تم احتساب العلاقة بين مستوى الانفاق العام ومستوى الناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ، وكذلك العلاقة بين معدل نمو الانفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ، وتبين المعادلات ٣ و ٤ و ٥ هذه العلاقة :

ن م غ ن ، ١٩٧٢ = - ٤٥,٧٢٤ + ١,٨٥٤ (أ ع)   ر٢ = ٠,٩٧٨ .... (٣)
(١٣,٣٣٨)

ن م غ ن ، ١٩٨٢ = ١٠٠٦,٠٧٤ + ١,٢٦٥ (أ ع)   ر٢ = ٠,٩٩٣ .... (٤)
(٢٣,٠١)

م ن ن م غ ن ١٩٧٢ - ١٩٨٢ = - ٢,٠٢٤ + ١,٠٠٩٦ (م ن أ ع)   ر٢ = ٠,٩٢٤ ..... (٥)
(٦,٩٥٩)

حيث ن م غ ن = الناتج المحلي غير النفطي لملايين الدولارات .

أ ع = الانفاق العام بملايين الدولارات .

م ن ن م غ ن = معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (٪)

م ن أ ع = معدل نمو الانفاق العام (٪)

ر٢ = معامل التحديد

القيمة بين قوسين = قيمة t

يستدل من معامل التحديد (ر٢) وقيمة t (الرقم بين قوسين) في المعادلات ٣ و ٤ و ٥ أن العلاقة بين مستوى الانفاق العام ومستوى الناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ، من جهة وبين معدل نمو الانفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ، من جهة أخرى ، كانت قوية احصائياً وعلى درجة عالية من الثقة . وهذا يعني أن مستوى الانفاق العام ومعدل نموه السنوي حددا ، في المقام الأول ، مستوى الناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ومعدل نموه بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ . فإذا ما انخفض مستوى الانفاق العام ، لأي سبب من الأسباب ، ينخفض مستوى الناتج المحلي غير النفطي .

٢ ـ معضلة الإنفاق العام

يذكر أن نسبة مجموع الإنفاق العام إلى مجموع الناتج غير النفطي في دول المجلس كانت ٥٦,٦٪ عام ١٩٧٢ وارتفعت إلى ٧٤,٣٪ عام ١٩٨٢ . وقد تزداد / أو تنقص نسبة الإنفاق العام إلى الناتج

المحلي من دولة لأخرى وفقا لمستوى دور الدولة في المجتمع المعني . ولكن يتوقف مستوى الإنفاق العام على مستوى الايراد العام . ففي الحالة العادية ، تعتمد الايرادات العامة على النشاط الاقتصادي والسياسة المالية ، أي يكون النشاط الاقتصادي مصدراً للايرادات العامة . ولكن في حالة دول مجلس التعاون ، فالايرادات العامة مستقلة عن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط وتعتمد على الايرادات النفطية . وبدلا من أن يحدد مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط مستوى الايرادات العامة ، بافتراض السياسة المالية ، يتحدد بمستوى الانفاق العام الذي تموله عوائد النفط . فكما يتضح من الجدول ٣ ـ ٣ ، تشكل ايرادات النفط مصدراً شبه وحيد للايراد العام في دول مجلس التعاون ، ماعدا البحرين .

إن اعتماد حكومات دول مجلس التعاون على الايرادات النفطية سنة بعد سنة لتمويل انفاقها العام ، يعني أن نمو الانفاق العام فيها ماكان ممكناً لولا نمو الايرادات النفطية . فلم يكن نمو الايرادات العامة بسبب ارتفاع كفاءة السياسة المالية وادارتها بل كان نموها مستقلا واعتمد ، في المقام الاول ، على نمو الايرادات النفطية .

٣ ـ معضلة النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط

يذكر أنه يتبين لنا وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي غير النفطي من جهة ، وبين الإنفاق العام والناتج المحلي غير النفطي من جهة أخرى . وتبين لنا أيضا أن الإنفاق العام يعتمد على ايرادات مستقلة عن النشاط الاقتصادي خارج قطاع

جدول ٣ ـ ٣

ايرادات النفط كنسبة مئوية من اجمالي الايرادات العامة

البيان / السنة	السعودية	الكويت	قطر	عمان	البحرين
٧٠/١٩٦٩	٨٩	٠٠	٠٠		٠٠
٧١/١٩٧٠	٩٠	٨٤	٠٠	٩٦	٠٠
٧٢/١٩٧١	٨٧	٨٧	٠٠	٩٤	٠٠
٧٣/١٩٧٢	٨٨	٨٥	٠٠	٩٠	٠٠
٧٤/١٩٧٣	٩٧	٨٢	٠٠	٩٦	٠٠
٧٥/١٩٧٤	٩٤	٩٢	٩٣	٩٦	٤٨
٧٦/١٩٧٥	٩٠	٨٩	٩٠	٩٣	٤٩
٧٧/١٩٧٦	٨٩	٨٦	٩١	٩٣	٦٧
٧٨/١٩٧٧	٨٦	٨٣	٩٠	٧٧	٦٨
٧٩/١٩٧٨	٨٨	٨٢	٩٣	٧٤	٦٦
٨٠/١٩٧٩	٩٠	٨٥	٩٢	٩٥	٦٦
٨١/١٩٨٠	٩٠	٦٩	٨٩	٨٩	٥٤
٨٢/١٩٨١	٨٨	٦٤	٨٥	٩٠	٨١
٨٣/١٩٨٢	٧٦	٩٣	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤/١٩٨٣	٠٠	٩٢	٠٠	٠٠	٠٠
متوسط الفترة	٨٩	٨٤	٩٠	٩٠	٦٢

النفط . فالنشاط الاقتصادي في قطاع النفط يؤثر في النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط بشكل مباشر ، وغير مباشر من خلال الانفاق العام . لذا يتوقف الأثر النهائي لقطاع النفط ، في المقام الأول، على كفاءة سياسات الانفاق العام ونجاعة ادارته في خلق وتطوير انشطة اقتصادية خارج قطاع النفط .

وقد اتضح لنا من العلاقة السائدة بين الانفاق العام والناتج المحلي

بيانات غير متوفرة

المصدر : السعودية : وزارة التخطيط ، حقائق وارقام منجزات خطط التنمية ، ١٣٩٠ ـ ١٤٠٢ هـ ، جدول رقم ٤ ص ٧٢ وارقام ٨٢/٨٣ من

ETU, Quarterly Economic Review, Saudi Arabia, No. 4, 1983, P. 2.

الكويت : أرقام ٧٠/٧١ ـ ٧٤/٧٥ من بنك الكويت المركزي ، التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٨ ، جدول ١١ ص ٣٧ .

أرقام ٧٥/٧٦ ـ ٨١/٨٢ من بنك الكويت المركزي النشرة الاحصائية الفصلية ، يناير ـ مارس ١٩٨٣ جدول ١٦ ص ١٦

١٩٨٢/٨٣ ـ ٨٣/٨٤ من ETU, QER of Quwait, Annual Supplement 1983, P. 10.

قطر : الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ـ يوليو ١٩٨٣ جدول رقم ١٦٥ ص ٢٤٠ .

عمان : النسب للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ احتسبت من الكتاب الاحصائي السنوي ، الاصدار الحادي عشر ، ١٩٨٢ الجدول ١٠٣ ص ١٦٣ .

البحرين : للسنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨١ من

IMF, Govt Finance Statistics Yearbook, Vol. VI, 1982, 419.

غير النفطي خلال الفترة الماضية ، أن النشـاط الاقتصادي خـارج قطاع النفط مازال مرهوناً بالإنفاق العام . وهذا يعني أن هذه الدول لم تتمكن إلى الآن . من خلق وتطوير أنشطة اقتصادية قوية خارج قطاع النفط تمكنها من تخفيض اعتمادها عن مصدر يكاد يكون وحيداً لتوليد الدخل فيها .

لذا يمكن القول ، وبدرجة مقبولة من الثقة ، إن ارتفاع مستوى المعيشة في دول مجلس التعاون خلال الفترة الماضية لايعكس ارتفاع الانتاج والانتاجية الذاتية فيها .

٤ ـ مؤشرات اضافية لضعف القاعـدة الاقتصاديـة خارج قطاع النفط

سعت دول مجلس التعاون إلى تنويع مصادر الدخل فيها لتخفيف اعتمادها على النفط . وقد ركزت جهودها على الصناعة التحويلية بصفة خاصـة ، لتحقيق هذه الغـاية . يبـين الجدول ٣ ـ ٤ نسبـة الصناعة التحويلية في دول المجلس إلى إجمالي الناتج المحلي والناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧١ و ١٩٨٢ وكذلك متوسط الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ . ويستـدل من هـذا الجـدول ضعف الصنـاعـة التحويلية فيها .

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة التحويلية في دول المجلس تشمل تكرير البترول والصناعات المرتبطة بالنفط. فإذا ماأخذنا ذلك بعين الاعتبار يقل أكثر شأن الصناعة التحويلية في هذه الدول .

يبين الجدول ٣ ـ ٥ صادرات البترول كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ في دول المجلس كما يبين الجدول ٣ ـ ٦ معدلات النمو السنوية للصادرات والواردات في الكويت والسعودية والامارات خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ .

فكما يتضح من الجدول ٣ ـ ٥ ، فقد تراوحت نسبة البترول في الصادرات بين ٧٠٪ و ٨٩٪ في البحرين وبين ٩٣٪ و ٩٩٪ في قطر وبين ٩٩٪ و ١٠٠ في عمان وبين ٩٢٪ و ٩٩٪ في الامارات وبين ٨٠٪ و ٩٥ ٪ في الكويت وبين ٩٣٪ و ١٠٠٪ في السعودية خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ .

ونلحظ من الجدول ٣ ـ ٦ أن معدلات النمو السنوية للواردات فاقت معدلات النمو السنوية للصادرات في الكويت والسعودية والامارات خلال نفس الفترة .

إن درجة اعتماد هذه الدول على صادرات البترول من جهة ، وزيادة معدلات النمو السنوية لوارداتها عن معدلات النمو السنوية لصادراتها من جهة أخرى ، يتضمن معاني عميقة لاتحتاج الى كثير من البيان . فإذا ما طرأ انخفاض ملحوظ على مستوى صادراتها النفطية ، تواجه هذه البلدان مشاكل في تمويل وارداتها ، والتي قد يصعب خفضها بسرعة بدون تعرضها لمخاطر سياسية واجتماعية .

٥ ـ معضلة ارتفاع الدخل ومستوى المعيشة في دول المجلس

تبين لنا مما سبق غياب قاعدة قوية للنشاط الاقتصادي خارج قطاع

جدول ٣ ـ ٤

نسبة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي

كنسبة مئوية من

	اجمالي الناتج المحلي			الناتج المحلي غير النفطي		
	١٩٧١	١٩٨٢	متوسط ١٩٨٢ـ٧١	١٩٧١	١٩٨٢	متوسط ١٩٨٢ـ١٩٧١
١ـ البحرين	٤٥,٥	٢١,١	١٩,٧	٦٣,٨	٢٨,٣	٢٦,٨
٢ـ قطر	٢,٧	٥,٥	٣,٩	٧,٥	١١,٦	١٠,٢
٣ـ الامارت	٢,٧	٨,١	٤,٤	٧,٥	١٦,٤	١٠,٩
٤ـ عُمان	٠,٠٠٢	١,٤	١,٠	٠,٠٠٤	٣,٣	٢,٧
٥ـالكويت	٣,٩	٧,٣	٦,٢	١١,٤	١٤,٢	١٧,٠
٦ـالسعودية	٨,٥	٦,٢	٥,٠٠	١٩,-	١١,٦	١٢,٥

تم إعداد الجدول على أساس :

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الحسابات الاقتصادية للوطن العربي ، الكويت ، مارس ١٩٨٤ ، الجدول ١ ـ ٢ ص ٢ ، الجدول ٣ ـ ٣ ص١٧ .

النفط . إن الدخل في قطاع النفط لايمكن اعتباره دخلا بالمعنى المتعارف عليه . لهذا فمستوى دخل الفرد في هذه الدول لا يعتبر مؤشرا موثوقا لا للنمو ولا للتنمية . إذ لم يتحقق بسبب حشد مواردها المتاحة ورفع انتاجية الأصول المنتجة والموارد الطبيعية للبلاد ، بل بسبب نمو عملية تحويل الثروة الوطنية إلى دخل . فالدخل الذي ابتدأ

جدول ٣ ـ ٥

صادرات البترول (البترول الخام والمكرر)

كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات

السنة	البحرين	قطر	عُمان	الامارات	الكويت	السعودية
١٩٧٠	٧٦	٩٦	١٠٠*	٩٥	٩٤	٩٣
١٩٧١	٧٧	٩٦	٩٩	٩٦	٩٤	١٠٠*
١٩٧٢	٧٠	٩٦	١٠٠*	٩٦	٩٣	١٠٠*
١٩٧٣	٦٩	٩٧	١٠٠*	٩٧	٩٢	١٠٠*
١٩٧٤	٨٦	٩٨	٩٩	٩٩	٩٥	١٠٠*
١٩٧٥	٨٢	٩٧	١٠٠*	٩٨	٩٢	١٠٠*
١٩٧٦	٧٧	٩٧	١٠٠*	٩٦	٩١	١٠٠*
١٩٧٧	٧٨	٩٩	١٠٠*	٩٥	٩٠	١٠٠
١٩٧٨	٨٠	٩٩	٩٩	٩٥	٩٠	١٠٠
١٩٧٩	٨١	٩٦	٩٩	٩٥	٩١	١٠٠
١٩٨٠	٨٩	٩٥	١٠٠*	٩٤	٩٠	١٠٠
١٩٨١	٨٩	٩٣	١٠٠*	٩٣	٨٦	١٠٠
١٩٨٢	٨٣	٩٣	٩٩	٩٢	٨٠	١٠٠

* الرقم مقرب .

المصدر : تم احتساب هذه النسب على أساس البياجات الواردة في IMF, IFS, 1983.

جدول ٣ ـ ٦

نمو التجارة الخارجية

معدلات النمو السنوي (٪)

١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

	الصادرات	الواردات
الكويت	-١١,٢	١٥,٢
السعودية	٢,٣	٣٢,٣
الامارات	٢,٤	٢٣,٣

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ٩ ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥ .

في الارتفاع بصورة ملحوظة في عام ١٩٧٣ ، لا يعدو أن يكون وهما احصائيا . ففي حالة توقف النشاط في قطاع النفط لأي سبب من الأسباب ينخفض مستوى الدخل على مستوى دول المجلس إلى أقل من مستواه في الدول النامية .

فكما يتضح من الشكل ٣ ـ ١ ، يحدد مستوى الإنفاق العام ، في المقام الأول ، مستوى الناتج المحلي غير النفطي . وبما أن مستوى الإنفاق العام يعتمد على الإيرادات النفطية ، فإن مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط يعتمد في المقام الأول ، على مستوى النشاط الاقتصادي في قطاع النفط . بمعنى آخر ، تحدد الروابط المباشرة وغير المباشرة لقطاع النفط ، مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط .

وكما يتضح من الجدول ٣ ـ ٧ فإن مستوى دخل الفرد خارج قطاع النفط والانفـاق العام لم يتجـاوز ١٣,٥٪ من مستواه الفعـلي عـام ١٩٨٢ . وإذا مـا أخذنـا بعين الاعتبـار الآثار الاضـافية للنشـاط الاقتصادي في قطاع النفط وللانفاق العام على توليد مجمل النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ينخفض مستوى دخل الفرد إلى أقل من ذلك بكثير ويصبح أقل من مستوى دخل الفرد في أي مجموعة من مجموعات الدول النامية .

تبرز هذه الحقائق أهمية خلق قواعد متينة لتوليد الدخـل خارج قطاع النفط ، كما تبرز أيضا أهمية روابط المالية العامة في تحويل عوائد النفط ، إلى انشطة اقتصادية جوهرية خارج قطاع النفط .[1] وفي ذلك فرصة وتحد في آن واحد .

لذا نجرى في الفصل القادم ، بشيء من التفصيل ، كشفا على الإنفاق العام لمعرفة مدى أثره ليس في توليد الدخل خارج قطاع النفط بل في خلق وتطوير أنشطة اقتصادية قوية لتوليد الدخل خارج قطاع النفط خلال الفترة الماضية .

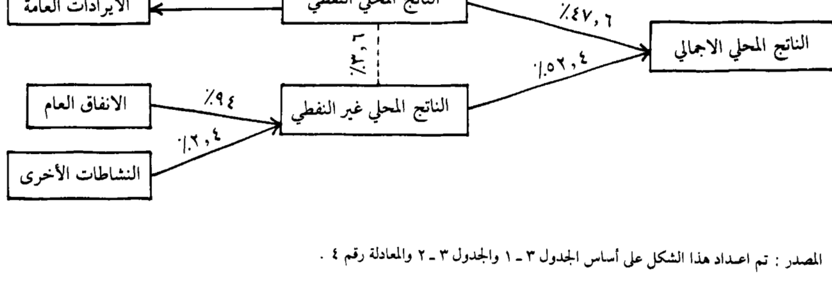
---

(١) للوقوف على بعض من المناقشات حول قضايا ومشاكل خلق وتطوير قواعد اقتصادية خارج قطاع النفط ودور روابط المالية العامة في تحقيق ذلك ، انظر :

أ ـ رودلف هـابليتزل، قضـايا التنـويع الاقتصـادي في البلدان الغنية بـالنفط ؛ **التمويـل والتنمية** ، المجلد ١٨ / العدد رقم ٢ ، يونيو ١٩٨١ ص ١٠ ـ ١٣ .

ب ـ جاها نجير اموزيغار ، ادارة الثروة النفطية ، **التمويل والتنمية** ، الجزء ٢٠ / العدد ٣ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١٩ ـ ٢٢ .

الشكل ٣ ـ ١
مصادر توليد الناتج المحلي الاجمالي



المصدر : تم اعداد هذا الشكل على أساس الجدول ٣ ـ ١ والجدول ٣ ـ ٢ والمعادلة رقم ٤ .

الجدول ٣ ـ ٧

مصادر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على مستوى دول المجلس لعام ١٩٨٢

النشاط الاقتصادي	دولار	نسبة مئوية
١ ـ قطاع النفط		
أ ـ الأثر المباشر	٧٧١٢	٤٧,٦٠
ب ـ الآثار الاضافية	٣٠٦	١,٨٩
الإنفاق العام		
أ ـ الأثر المباشر	٦٣٠٢	٣٨,٩٠
ب ـ الآثار الاضافية	١٦٧٧	١٠,٣٥
٣ ـ النشاط الاقتصادي المستقل عن قطاع النفط ودور الإنفاق العام	٢٠٤	١,٢٦
	١٦٢٠١	١٠٠

المصدر : تم اعداد الجدول على أساس الشكل ٣ ـ ١



الفصل الرابع

نمو أدوار الدولة وتنمية الاعتماد على الحكومات

يمكن قياس دور الدولة بأكثر من مؤشر : نسبة الايراد العام ونسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي ، ونسبة العمالة في الحكومة إلى إجمالي العمالة .

سبق أن استعرضنا الايراد العام في الفصل الثالث . ونتناول نسبة الإنفاق العام في هذا الفصل . أما نسبة العمالة الحكومية فسنتناولها في الفصل السادس .

يبين الجدول ٤ ـ ١ نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي غير النفطي في دول مجلس التعاون في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ .

الجدول ٤ ـ ١

الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي غير النفطي في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢

	الاستهلاك العام		الاستثمار		المجموع	
	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢
البحرين	٢٩,٨	٢٤,٨	٧,٨	١٤,٥	٣٧,٦	٣٩,٣
قطر	٦٣,٥	٥٥,٥	١٩,٨	٣٧,٢	٨٣,٣	٩٢,٧
الامارات	٣٦,٦	٣٤,٥	٢٦,١	٢٣,٩	٦٢,٧	٥٨,٤
عُمان	٦٤,٨	٧٨,٧	٤٦,٤	٤٦,٠	١١١,٢	.٢٤,٧
الكويت	٣٦,٢	٣٩,٢	١٠,٩	٢٢,٠	٤٧,١	٦١,٢
السعودية	٣٨,٠	٤٢,٥	١٨,٨	٣٥,٧	٥٦,٨	٧٨,٢
المجموع	٣٩,٠	٤٢,١	١٧,٦	٣٢,٢	٥٦,	٧٤,٣

المصدر : الجدول ٣ ـ ٢

يتضح من هذا الجدول أن نسبة الاستهلاك العام زائداً الاستثمار العام إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ، ارتفعت في جميع دول المجلس ، باستثناء الإمارات حيث طرأ انخفاض بسيط عليها ، بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ .

يذكر أن الناتج المحلي غير النفطي ، كالناتج المحلي النفطي ، شهد نمواً هائلاً في هذه الدول خلال هذه الفترة . إن ارتفاع نسبة الاستهلاك والاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ، تعني أن معدل نمو الإنفاق على الاستهلاك العام والاستثمار ، فاق معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي ، كما تعني ازدياد أهمية دور الدولة في هذه البلدان .

وكما يستدل من الجدول ٤ ـ ٢ ، فقد شهد الإنفاق العام ، بشقيه

الجدول رقم ٤ ـ ٢
معدل نمو الانفاق العام

الدولة	الفترة	الانفاق الجاري	الانفاق الرأسمالي	المجموع
١ . البحرين	١٩٧٤ ـ ٨١	٢٩,٣	٢٦,٣	٢٨,١
٢ . قطر	١٩٧٥-٨٢	١٢,٩	٢٢,٧	١٦,١
٣ . الامارات	١٩٧٣-٨١	٦٤,١	٤٢,٦	٦١,٥
٤ . عُمان	١٩٧٣-٧٩	٣٧,٥	٢٧,٨	٣٤,٧
٥ . الكويت	١٩٧٢-٨١	٢١,١	٣١,٣	٢٣,٧
٦ . السعودية	١٩٧٠-٨٢	٣٢,٤	٤٣,٩	٣٧,٨
المجموع		٣٢,٩	٣٢,٤	٣٣,٧

المصدر : جدول رقم ٤ ، الملحق الاحصائي

الجاري والاستثماري ، نمواً ملحوظاً ، وبدرجات متفاوتة ، في جميع هذه الدول .

تلعب الحكومة أكثر من دور من خلال الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري . يشمل الإنفاق الجاري الإنفاق على الخدمات العامة ، والاعانات والتحويلات ومدفوعات الفائدة . ويشمل الإنفاق على الخدمات العامة جميع الإنفاق الجاري على الرواتب والأجور والسلع والخدمات بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمور العسكرية . وتشمل الاعانات والتحويلات مايعرف بمدفوعات الرفاهية والاعانات ، ويخصص الجزء الأكبر من هذا النوع من الإنفاق العام في بعض الدول إلى الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وتعويضات البطالة ، بينما يشكل الإنفاق على الدعم أهم بنود هذا الإنفاق في بعض الدول ، خاصة الدول النامية .

ويشمل الإنفاق العام الاستثماري ، إنفاق الحكومة على مشروعات شبكات الطرق ، والمدارس والمستشفيات والمطارات والموانىء . . . الخ ، كما يشمل استثمارات الحكومة في المشروعات العامة و/ أو المشتركة .

١ ـ أسباب نمو الإنفاق الجاري :

يمكن تفسير نمو الإنفاق العام الجاري في دول المجلس ، بسبب تعاظم أدوار حكوماتها في المجالات الحكومية التقليدية ، الأمن الداخلي والدفاع الخارجي والخدمات الاجتماعية الأساسية ، خاصة

في مجالات التعليم والصحة العامة ، وكذلك يسبب تعاظم أدوارها في الاعانات والتحويلات في ظل سياسات الرفاه الاجتماعي وظل توزيع الدخل .

ويتضح من الجدول ٤ ـ ٣ أن نسبة الإنفاق على الأجور والرواتب والسلع والخدمات قد انخفضت من ٩١,٤٪ إلى ٨٩,٦٪ في البحرين بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١ ، ومن ٦٢,٧٪ إلى ٥٧,٦٪ في الكويت بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨١ ، ومن ٩٣,٦٪ إلى ٨٨,١٪ في الإمارات بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١ ، ومن ٥٧,٠٪ إلى ٥١,٥٪ في السعودية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٢ ، بينما ارتفعت في عُمان من ٨٥,١٪ إلى ٩٠,٠٪ بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩ . وقد رافق الانخفاض في نسبة الإنفاق على الخدمات العامة ارتفاع في نسبة الإنفاق على الاعانات والتحويلات . فقد ارتفعت من ٨,٤٪ إلى ٩,٣٪ في البحرين ، ومن ٣٧,٣٪ إلى ٤٢,٤٪ في الكويت ، ومن ٦,٤٪ إلى ١١,٩٪ في الإمارات ، ومن ٤٣,٠٪ إلى ٤٨,٥٪ في السعودية ، بينما هبطت من ٨,٧٪ إلى ٥,٣٪ في عُمان .

الجدول ٤ ـ ٣

مكونات الإنفاق الجاري (نسب مئوية)

	الأجور والرواتب	السلع والخدمات الأخرى	المجموع	الاعانات والتحويلات	الفائدة	المجموع
البحرين						
١٩٧٤	٤٥,٣	٤٦,١	٩١,٤	٨,٤	٠,٢	١٠٠
١٩٨١	٥٤,٩	٣٤,٧	٨٩,٦	٩,٣	١,١	١٠٠
الكويت						
١٩٧٢	٤١,٦	٢١,١	٦٢,٧	٣٧,٣	-	١٠٠
١٩٨١	٢٧,٥	٣٠,١	٥٧,٦	٤٢,٤	-	١٠٠
عمان						
١٩٧٣	٢٥,٦	٥٩,٥	٨٥,١	٨,٧	٦,٣	١٠٠
١٩٧٩	..	..	٩٠,٠	٥,٣	٤,٧	١٠٠
الامارات						
١٩٧٤	..	..	٩٣,٦	٦,٤	-	١٠٠
١٩٨١	..	..	٨٨,١	١١,٩	-	١٠٠
السعودية						
٧٠/٦٩	..	..	٥٧,٠	٤٣,٠	-	١٠٠
٨٢/٨١	..	..	٥١,٥	٤٨,٥	-	١٠٠

... معلومات غير متوفرة .

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على Govt Finance Statistics Yearbook, Vol. VI, 1982.

لكل من البحرين ، الامارات ، عمان والكويت والسعودية من وزارة التخطيط ، حقائق وأرقام منجزات خطط التنمية ، ١٣٩٠ ـ ١٤٠٤ هـ

ويتضح من توزيع الإنفاق العام حسب القطاع ، الجدول ٤ ـ ٤ ، أن نسبة الإنفاق على الخدمات العامة والتعليم والصحة قد انخفضت ، بينما ارتفعت نسبة الإنفاق على الدفاع في البحرين والكويت . وأما في عمان فقد انخفضت نسبة الإنفاق على الخدمات العامة والصحة ، بينما ارتفعت نسبة الإنفاق على الدفاع بشكل ملحوظ ، وطرأ ارتفاع بسيط على نسبة الإنفاق على التعليم . وقد انخفضت نسبة الإنفاق على الخدمات العامة ونسبة الإنفاق على التعليم ، وطرأ ارتفاع طفيف على نسبة الإنفاق على الصحة وارتفاع كبير على نسبة الانفاق على الدفاع في الإمارات .

وإذا ما نظرنا إلى الإنفاق العام حسب القطاعات يتبين لنا أن نسبة الإنفاق على الخدمات العامة قد هبطت من ١٣,٠٪ إلى ٨,٨٪ في البحرين بين ١٩٧٢ و ١٩٨١ ، ومن ٢٩,٦٪ إلى ٢٣,٧٪ في الكويت بين ١٩٧٢ و ١٩٨١ ، ومن ١٣,٨٪ إلى ١٠,٨٪ في عمان بين ١٩٧٢ و ١٩٧٩،ومن ٣٣,٠٪ إلى ٣٠,٩٪ في الإمارات بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ، بينما ارتفعت نسبة الإنفاق على الدفاع من ١٣,٩٪ إلى ٢١,٣٪ ، ومن ٨,٤٪ إلى ٩,٨٪ ، ومن ٣٩,٣٪ إلى ٤٩,٠٪ ، ومن ١٣,٢٪ الى ٤٧,٥٪ في البحرين والكويت وعمان والامارات على التوالي . وبينما ارتفعت نسبة الإنفاق على الدفاع انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم من ١١,٠٪ إلى ٩,٧٪ ، ومن ١٥,٠٪ إلى ٩,٠٪ ، ومن ١٨,٨٪ الى ١١,٧٪ في البحرين والكويت والامارات على التوالي . أما في عمان فقد ارتفعت نسبة

الجدول ٤ ـ ٤
الانفاق العام حسب القطاع (نسبة مئوية)

	السنة	الخدمات العامة	الدفاع	التعليم	الصحة	أخرى	المجموع
البحرين	١٩٧٤	١٣,٠	١٣,٩	١١,٠	١٠,٣	٥١,٨	١٠٠
	١٩٨١	٨,٨	٢١,٣	٩,٧	٧,٦	٥٢,٦	١٠٠
الكويت	١٩٧٢	٢٩,٦	٨,٤	١٥,٠	٥,٥	٤١,٥	١٠٠
	١٩٨١	٢٣,٧	٩,٨	٩,٠	٤,٩	٥٢,٦	١٠٠
عمان	١٩٧٢	١٣,٨	٣٩,٣	٣,٧	٥,٩	٣٧,٣	١٠٠
	١٩٧٩	١٠,٨	٤٩,٠	٥,١	٣,٢	٣١,٩	١٠٠
الامارات	١٩٧٣	٣٣,٠	١٣,٢	١٨,٨	٦,٧	٢٨,٣	١٠٠
	١٩٨٠	٣٠,٩	٤٧,٥	١١,٧	٧,٩	١٢,٠	١٠٠

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على Govt. Finance Statistics Yearbook, Vol. VI, 1982

الإنفاق على التعليم من ٣,٧٪ إلى ٥,١٪ . وأما نسبة الإنفاق على الصحة فقد انخفضت من ١٠,٣٪ الى ٧,٦٪ ، ومن ٥,٥٪ إلى ٤,٩٪ ، ومن ٥,٩٪ إلى ٣,٢٪ في البحرين والكويت وعمان على التوالي ، بينما ارتفعت في الامارات من ٦,٧٪ إلى ٧,٩٪ .

وإذا ما قارنا الإنفاق العام على الدفاع والخدمات الاجتماعية في بعض دول المجلس وفي الدول النامية والمتقدمة ، يتضح لنا بعض الفروقات الهامة التي تتضمن معاني عميقة فيما له علاقة بكفاءة الإنفاق العام .

الجدول ٤ ـ ٥
نفقات الدفاع والنفقات الاجتماعية

البيان / المجموعة أو الدولة	نفقات الدفاع كنسبة مئوية من اجمالي نفقات الحكومة		نصيب الفرد من نفقات الحكومة (دولارات ١٩٧٥)					
			دفاع		تعليم		صحة	
	١٩٧٢	١٩٨٠	٧٢	٨٠	٧٢	٨٠	٧٢	٨٠
١ ـ الدول النامية								
أ . ذات الدخل المنخفض	١٩,٥	١٦,٩	٥	٧	٣	٦	١	١
ب . ذات الدخل المتوسط	١٣,٩	١٤,٢	٢٦	٢٨	٢٠	٢٧	٨	١٠
٢ ـ دول السوق الصناعية	٢١,٣	١٢,٢	٢٨١	٢٥٤	٧٧	١١١	١٤١	٢٤٠
٣ ـ الكويت	٨,٤	١٢,٢	٣١٤	٣٦٦	٥٥٩	٢٧٦	٢٠٦	١٥٤
٤ ـ الامارات	٢٤,٥	٤٧,٥	...	١١١٩	...	٢٩٦	..	٢٠٠

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ .

فكما يتضح من الجدول ٤ ـ ٥ ، فقد انخفضت نفقات الدفاع كنسبة مئوية من إجمالي نفقات الحكومة من ١٩,٥٪ الى ١٦,٩٪ في الدول النامية ذات الدخل المنخفض ، ومن ٢١,٣٪ إلى ١٢,٢٪ في دول السوق الصناعية ، بينما ارتفعت من ١٣,٩٪ إلى ١٤,٢٪ في الدول النامية ذات الدخل المتوسط بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ .

أما في الكويت والإمارات فقد شهدت نفقات الـدفاع ارتفـاعاً ملموساً حيث ارتفعت من ٨,٤٪ إلى ١٢,٢٪ ، ومن ٢٤,٥٪ الى

٤٧,٥٪ ، على التوالي ، بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ .

يذكر أن الإنفاق العام شهد نموا بارزا في جميع دول مجلس التعاون خلال السبعينات . لهذا يكتسب الارتفاع الملحوظ في حصة نفقات الدفاع في الكويت والإمارات أهمية خاصة .

فبينما ارتفع نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع من ٥ إلى ٧ دولارات ومن ٢٦ إلى ٢٨ دولارا في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والدول النامية ذات الدخل المرتفع ، على التوالي ، وانخفض من ٢٨١ إلى ٢٥٤ دولارا في دول السوق الصناعية ، ارتفع من ٣١٤ إلى ٣٦٦ دولارا في الكويت ما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ .

وكان نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع في الكويت أعلى منه في الدول النامية ، ودول السوق الصناعية في عامي ١٩٧٢ و١٩٨٠ . وبينما كان نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ودول السوق الصناعية يعادل ٨ر٣ ٪ و٥ر٨٩ ٪ ، على التوالي ، من نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع في الكويت عام ١٩٧٢ ، انخفض إلى ٧ر٧ ٪ و٤ر٦٩ ٪ ، على التوالي ، عام ١٩٨٠ .

وأما نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ودول السوق الصناعية فقد كان فقط ٥ر٢ ٪ و ٧ر٢٢ ٪ على التوالي من نصيب الفرد في الإمارات عام ١٩٨٠ .

ولم يقتصر التباين بين الدول النامية ودول السوق الصناعية من

جهة ، والكويت والإمارات من جهة أخرى ، على نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع ، بل تعداه إلى فروقات هامة في نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم والصحة .

فكما يستدل من الجدول ٤ ـ ٥ ، فقد كان نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم في الكويت أعلى منه بكثير في الدول النامية ، ودول السوق الصناعية في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ على السواء . وبالرغم من أن نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم ارتفع في الدول النامية ودول السوق الصناعية بينما انخفض في الكويت بين عامي ١٩٧٢ ، و ١٩٨٠ ، إلا أن نصيب الفرد في الكويت بقى أعلى منه بكثير في الدول النامية ودول السوق الصناعية على السواء عام ١٩٨٠ . فنصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والدول النامية ذات الدخل المتوسط ودول السوق الصناعية كان يساوي ٢ر٢ ٪ و٨ر٩ ٪ و٢ز٤٠ ٪ ، على التوالي ، من نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم في الكويت في عام ١٩٨٠ .

وكما يتضح من الجدول ٤ ـ ٥ ، كان نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم في الإمارات أعلى منه في الكويت وبالتالي أعلى منه في الدول النامية ودول السوق الصناعية على السواء عام ١٩٨٠ .

وأما نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الصحة فبقى ثابتا في الدول النامية ذات الدخل المنخفض ، وارتفع من ٨ دولارات إلى ١٠ دولارات في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ، ومن ١٤١ دولارا ،

إلى ٢٤٠ دولارا في دول السوق الصناعية ، وانخفض من ٢٠٦ دولارات إلى ١٥٤ دولارا في الكويت ، بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨٠ . وبالرغم من أن نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الصحة في الامارات كان أعلى منه في الكويت (٢٠٠ دولار مقابل ١٥٤ دولارا) ، إلا أنه كان أقل منه في دول السوق الصناعية (٢٠٠ دولار مقابل ٢٤٠ دولارا) عام ١٩٨٠ .

وتجدر الملاحظة أن انخفاض نسبة الإنفاق على أي من البنود ، أو القطاعات ، لا يعني بالضرورة انخفاض درجة الاهتمام بالإنفاق على البند أو القطاع المعين ، فالإنفاق على أي من البنود أو القطاعات ازداد بصفة مطلقة ، أما الانخفاض أو الارتفاع في نسبة الإنفاق على أي منها ، فيتعلقان بطبيعة الانفاق وفرص زياداته . إذ في حالة بعض البنود أو القطاعات لا يمكن الاستمرار في زيادة الانفاق عليها ، وكلما اقتربت من الحدود أو معايير الاكتفاء ، كلما انخفضت هذه النسبة .

يذكر أن دول المجلس حققت تقدما ملموسا نحو القضاء على الأمية وزيادة فرص التعليم في جميع مراحله ، وزيادة عدد الأطباء وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال وزيادة العمر المرتقب .

وقد قامت حكومات هذه الدول بتوفير خدمات اجتماعية مجانية في مجالات التعليم والصحة والأسرة والطفولة والشباب والمساعدة في توفير السكن وتأمين الماء والكهرباء للمستهلكين لقاء رسوم رمزية أقل بكثير من تكلفتها الفعلية ، كما قامت بتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية بأسعار مدعومة ، وقد تم تقديم كل هذه الخدمات

الاجتماعية في اطار سياسة الرفاه الاجتماعي ، وظل توزيع الدخل ، ووفرة مواردها المالية . وبسبب زيادة التوتر السياسي والعسكري في الآونة الاخيرة ، شهد الإنفاق على الدفاع ، كما تبين لنا ، نموا هائلا وما كان ممكنا دون توفر الموارد المالية لتمويل النفقات المتزايدة

٢ . أسباب نمو الإنفاق الرأسمالي :

تبين لنا من الجدول ٤ ـ ٢ أن الانفاق العام شهد نموا ملحوظا في جميع دول مجلس التعاون ، وأن معدلات نمو الإنفـاق الاستثماري فاقت معدلات نمو الإنفاق الجاري في قطر والكويت والسعودية ، بينما فاقت معدلات نمو الإنفاق الجاري معدلات نمو الإنفاق الاستثماري في البحرين وعمان والإمارات .

وقد انعكس التباين في معدلات نمو الإنفاق الجاري والاستثماري بين هذه الدول على هياكل الإنفاق العام فيها ، كما يتضح من الجدول ٤ ـ ٦ . وبينـما ارتفعت حصة الإنفـاق على الاستثمـارات في قطر والكويت والسعودية انخفضت في البحرين وعمان والإمارات .

بالرغم من انخفاض حصة الإنفاق على الاستثمارات في بعض هـذه الدول ، إلا أنها كـانت مهمة في أغلب هـذه الـدول خـلال السبعينات ، كما يتضح ذلك من الجدول ٤ ـ ٧ .

بينا أن الإنفاق الجاري أخذ في النمـو بسبب توسيـع الخدمـات الاجتماعية والإنفاق على الدفاع . فما الذي أدى إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي ؟

الجدول ٤ ـ ٦
توزيع الانفاق العام (نسب مئوية)

	السنة	الجاري	الاستثماري
١ . البحرين	١٩٧٤	٥٧ر٠	٤٣ر٠
	١٩٨١	٦١ر٠	٣٩ر٠
٢ . قطر	١٩٧٥	٧٢ر٧	٢٧ر٣
	١٩٨٢	٥٩ر٨	٤٠ر٢
٣ . الامارات	١٩٧٣	٨٢ر٠	١٨ر٠
	١٩٨١	٩٣ر٣	٦ر٧
٤ . عمان	١٩٧٣	٦٧ر٨	٣٢ر٢
	١٩٧٩	٧٦ر٦	٢٣ر٤
٥ . الكويت	١٩٧٢	٧٩ر٩	٢٠ر١
	١٩٨١	٦٥ر٨	٣٤ر٢
٦ . السعودية	١٩٧٠	٦٣ر٩	٣٦ر١
	١٩٨٢	٣٩ر٦	٦٠ر٤

المصدر : نفس جدول ٤ ـ ٢

يعود نمو الإنفاق الرأسمالي إلى الدور البارز الذي قامت به حكومات هذه الأقطار في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فلم يقتصر الإنفاق العام الرأسمالي على الإنفاق بواسطة الحكومات نفسها على إقامة وتطوير شبكات الطرق ، وبناء المدارس والمستشفيات ، والموانىء والمطارات وغيرها من الهياكل الأساسية

الجدول ٤ ـ ٧

توزيع الانفاق العام (نسب مئوية)

لمتوسط الفترة الزمنية

الدولة	الفترة	الجاري	الاستثماري	المجموع
البحرين	٧٤ ـ ٨١	٥٣٫٨	٤٦٫٢	١٠٠
قطر	٧٥ ـ ٨٢	٦٧٫٢	٣٢٫٨	١٠٠
الامارات	٧٢ ـ ٨١	٩٠٫٣	٩٫٧	١٠٠
عمان	٧٣ ـ ٧٩	٧١٫٣	٢٨٫٧	١٠٠
الكويت	٧٢ ـ ٨١	٧٠٫٣	٢٩٫٧	١٠٠
السعودية	٧٠ ـ ٨٢	٣٩٫٦	٦٠٫٤	١٠٠
المجموع		٦٥٫٤	٣٤٫٦	١٠٠

المصدر : تم اعداد الجدول على أساس الجدول ٤ ـ ١ .

الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتأمين انطلاق مسيرة التنمية ، بل تعداها إلى ارتياد المجالات الاقتصادية بشكل مباشر ، ليس بسبب تبدل في النظام الاقتصادي وتوجه نحو الحد من نطاق نشاط القطاع الخاص ، بل بسبب حاجات عملية اقتضتها معطيات هذه الأقطار ومتطلبات التنمية فيها . فقد قامت حكومات هذه البلدان بإقامة العديد من المشروعات العامة في مجالات الصناعة والنقل والمواصلات ، والمال والتجارة والتأمين والخدمات ، وقد تم إقامة

معظم هذه المشروعات مؤخرا في السبعينات ، بسبب وفرة مواردها المالية ، وليس رغبة منها في الحد من نطاق القطاع الخاص أو كبته ، بل لأن القطاع الخاص لم يكن راغبا/ أو قادرا على ارتياد هذه المشروعات والتي اعتبرتها حكومات هذه الأقطار مهمة لتأمين انطلاقة قوية لمسيرة التنمية فيها في اطار سعيها لتنويع مصادر الدخل فيها .

إن نمو الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي ، وإن دل على زيادة مطلقة في مهام حكومات هذه الأقطار التقليدية والتنموية ، إلا أنه لا يدل على مدى أهمية أدوار هذه الحكومات بالنسبة لادوار القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية في هذه الأقطار . وكما هو معروف تشكل الاستثمارات عنصرا هاما من عناصر تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . بل إن الاستثمارات ، وإن كانت وحدها غير كافية ، تشكل العمود الفقري لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة .

يبين الجدول رقم ٤ ـ ٨ مساهمة كل من الحكومة والقطاع الخاص في تكوين رأس المال في دول المجلس خلال فترات زمنية محددة . وكما هو واضح من الجدول فإن نسبة مساهمة الحكومة كانت أكبر من نسبة مساهمة القطاع الخاص في جميع هذه الأقطار .إن مساهمة الحكومة بنسبة أكبر من نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات مؤشر على أن الحكومة في هذه الأقطار ، كما هي الحال عموما في الدول النامية ، تتحمل العبء الأكبر في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، ومؤشر على ضخامة النتائج التي تترتب في

حالة عدم تمكن الادارة من استعمال كامل هذه المواد بشكل فعال وفقا للأهداف التي خصصت من أجلها ، من جهة أخرى .

مما سبق ، يمكن أن نخلص إلى القول : إنه بالاضافة إلى المهام التقليدية ، فإن الحكومات في هذه الأقطار تتحكم وتدير القسم الأعظم من قطاعات الانتاج الحديث . وعلى الرغم من رغبة هذه الحكومات في المحافظة على دور القطاع الخاص وعلى ألا تكون الدولة بديلا له ، فهناك اتفاق على ما يبدو حول ضرورة اهتمام الدولة وقيامها بهذه الأنشطة . وهناك اعتراف متزايد بأن تحقيق أهداف التنمية الوطنية مرهون ، وإلى درجة كبيرة ، بمدى التزام هذه الحكومات وقدرتها على توجيه وقيادة عمليات التنمية الوطنية المنشودة .

الجدول رقم ٤ ـ ٨

توزيع الاستثمار بين القطاعين الخاص والعام (نسب مئوية)

الدولة	الفتـــرة	النسب المئوية	
		القطاع العام	القطاع الخاص
البحرين	٧٥ ـ ١٩٨٠	٣٨	٦٢
عمان	٧٦ ـ ١٩٨٢	٧١	٢٩
السعودية*	٦٩/٧٠ ـ ٨٠/٨١	٥٧	٤٣
الكويت**	٧٢ ـ ١٩٨١	٦٧	٣٣
قطر	٧٥ ـ ١٩٨١	٨٣	١٧
الامارات	٧٣ ـ ١٩٨١	٣	***٩٧

* استثمارات القطاع غير البترولي

** ماعدا استثمارات عامي ٧٥ و٧٦ .

*** استثمارات القطاع الخاص وحكومات الامارات .

٣ ـ سهولة نمو الايراد العام وتوسع الإنفاق العام :

إن النمو الهام لأدوار حكومات دول المجلس وما رافقه من نمو هائل في الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي ، يثير التساؤل :

هل كان النمو الهام للإنفاق العام في هذه البلدان ، نموا موجها في إطار سياسات واضحة محددة المعالم بالنسبة لأدوار الحكومات ؟ أي هل تحدد نمو الإنفاق العام بمقتضيات سياسات توسيع أدوار حكومات

◀ المصـدر :

١ ـ البحرين ، وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، مؤشرات اجتماعية عن البحرين جدول ١ ـ ٩

IMF, Govt. Finance Statistics Yearbook, Vol.VI, 82.

٢ ـ عمان ، مجلس التنمية ، الكتاب الاحصائي السنوي ، الاصدار الحادي عشر ، ١٩٨٢ ، الجدول ١١٠ ص ١٧٣ .

٣ ـ السعودية ، وزارة التخطيط حقائق وأرقام ، منجزات خطط التنمية ١٣٩٠ ـ ١٤٠٢ هـ جدول رقم ١٦ ص ٨٤ .

٤ ـ الكويت ، اجمالي الاستثمارات من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٢ ، جدول ٢٠٠ ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥ وأرقام استثمارات الحكومة من :

IMF, Govt. Finance Statistics Yearbook, Vol. VI, 1982, P. 443.

٥ ـ قطر ، اجمالي الاستثمارات من صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ ، وأرقام الاستثمار العام من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ ، جدول ١٦٥ ص ٢٤٠ .

٦ ـ الامارات ، اجمالي الاستثمارات من صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ وأرقام استثمارات الحكومة من :

IMF, Govt. Finance Statistics Yearbook, 1982, P. 466

هذه البلدان ، أم أن نمو الإنفاق العام ، كان نموا تلقائيا بسبب ظروف طارئة وفي غياب سياسات واضحة ومحددة المعالم ، جعلت أدوار الحكومة ردات فعل تلقائية لهذه الظروف الطارئة ؟

تبين لنا في الفصل السابق أن مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط اعتمد ، في المقام الأول ، على مستوى الإنفاق العام ، كما تبين لنا أيضا أن معدل النمو السنوي للإنفاق العام فاق معدل النمو السنوي للناتج المحلي غير النفطي . فبينما كان معدل النمو السنوي للناتج المحلي في دول مجلس التعاون ككل ٣٣٫٥ ٪ كان معدل النمو السنوي للإنفاق العام ٣٧٫٢ ٪ خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢ .

إن نمو الإنفاق العام ، الذي فاق نمو النشاط الاقتصادي غير النفطي في دول مجلس التعاون ، لايبدو فيه ما يسترعي الانتباه اذا علمنا أن الانفاق العام اتجه الى النمو على نطاق عالمي في الدول النامية والمتقدمة على السواء في الستينات كما في السبعينات .

ولكن زيادة الإنفاق العام ليست دائما عملية سهلة . فالتوسع المستمر في الإنفاق العام بحاجة إلى زيادات مستمرة في الايرادات العامة . وتحقيق الزيادات المطلوبة في حجم الايراد العام ليس دائما عملية ميسرة لأنه يحتاج إلى تغييرات في بعض السياسات والتدابير خاصة السياسة المالية وادارتها

لذا يكتسب نمو الانفاق في دول مجلس التعاون أهمية خاصة بسبب سرعة نموه من جهة ، وسهولة تمويله من جهة أخرى .

جدول رقم ٤ ـ ٩

الايراد والانفاق العام

الفترة / الدولة	اجمالي الايراد		الانفـــاق العـــام						العائض / العجـــز	
	متوسط الفترة (ملايين العملة المحلية	معدل النمو السوي (٪)	متوسط الفترة (ملايين وحدات العملة المحلية)			معدل النمو السوي(٪)			ملايين وحدات (العملة المحلية)	كنسبة مئوية من اجمالي الايراد العام
			الجاري	الاستثماري	الاجمالي	الجاري	الاستثماري	الاجمالي		
البحرين ٧٤ ـ ٨١	٢٨٠ر٨	٢٤ر٢	١٢٤ر٣	١٠٦ر٦	٢٣٠ر٩	٣٩ر٣	٢٦ر٣	٢٨ر١	٤٩ر٩	١٧ر٨
قطر ٧٥ ـ ٨٢	١٢٠٥٦ر١	٩ر٧	٥٩٢٧	٢٨٩٨ر٥	٨٨٢٥ر٥	١٢ر٩	٢٢ر٧	١٦ر١	٣٢٣٠ر٦	٢٦ر٨
الامارات ٧٣ ـ ٨١	٧٥٥٦ر٠	٦٤ر٥	٥٦٧٧ر٨	٦٠٨ر٥	٦٢٨٦ر٣	٦٤ر١	٤٢ر٦	٦١ر٥	١٢٦٩ر٧	١٦ر٨
عمان ٧٣ ـ ٧٩	٤٢٣ر١	٤٥ر٦	٣٠٣ر٩	١٢٢ر٣	٤٢٦ر٢	٣٧ر٥	٢٧ر٨	٣٤ر٧	ـ ٣ر١	ـ ٠ر٧
الكويت ٧٢ ـ ٨١*	٣٣٧٥ر١	٢٩ر٨	٩٦٤ر٤	٤٠٧ر١	١٣٧١ر٥	٢١ر١	٣١ر٣	٢٣ر٧	٢٠٠٣ر٦	٥٩ر٤
السعودية ٦٩/٧٠ ـ ٨٢/٨١	١٢٣٩٤١ر٩	٤١ر٤	٤٤٣٦٨ر٢	٥٢٢١٠ر٨	٩٦٥٧٩	٣٢ر٤	٤٣ر٩	٣٧ر٨	٢٧٣٦٢ر٩	٢٢ر١

* لا تشمل العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

المصدر : جدول رقم ٤ ، الملحق الاحصائي .

فما هي الأسباب التي تكمن وراء نموه السريع ، وماهي النتائج التي ترتبت على ذلك ؟ وهل تم هذا النمو بكفاءة أم ترتب عليه نتائج غير محسوبة تهدد بانتفاء غاياته الأساسية ؟

يبين الجدول ٤ ـ ٩ تطور الايرادات والنفقات العامة في دول مجلس التعاون خلال فترات زمنية محددة

يتضح من الجدول أن معدل نمو الإنفاق العام فاق معدل نمو الايراد العام . ١ر٢٨ ٪ مقابل ١ر٢٤ ٪ في البحرين ، و ١ر١٦ ٪ مقابل ٧ر٩ ٪ في قطر ، إلا أن متوسط حجم الايرادات فاق متوسط حجم النفقات فيهما ، ٨ر٢٨٠ مليون دينار مقابل ٩ر٢٣٠ مليون دينار في البحرين ، و ١ر٢٠٥٦ مليون ريال مقابل ٥ر٨٨٢٥ مليون ريال في قطر ، وتحقق بذلك فائض في الميزانية بلغ ٨ر١٧ ٪ و ٨ر٢٦ ٪ في البحرين وقطر على التوالي .

وفاق معدل نمو الايراد العام معدل نمو الانفاق العام في الامارات ، ٥ر٦٤ ٪ مقابل ٥ر٦١ ٪ ، والكويت ٨ر٢٩ ٪ مقابل ٧ر٢٣ ٪ ، والسعودية ٤ر٤١ ٪ مقابل ٨ر٣٧ ٪ ، كما فاق متوسط حجم الايراد العام متوسط حجم الإنفاق العام ، ٧٥٥٦ مليون درهم مقابل ٣ر٦٢٨٦ مليون درهم في الامارات ، ١ر٣٣٧٥ مليون دينار مقابل ٥ر١٣٧١ دينار في الكويت ، و ٩ر١٢٣٩٤١ مليون ريال مقابل ٩٦٥٧٩ مليون ريال في السعودية ، وتحقق فائض في ميزانياتها بلغ ٨ر١٦ ٪ ، ٤ر٥٩ ٪ و ١ر٢٢ في الإمارات والكويت والسعودية على التوالي . أما في عمان فقد فاق معدل نمو الايراد العام معدل نمو

الإنفاق العام ، ٤٥٫٦ ٪ مقابل ٣٤٫٧ ٪ ، إلا أن متوسط حجم الانفاق العام فاق متوسط حجم الايراد العام ٤٢٦٫٢ مليون ريال مقابل ٤٢٣٫١ مليون ريال ، ونتج عن ذلك عجز بسيط في الميزانية بلغ ٣٫١ مليون ريال .

وإذا ما أمعنا النظر في الجدول ٤ ـ ٩ يتبين لنا ، أن الانفاق العام ، بشقيه الجاري والاستثماري شهد نموا ملحوظا . وقد فاق معدل نمو الانفاق الاستثماري معدل نمو الإنفاق الجاري في قطر ، ٢٢٫٧ ٪ مقابل ١٢٫٩ ٪ والكويت ، ٣١٫٣ ٪ مقابل ٢١٫١ ٪ والسعودية ، ٤٣٫٩ ٪ مقابل ٣٢٫٤ ٪ . بينما فاق معدل نمو الانفاق الجاري معدل نمو الانفاق الاستثماري ، ٢٩٫٣ ٪ مقابل ٢٦٫٣ ٪ في البحرين ، ٦٤٫١ ٪ مقابل ٤٢٫٦ ٪ في الإمارات و ٣٧٫٥ ٪ مقابل ٢٧٫٨ ٪ في عمان .

إن النمو الملحوظ للإنفاق العام بشقيه ، الجاري والاستثماري ، من جهة وتحقيق فوائض في الميزانيات العامة من جهة أخرى ، دلالة عى أن التوسع في الإنفاق العام كان عملية ميسرة . إذ تمكنت هذه الدول من التوسع في إنفاقها الجاري والاستثماري على السواء دون مواجهة الخيارات الصعبة التي تواجهها الدول النامية عامة . فعلى مايبدو ، أن هذه الدول لم تواجه خيارات صعبة في المفاضلة بين مختلف برامج التنمية الاقتصادية ، وبرامج التنمية الاجتماعية في حدود مواردها المالية المتاحة ، وربما على العكس من الحالة المألوفة في الدول النامية حيث مهام ومشروعات الحكومة تبحث عن التمويل

اللازم لها ، فإن هذه الدول ، كانت تبحث عن أنشطة ومشروعات لتمويلها ، بسبب الوفرة المالية النسبية التي نعمت بها خلال الفترة الماضية .

ولمعرفة مدى أثر نمو الايرادات على نمو الإنفاق العام ، تم احتساب العلاقة بين نمو الإنفاق العام ، الإجمالي ، والجاري ، والاستثماري ، ونمو الايراد العام .

وتبين المعادلات التالية هذه العلاقة :

معدل نمو إجمالي الإنفاق = ٥ر٥ + ٧٨٥ر٠ (معدل نمو الايراد العام) ر٢ = ٩٠٢ر٠ . . . . . (١)
(٦ر٠٥٤)

معدل نمو الإنفاق الجاري = ٦٠٣ر١ + ٨٧٢ر١٠ (معدل نمو الايراد العام) ر٢ = ٨٨٦ر٠ . . . . (٢)
(٥ر٥٧٦)

معدل نمو الإنفاق الاستثماري =

٦٥ر١٩ + ٣٥٦ر٠ (معدل نمو الايراد العام) ر٢ = ٥٨٧ر٠ . . . . (٣)
(٢ر٣٨٥)

يتضح من المعدلات الثلاث أن العلاقة الاحصائية بين معدل نمو الايراد العام ومعدل نمو اجمالي الإنفاق العام وأي من شقيه ، الجاري والاستثماري ، مهمة احصائيا على درجة عالية من الثقة . (ر٢ = معامل التحديد والرقم بين قوسين = قيمة t) وهذا يعني أن نمو الايراد العام يفسر ، في المقام الأول ، نمو الإنفاق العام .

وكما هو متوقع ، فإن درجة استجابة نمو الإنفاق العام الجاري (معامل التحديد ر٢ = ٨٨٦ر٠) أعلى من درجة استجابة نمو الإنفاق العام الاستثماري (معامل التحديد ر٢ = ٥٨٧ر٠) . ويعود السبب

في ذلك إلى أن الزيادة في الايراد العام لا تأتي من تغيير في الضرائب والرسوم أو من فرض ضرائب ورسوم جديدة ، بل من زيادة عوائد النفط ، ولا يوجد جماعات ضغط تعارض زيادة الايراد العام والإنفاق العام من جهة ، والمجال يتسع دائما لتوسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية ، وبالتالي زيادة الإنفاق العام الجاري من جهة أخرى . وليس الأمر كذلك بالنسبة للإنفاق العام الاستثماري الذي يشمل الإنفاق على مشروعات الطرق والمدارس والمستشفيات والموانىء والمطارات وكذلك الاستثمار في مشروعات عامة . فبينما الخدمات العامة كانت دائما جاهزة لطلب المزيد من الإنفاق العام الجاري ، لم تكن المشروعات التي تتطلب الإنفاق العام الاستثماري دائما جاهزة .

فلم تكن هذه المشروعات ، كما هو مألوف في الدول النامية بصفة عامة ، تبحث عن مصادر لتمويلها ، بل كانت الموارد المالية في هذه الدول تبحث عن مشاريع لتمويلها .

يتضح لنا مما سبق ، أن قانون باركنسون الثاني كان يعمل بكفاءة عالية في هذه الدول . فالإنفاق العام كان يرتفع ليواكب ارتفاع الايراد العام في دول المجلس خلال الفترة الماضية .

فسهولة الايراد العام وسرعة نموه ، سهلت زيادة الإنفاق العام . وبدلا من أن يؤدي التوسع في الإنفاق العام إلى نمو الايراد العام ، فإن سهولة نمو الايراد العام ، الذي لم يرتبط بنمو في النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ، أو بتغيير في الضرائب والرسوم ، أو بفرض رسوم وضرائب جديدة ، جعل التوسع في الإنفاق العام عملية

سهلة . وقد أدت سهولة الإنفاق العام إلى زيادة تطلعات المجتمع ، وطلب المزيد من الإنفـاق العام ، وبـذلك ، وبـدون وعي منها ، وضعت حكومات هذه الدول أنفسها في دائرة ، يحتاج الخروج منها إلى سياسات وحسابات دقيقة ، وإلا فالخروج الاعتباطي منها ، لا يؤدي فقط إلى التـوتر والقلق الاجتمـاعي ، بل وربمـا إلى الـدمـار السياسي .



الفصل الخامس

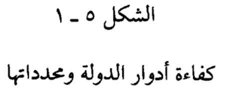
كفاءة أدوار الدولة : سياسات التنمية

يذكر أن سهولة نمو الايرادات العامة في دول مجلس التعاون أتاحت لها أن تلعب أدواراً هامة ومتنامية في قيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولم تقتصر أدوار هذه الدول على نشر وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية ، خاصة في مجالات التعليم والصحة وبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لانطلاق مسيرات التنمية فيها وتأمين استمرارها ، بل تعدتها إلى ارتياد مجالات اقتصادية بشكل مباشر .

إن توسع أدوار هذه الدول في المجالات التقليدية والانمائية وما رافقه من نمو سريع في انفاقها العام ، يطرح السؤال الهام حول مدى كفاءة الأدوار التي لعبتها هذه الدول خلال الفترة الماضية لاستخلاص عبر ودروس منها، علها تلقي بعض الضوء على طريق المستقبل وتنيره .

١ ـ كفاءة أدوار الدولة : ماهي ، وما الذي يحددها ؟

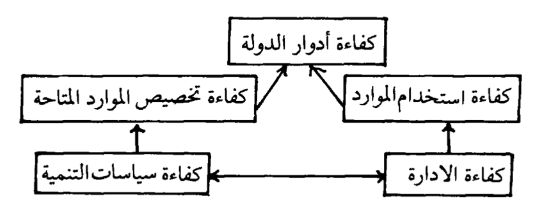
تعتبر الكفاءة ، بوجه عام ، عبارة عن العلاقة بين الموارد المستعملة لتوفير خدمة أو انتاج سلعة معينة والخدمة أو السلعة التي يتم توفيرها أو انتاجها . أي أن الكفاءة عبارة عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات ، كما تعبر عنه المعادلة التالية :



في اطار هذا المفهوم للكفاءة ، يمكن اعتبار كفاءة أدوار الـدولة ومحدداتها كما في الشكل رقم ٥ ـ ١

الشكل ٥ ـ ١

كفاءة أدوار الدولة ومحدداتها



ويتضح من هذا الشكل أن لكفاءة أدوار الدولة جانبين مترابطين : يتعلق الجانب الأول بتخصيص الموارد المتاحة بشكل يتيح أفضل عائد ممكن منها في اطار أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، بينما يتعلق الجانب الآخر بتحقيق أفضل استخدام ممكن لهذه الموارد .

ويتضح من هذا الشكل أيضا أنه بينما تتأثر كفاءة تخصيص الموارد المتاحة بكفاءة سياسات التنمية ، تؤثر كفاءة الادارة لا في كفاءة استخدام الموارد فحسب ، بل وفي كفاءة سياسات التنمية . ومن هنا

تنبع أهمية سياسات التنمية وادارتها .

فعلى سبيل المثال ، وليس الحصر ، فإن كفاءة برنامج لمحو الأمية في دولة ما هي عبارة عن العلاقة بين مدخلات البرنامج ومخرجاته . وتمثل مدخلات البرنامج مجموع تكاليف الموارد البشرية والمادية التي تم استخدامها لتنفيذ البرنامج ، بينما يمثل عدد المستفيدين من البرنامج مخرجاته . وتكون تكلفة البرنامج للفرد الواحد عبارة عن كفاءة تنفيذ البرنامج ، كما يمكن أن يعبر عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$\text{كفاءة برنامج محو الأمية} : \frac{\text{مجموع تكاليف البرنامج}}{\text{عدد المستفيدين من البرنامج}}$$

ويتبين من هذه المعادلة أن من الممكن رفع مستوى كفاءة البرنامج إما بتخفيض مجموع تكاليف البرنامج ، أو بزيادة عدد المستفيدين منه مع المحافظة على نفس مستوى نوعية البرنامج . وإذا كان البرنامج يستهدف عدداً محدداً ، ولامجال لزيادته ، يصبح تخفيض مجموع تكاليفه ، أي استخدام الموارد اللازمة لتنفيذه على أفضل وجه ممكن ، الخيار الوحيد المتاح لرفع مستوى كفاءته .

وبصفة عامة ، يمكن القول : إن رفع مستوى كفاءة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة في مجالات محو الأمية والتعليم وفي جميع مراحله وتوفير خدمات الرعاية الصحية ، الوقائية والعلاجية ، يتعلق أكثر بخفض التكلفة (المدخلات) من زيادة المخرجات .

وأما في المجالات الاقتصادية ، فمفهوم الكفاءة يتخذ درجة من الدينامية ، حيث يقتضي التركيز على المدخلات والمخرجات في آن واحد . إذ يقتضي النظر في إمكانية تخفيض التكلفة (المدخلات) وتعظيم العائد (المخرجات) في آن واحد . ويتطلب ذلك احتساب التكلفة والعائد بشيء من الدقة والتفصيل على أساس تسعير الموارد المستعملة (العمل ورأس المال) وفقا لانتاجية كل منهما (تكاليف الفرص البديلة) وكذلك تسعير السلع التي يتم انتاجها .

لذا فإن سياسات تخصيص الموارد ، والقدرة على استخدام الموارد التي يتم تخصيصها بالصورة المثلى تؤثر على مستوى الكفاءة .

نحاول في هذا الفصل القاء بعض الضوء على بعض سياسات التنمية التي نما الانفاق العام في ظلها .

٢ ـ سياسات الرفاه الاجتماعي وظله ، توزيع الدخل

لعل توسع وتعاظم دور الدولة من أبرز التطورات التي شهدتها الدول النامية والمتقدمة على السواء ، خلال الفترة الماضية .

فكما يستدل من الجدول ٥ ـ ١ فقد شهدت مستويات الايرادات العامة الجارية ، والنفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً ، وبدرجات متفاوتة ، في جميع مجموعات دول العالم باستثناء مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨١ .

وقد تبين لنا في الفصل السابق أن توسع وتعاظم أدوار دول مجلس

جدول ٥ ـ ١
الايرادات الجارية والنفقات العامة كنسبة مئوية من اجمالي النـاتج القومي

	الايرادات		النفقات		الفائض أو العجز	
١ـالدول	١٩٧٢	١٩٨١	١٩٧٢	١٩٨١	١٩٧٢	١٩٨١
النامية						
أ ـ ذات	١٨,٤	١٤,٣	٢١,٠	١٥,٤	(٢,٦)	(١,١)
الدخل المنخفض						
ب ـ ذات						
الدخل المتوسط	١٩,٦	٢٦,٣	١٩,٦	٢٤,٥	-	١,٨
١ ـ المنخفض	١٥,٩	٢١,٨	١٦,٦	٢٠,٨	(٠,٧)	١,٠
٢ ـ المرتفع	٢٠,٧	٢٧,٠	١٥,٠	٢٠,٦	٥,٧	٦,٤
٢ ـ دول						
السوق الصناعية	٢٤,٦	٣٠,١	٢١,٧	٢٨,٣	٢,٩	١,٨
٣ ـ دول						
مجلس التعاون						
١ عمان	٤٧,٤	٥٤,٢	٦٢,١	٥١,٩	(١٤,٧)	٢,٣
٢ الكويت	٥٥,٢	٧١,١	٣٤,٤	٢٨,٩	٢٠,٨	٤٢,٢
٣ . الامارات	-	*٤٠,٥	*٣٦,٣	*٣٦,٣	-	*٤,٢
٤ . البحرين	-	*٣١,٦	-	*٢٢,٤	-	*٩,٢
٥ . قطر	-	*٥٩,٣	-	*٤٢,٦	-	*١٦,٧
٦ . السعودية	-	*٧٠,٢	-	*٥٥,٢	-	*١٥,٠

ـ بيانات غير متوفرة . * نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .

المصدر : بيانات الدول النامية ودول السوق الصناعية وعمان والكويت من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، الجدول رقم ٢٦ ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

بيانات البحرين والسعودية وقطر والامارات من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٣ ، الجداول ١/٧ ص ٢١٣ وجدول ٢/٧ ص ٢١٤ وجدول ٣/٧ ص ٢١٥ .

التعاون من بين أهم التطورات التي شهدتها هذه الدول خلال الفترة الماضية . ولعل مستويات توسع وتعاظم هذه الأدوار من جهة والظروف التي أدت إلى ذلك من جهة أخرى ، ما يميز حالة دول مجلس التعاون بالنسبة لحالات مجموعات دول العالم . فمستوى الايرادات العامة والنفقات العامة فيها على السواء أعلى بكثير منها في مجموعات دول العالم . وبينما كان على مجموعات دول العالم أن تزيد الضرائب والرسوم و/أو تفرض ضرائب أو رسوم جديدة لمواجهة النفقات المتزايدة ، كما كان عليها أن تواجه خيارات صعبة في المفاضلة بين الاستهلاك والاستثمار من جهة ، وبين مختلف برامج الاستهلاك ومختلف برامج الاستثمار من جهة أخرى ، فلم تواجه دول مجلس التعاون مثل هذه الخيارات الصعبة حيث كانت ايراداتها تفوق كثيراً نفقات الاستهلاك والاستثمار معا .

ونظراً لأن زيادات مستويات الإنفاق العام في مجموعات دول العالم ماكانت ممكنة بدون زيادات في الضرائب ، أو فرض ضرائب جديدة ، كما أنها واجهت خيارات صعبة لتحقيق توازن في ميزانياتها العامة ، فالأرجح أن مسألة الحرص في إنفاقها لقيت قدراً من الاهتمام ، وبما أن الايرادات العامة في دول مجلس التعاون لاتعتمد على الضرائب بل على الايرادات النفطية التي نمت بسرعة هائلة ، كما أن هذه الدول لم تواجه خيارات صعبة لتحقيق توازن في ميزانياتها العامة ، فعلى ما يبدو لم تستأثر مسألة الحرص في اتفاقها العام بالاهتمام الكافي .

وقد تبين لنا في السابق أن الإنفاق العام الجاري اخذ بالنمو في دول مجلس التعاون بسبب توسع أدوارها في الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالات التعليم والصحة والاعانات والتحويلات ، وكذلك بسبب زيادة الإنفاق على الدفاع .

فكما يمكن أن نلحظ من الجدول ٥ ـ ٢ فإن مستوى الاستهلاك العام في دول مجلس التعاون أعلى منه بكثير في أي مجموعة من مجموعات دول العالم .

وإذا ماأخذنا بعين الاعتبار مستوى الدخل المرتفع في دول مجلس التعاون ، تبين لنا أن نصيب الفرد من الاستهلاك العام في دول مجلس التعاون أكبر منه في الدول النامية والدول الصناعية على السواء .

فيذكر أن نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم والصحة والدفاع كان ٢٧ دولاراً و ١٠ دولارات و ٢٨ دولاراً على التوالي في الدول النامية ذات الدخل المتوسط و ١١١ دولاراً ، ٢٤٠ دولاراً و ٢٥٤ دولاراً على التوالي في الدول الصناعية ، بينما كان ٢٧٦ دولاراً و ١٥٤ دولاراً و ٣٦٦ دولاراً على التوالي في الكويت و ٢٩٦ دولارا، ٢٠٠ دولار و ١١١٩ دولارا على التوالي في الامارات عام ١٩٨٠ .

من الطبيعي يمكن تبرير زيادة الإنفاق على التعليم والصحة في الكويت والإمارات بالنسبة للدول الصناعية الغربية على أنه كان بسبب ضعف قاعدة التعليم والصحة فيهما ، وبالتالي الحاجة إلى مزيد من الموارد . إلا أن ذلك لايبرر الفارق الهائل بينهما . وعلى الأرجح

إن الفارق يعود من بين أمور أخرى ، إلى ضعف كفاءة توفير الخدمات في مجالات التعليم والصحة في الكويت والإمارات بالنسبة لكفاءة توفير هذه الخدمات في الدول الصناعية . كما أن الفارق الهائل بين نصيب الفرد من نفقات الحكومة على التعليم والصحة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط والكويت والامارات ، لايمكن تبريره على أساس توفير خدمات أكثر في هذا المجال . إذ يذكر أن معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار ، ونسبة القيد في المدارس الابتدائية كانت ٦٥ و ١٠٠ على التوالي في الدول النامية ذات الدخل المتوسط بينما كانت ٦٠ و ٩٦ على التوالي في الكويت عام ١٩٨٠ .

أما بالنسبة لارتفاع نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع بالنسبة لنصيب الفرد في الدول النامية والدول الصناعية على السواء ، فذلك قضية اخرى ، ويستدعي الحكم فيها معلومات كثيرة ، والاحاطة بالعديد من القضايا ذات العلاقة ، لذا نفضل أن لا نصدر حكما بشأنها على أن يتسنى للمهتمين والمعنيين بقضايا ومشاكل التنمية في دول المجلس القيام بهذه المهمة في أقرب وقت ممكن .

لقد تم توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في التعليم والصحة والأسرة والطفولة والشباب ، كما تم توفير السكن وتأمين الماء والكهرباء للمستهلكين نظير رسوم رمزية أقل بكثير من تكلفتها الفعلية ، وكذلك توفير سلع أساسية استهلاكية بأسعار مدعومة من الحكومات في اطار سياسة الرفاه الاجتماعي وظله توزيع الدخل .

ولم تقف سياسة الرفاه وظلها (توزيع الدخل) عند توفير الخدمات

جدول رقم ٥ ـ ٢

الاستهلاك العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

١ ـ الدول النامية	١٩٦٠	١٩٨٢
١ ـ الدول ذات الدخل المنخفض	٨	١١
٢ ـ الدول ذات الدخل المتوسط	١١	١٤
أ ـ المنخفض	١٠	١٣
ب ـ المرتفع	١٢	١٥
٢ ـ دول السوق الصناعية	١٥	١٨
٣ ـ دول اللاسوق الصناعية	-	-
٤ ـ دول مجلس التعاون	١٥,٥ *	٢٢,١

* عام ١٩٧٢ ـ بيانات غير متوفرة

المصدر : تم احتساب نسب دول مجلس التعاون على أساس بيانات الجدولين ٣ ـ ١ و ٣ ـ ٢ ـ في متن هذه الدراسة ومجموعات دول العالم من البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ـ ٥ ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .

الاجتماعية الأساسية والسلع الاستهلاكية الأساسية بل تعداها إلى مجال العمل .

فقد تبنت ونفذت حكومات هذه الأقطار مبدأ كفالة الوظائف العامة للمواطنين دون ربط هذه الكفالة بالقدرة على العمل المجزي .

فقد تم توظيف المواطنين في كثير من الأحيان دون أن يتوفر لـديهم المعارف والمهارات التي تمكنهم من العمل المنتج ، وتم تقديم الولاء على الكفاية ، بل كـادت (المواطنيـة) أن تعني الكفاءة ، وغـدت الوظائف العامة من وسائل تعميم الفائدة من تحويل الثروة الوطنية إلى دخل . إذ يكاد أن يصبح الدخل من الوظيفة العامة بمثابـة نصيب الموظف من الدخل الذي ينساب من تحويل الثروة الوطنية ، وربما يتولد شعور لدى البعض من الموظفين أن نصيبهم ليس عادلا مقارنة بآخرين .

وأدت هذه السياسة التي نبتت وترعرعت في أحضان ما يسمى من البعض ، بالطفرة النفطية إلى سيادة مبـدأ وظيفة لمـوظف بدلا من موظف لوظيفة مما أدى الى زيادة عدد الوظائف أكثر بكثير مما تتطلبه الأدوار التي تقـوم بها هـذه الحكومـات في المجـالات الاقتصـاديـة والاجتماعية .

ولم يقتصر مثل هذا المناخ على المؤسسات الوطنية في دول مجلس التعاون بل لفح ايضا العديد من المؤسسات العربية التي تتخذ من دول مجلس التعاون مقارا لها . اذ تأثرت سياسات التوظف في العديد منها بعوامل بعيدة كل البعد عن أهلية الأشخاص واحتياجات هذه المؤسسات في اطار المهام الموكولة اليها . وكما في المؤسسات الوطنية ، لم تتمكن المؤسسات العربية من الافلات من التضخم الوظيفي من جهة ، ومن اعتقال طاقات العديد من المؤهلين تأهيلا عاليا حيث تم توظيفهم للقيام بمهام لا ترقى الى مستويات تأهيلهم العالمي مما حال

دون استفادة المجتمع العربي ككل من كامل الطاقات الكامنة لدى هؤلاء .

لاجدال في أن واجب حكومات دول مجلس التعاون ، شأنها في ذلك شأن الدول النامية والمتقدمة على السواء ، يركز على توفير خدمات اجتماعية أساسية مجانية ، أو لقاء رسوم رمزية ، وتوفير سلع استهلاكية أساسية بأسعار مدعومة من الحكومة لتأمين مستوى مقبول من الرفاه لأفراد المجتمع يتفق وكرامة الإنسان . إلا أن التركيز المفرط على الرفاه والتوزيع دون الحرص على عائد مقبول من الموارد المستعملة يهدد انتفاء أهداف الرفاه والتوزيع المنشودين .

فبسبب ضعف العلاقة بين الكسب والعمل المنتج من جهة ، وبسبب النمو الملحوظ في الدخل نتيجة لنمو عوائد النفط وليس نتيجة لنمو قدرات المجتمع الذاتية ، وبالتالي ارتفاع انتاج وانتاجية النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ، ازداد ميل الأفراد وقدراتهم إلى الاستهلاك ، وارتفع الطلب على السلع والخدمات أكثر بكثير من المعروض منها محليا ، مما أدى إلى ازدياد الواردات لسد الفجوة المحلية .

فكما يتضح من الجدول ٥ ـ ٣ فقد نمت الواردات أسرع بكثير من الصادرات في الإمارات والسعودية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ . وفي الكويت شهدت الواردات نموا سنويا بمعدل ١٥٫٢ ٪ بينما انخفضت الصادرات بمعدل ١١٫٢ ٪ سنويا خلال نفس الفترة . علما بأن الصادرات غير النفطية تشكل نسبة بسيطة من اجمالي صادرات

الجدول ٥ ـ ٣

معدل النمو السنوي للواردات والصادرات

(نسب مئوية)

١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

	الواردات	الصادرات
الكويت	٢ر١٥	ـ ٢ر١١
الامارات	٣ر٢٣	٤ر٢
السعودية	٣ر٣٢	٣ر٢

البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ٩ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

هذه البلدان . ففي عام ١٩٨١ كانت الصادرات غير النفطية ١٦ ٪ من اجمالي صادرات الكويت وفقط ١ ٪ من إجمالي صادرات السعودية .

إن ضعف نسبة تغطية الصادرات غير النفطية للواردات ، مؤشر على سمة المجتمع الاستهلاكي الذي يحول الثروة الوطنية إلى دخل لتمويل استهلاكه لا الأساسي فقط بل والترفي أيضا .

لم تقتصر الآثار السلبية لسياسات الرفاه الاجتماعي على تلك الناتجة عن التركيز المفرط على الرفاه في توفير خدمات اجتماعية

أساسية مجانية ، وتوفير الماء والكهرباء لقاء رسوم رمزية ودعم أسعار السلع الأساسية الاستهلاكية ، ودفع معونات اجتماعية ، بل أدت أيضا سياسـات التوظيف التي تم رسمهـا في ظل سيـاسات الـرفاه والتوزيع إلى آثار سلبية ، هي الأخرى تهدد بانتفاء الغاية الأساسية .

فكفالة التوظيف وتقديم الولاء على الكفاية أضعفا العلاقـة بين الدخل والعمل المجزي ، وبالتالي تم اضعاف الحافز على العمل . كما أن التضخم الوظيفي الذي نتج عن ذلك أدى إلى خفض انتاجية الحكومة ، وبالتالي الانتاجية الاجمالية للمجتمع من جهة ، ومن جهة اخرى ، أدى التضخم إلى تدهور التوازن بين العرض المحـلي من القوى العاملة والطلب عليها ، وأدى بالتالي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة غير المحلية ، ونتج عن ذلك نمو سريع لعدد السكان غير المحليين ، وأدى النمو السريع للسكان إلى الضغط على الخدمات مما أدى ألى زيادة الإنفاق العام لمنع تدهورها ، ناهيك عن تحسـين مستوياتها . .

وهكذا تجد حكومات هذه البلدان أنفسها في دوائر ، يكاد يكون الخروج منها صعبا دون التعرض لمخاطر اجتماعية وسياسية .

وفي اطار كل ذلك ، فإن سهولة الواردات التي تمولهـا صادرات النفط من جهة ، وضعف العلاقة بين الدخل والعمل المجزي ، من جهة أخرى ، شجعت على زيادة الاستهلاك وغرست جذور أنماط استهلاكية وسلوكية نمت جذورها ، وقد يصبح من الصعب التحكم

فيها عندما يقتضي الأمر ذلك في الأيام الماطرة دون مواجهة توترات اجتماعية وسياسية .

٣ ـ كفاءة الاستثمار ـ البنى الأساسية :

يذكر أنه بسبب تعاظم أدوار حكومات هذه الدول ، فقد اتجه الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي إلى النمو بمعدلات عالية خلال الفترة الماضية ، وقد تم تفسير نمو الانفاق الجاري بسبب نمو الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الاساسية خاصة التعليم والصحة والاعانات والتحويلات والانفاق على الدفاع ، أما نمو الإنفاق الرأسمالي فيعود إلى نمو الإنفاق على البنى الأساسية (شبكات الطرق والموانيء ، المطارات ، المدارس ، الجامعات ، العيادات ، المستشفيات . . . الخ) والاستثمارات في المشروعات المملوكة كليا أو جزئيا ، للحكومات .

يذكر أن العلاقة بين المدخلات والمخرجات تحدد مستوى الكفاءة . ففي هذه الحالة ، فإن العائد على الاستثمار ، مؤشر على كفاءة الاستثمارات .

وفي حالة البنى الأساسية يتطلب تحقيق أفضل عائد ممكن من الاستثمار فيها (١) تحديدا واضحا للهدف منها ، وبالتالي تحديدا واضحا ومفصلا للبنى المطلوبة لتلبية الاحتياجات الفعلية و (٢) إقامة هذه الهياكل الأساسية بأقل تكلفة ممكنة .

إن إقامة الهياكل الأساسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، ليست

غاية في حد ذاتها بل لاتاحة الفرصة الملائمة لانطلاقة مسيرة التنمية وتأمين استمرارها . فالهياكل الأساسية منتجة ولكن بشكل غير مباشر ، فهي تقام لخدمة الانتاج .

وبما أن الموارد في أي دولة ، محدودة بالقياس على الطلب عليها ، فإن تحقيق أفضل عائد ممكن من الاستثمار يتطلب توازنا بين الاستثمار في مشروعات الانتاج المباشر ، ومشروعات الانتاج غير المباشر (الهياكل الأساسية) . لذا فإن إقامة بنى أساسية دون حاجة فعلية لها ، أو أكثر بكثير مما يتطلب النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، يجعل هذه البنى في خدمة الاستهلاك لا في خدمة الانتاج ، وقد تهدر فيه أموال طائلة دون جني عائد مجزيء منها .

وفي دول المجلس ، نلحظ أن العديد من الهياكل الأساسية إما سبقت بكثير خلق وتطوير الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تخدمها هذه الهياكل ، وإما أن ماتم اقامته منها أكثر بكثير مما يتطلبه مستوى النشاط الاقتصادي المجزيء . . وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، من الصعب تبرير إقامة مطارات في دبي والشارقة ورأس الخيمة ، وأبو ظبي . . . على أساس الاحتياجات الفعلية لهذه الامارات . كما أن إقامة الكثير من شبكات الطرق والجسور المعلقة ، وما شابه ذلك في بعض دول المجلس ، لاترتبط كثيرا بمتطلبات الانتاج ، ولذلك فهذه البنى تصبح في خدمة الاستهلاك أكثر منها في خدمة الانتاج .

ومن زاوية أخرى ، فإن تكاليف إقامة هذه الهياكل ، هي الأخرى

تجعل الشبهات تحوم حول كفاءة الأموال التي تم إنفاقها عليها . والمعنى بالتكاليف في هذه الحالة هو ، بافتراض وجود حاجة فعلية لهذه الهياكل وأنها تخدم الانتاج ، فهل كان من الممكن إقامتها بتكاليف أقل لو تمت دراسات وافية على تكلفة إقامة هذه الهياكل في دول المجلس ؟ أغلب الظن أن هذه الدراسات ستكشف عن وجود فروقات بارزة بينها . وهذه الفروقات تعود في المقام الأول إلى مدى الحرص والقدرة على إقامة هذه الهياكل بأقل تكلفة ممكنة .

٤ ـ كفاءة الاستثمار من المشروعات المملوكة للدولة :

بما أن حكومات هذه الدول تحملت العبء الأكبر في توجيه وقيادة عمليات التنمية ، كما تبين لنا سابقا ، فقد ارتادت هذه الحكومات العديد من المجالات الاقتصادية بشكل مباشر لتعضيد عمليات التنمية في مجالات الصناعة والنقل والمواصلات والمال والتجارة والتأمين وكذلك الخدمات ، ليس رغبة في الحد من نطاق القطاع الخاص أو كبته ، بل لأن القطاع الخاص لم يكن راغبا أو قادرا على ارتيادها .

يتطلب تحقيق أفضل عائد ممكن من الاستثمارات في هذه المشروعات ، دراسات تفصيلية لجانبي الكفاءة ، المدخلات والمخرجات . وهذا يعني اختيار مشروعات على أساس تسعير سليم للموارد ، رأس المال والعمل ، حسب انتاجية كل منهما (حسب تكلفة الفرص البديلة) .

ولابد هنا من التذكير بأن الايرادات العامة في دول مجلس التعاون

مستقلة عن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ، وانسابت من قطاع النفط المملوك لهذه الحكومات . لهذا فإن تخصيص هذه الايرادات مهمة طبيعية لحكومات هذه الدول . إن سهولة الحصول على هذه الايرادات ، من جهة ، وسرعةنموها ، والرغبة في تحقيق التنمية بأسرع ما يمكن ، من جهة اخرى ، قللت من شأن الاهتمام بحساب جانبي الكفاءة ، المدخلات والمخرجات ، واعتبارات العائد من الأموال .

لذا فإن هذه المشروعات والتي تمت إقامة معظمها إبان الطفرة النفطية ، استنزفت أموالا طائلة ، كان من الممكن أن تجني منها هذه البلدان عائدات أفضل بكثير .

٥ ـ محاولة لقياس كفاءة الاستثمارات :

بصفة عامة يمكن معرفة اتجاه كفاءة الاستثمار من خلال معرفة اتجاه العلاقة بين الاستثمار وإجمالي الناتج المحلي . ولمعرفة اتجاه هذه العلاقة في دول مجلس التعاون تم احتسابها خلال فترتين زمنيتين متتاليتين . ونظرا لعدم توفر بيانات مستقلة عن الاستثمار في القطاع النفطي ، والاستثمار في القطاع غير النفطي ، تم احتساب علاقة اجمالي الاستثمار باجمالي الناتج المحلي وبالناتج المحلي غير النفطي . وهذه العلاقة كما في المعادلات التالية : [١]

(١) الفرق بين فترة الزيادة في اجمالي الناتج المحلي وفترة مجموع الاستثمارات ، وكذلك الفرق بين فترة الزيادة في الناتج المحلي غير النفطي ، وفترة مجموع الاستثمارات ، وهي سنةكما هو واضح من المعادلات ١ر٢ر٣ر٤ ، استعملت عن قصد باعتبار أن العائد من الاستثمار لا يحصل في نفس السنة التي يتم فيها الإنفاق بل في السنة التالية .

الزيادة في اجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) :

١٩٧١ ـ ١٩٧٧ = - ٤٢٤٠ر٢٤٨ + ٢ر٦٣٢ (مجمـــوع الاستثمارات) ر٢ = ٩٦٤ر٠ (١)
(١٠ر٣٤٨) ٧١ ـ ٧٦

١٩٧٦ - ١٩٨٢ = -ر١٤٤٣ر٦٧٨ + ٥٥٩٥ر٠ (مجمـــوع الاستثمارات) ر٢ = ٩٩١ر٠ (٢)
(٢٠ر٩٩١) ٧٦ ـ ١٩٨١

الزيادة في الناتج المحلي غير النفطي (مليون دولار) :

١٩٧١- ١٩٧٧ = - ٩٨٧ر١٤٩ + ٩٤٠٦ر٠ (مجمـــوع الاستثمارات) ر٢ = ٩٧٦ر٠ (٣)
(١٢ر٧٠٤) ٧١ ـ ٧٦

١٩٧٦ - ١٩٨٢ = ١١٢٩ر٠٠٧ + ٣٦٩ر٠ (مجمـــوع الاستثمـــارات) ر٢ = ٩٩١ر٠ (٤)
(٢٠ر٩٩١) ٧٦ ـ ٨١

ويستدل أن العلاقة الاحصائية مهمة وقوية على درجة عالية من الثقة بالنسبة للمعادلات الأربع (ر٢ = معامل التحديد والرقم بين قوسين = قيمةt) .

وإذا نظرنا إلى المعادلة الأولى والثانية ، العلاقة بـين الزيـادة في اجمالي الناتج المحلي ، والاستثمارات خلال الفترة الأولى والثانية ، يتبين لنا أن معامل التحديد مرتفع في المعادلتين ، إلا أن قيمة هذا المعامل قد ارتفعت بينما انخفضت قيمة معامل الاستثمار في الفترة الثانية .

إن الارتفاع في معامل التحديد يعني أن العلاقة بين زيادة حجم الاستثمارات وحجم الزيادة في اجمالي الناتج المحلي كانت أقوى في الفترة الثانية منها في الفترة الأولى . ومن المعلوم أن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي تعتمد على زيادة حجم الأصول المنتجة و/ أو زيـادة

كفاءة هذه الأصول . إن معامل التحديد ، مرتفع في الحالتين ، ولكنه ارتفع في الفترة الثانية ، مما يعني أن الزيادة في عنصر كفاءة استعمال هذه الاستثمارات قد انخفض في الفترة الثانية .

وإذا نظرنا إلى المعادلتين الثالثة والرابعة ـ العلاقة بين حجم الاستثمارات والزيادة في الناتج المحلي غير النفطي ، يتبين لنا نفس الاتجاه الذي ساد العلاقة بين الاستثمارات ، واجمالي الناتج المحلي خلال الفترتين ، فمعامل التحديد ارتفع بينما انخفض معامل الاستثمار في الفترة الثانية . وهاتان المعادلتان ، تدلان أيضا على أن مستوى كفاءة الاستثمارات اتجه إلى الانخفاض في الفترة الثانية .

مما سبق ، يتجمع لدينا أدلة تجعل كثيرا من الشبهات تحوم حول كفاءة الإنفاق الرأسمالي على الهياكل الأساسية والمشروعات العامة على السواء . ومن زاوية أخرى يبدو أن التمييز بين الانفاق الرأسمالي والإنفاق الإنمائي قضية تجدر العناية بها لانارة طريق تخصيص الموارد في المرحلة القادمة .



الفصل السادس

كفاءة أدوار الدولة : قدرة ادارة التنمية

بيّنا سابقا أن لكفاءة دور الدولة جانبين : يتعلق الأول بتخصيص الموارد المتاحة ، ويتعلق الآخر باستخدام هذه الموارد . كما بيّنا أن الادارة لا تؤثر فقط في استخدام الموارد بل وأيضا في تخصيصها . وقد أجرينا في الفصل السابق كشفا على بعض السياسات التي أثرت على تخصيص الموارد المتاحة ونتناول الآن جانب الادارة .

فكما يذكر فالنمو البارز لأدوار مجلس التعاون بسبب الزيادة والتوسع في المجالات التقليدية والانمائية على السواء أدى إلى زيادة وتنويع المسؤوليات ، والمهام الملقاة على عاتق الادارة باستمرار في هذه الدول .

هل تمكنت هذه الدول من بناء وتطوير إدارة ذات قدرة ذاتية تلقائية قادرة على التكيف باستمرار ، ومواجهة متطلبات تعاظم وتوسع أدوار هذه الدول خلال الفترة الماضية ؟

تتطلب الإجابة على هذا السؤال معرفة ما يعنيه مفهوم قدرة إدارة التنمية والعوامل التي تحدد هذه القدرة من جهة ، والتطورات التي شهدتها هذه العوامل في دول مجلس التعاون خلال الفترة الماضية من جهة أخرى .

١ ـ مفهوم قدرة إدارة التنمية :

خلافا للدور الهام الذي لعبه القطاع الخاص في التنمية في البلدان الصناعية الغربية ، تلعب الدولة دورا بارزا في مسيرة التنمية في البلدان النامية عموما .

فبعد أن تنال البلدان النامية استقلالها السياسي يلزم على حكوماتها أن تهتم بقضايا الاستقلال السياسي ، وبمعالجة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي عانت هذه البلدان منه طويلا في آن واحد . فبالاضافة إلى قيامها بدورها التقليدي في حفظ الأمن والنظام والدفاع وتقديم خدمات اجتماعية أساسية خاصة في التعليم والرعاية الصحية ، تتحمل حكومات هذه البلدان العبء الأكبر في الجهود الإنمائية .

إن تحمل دول هذه البلدان المهام التقليدية التي كانت تقوم بها حكومات الاستعمار سابقا، والعمل على تحسين وتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية ، وقيامها بدور بارز ومتزايد في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبنى التخطيط وسيلة لتعضيد جهودها التنموية ، أدى ذلك كله إلى تعاظم واتساع أدوارها .

إن الدور البارز لدول هذه البلدان في قيادة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يقتصر على توسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة التعليم والصحة وبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لانطلاق مسيرة التنمية وتأمين

استمرارها ، وتوفير المناخ الذي يشجع على اطلاق طاقات القطاع الخاص في المبادرة والمساهمة في الجهود التنموية المبذولة ، بل تعداها إلى ارتياد هذه الدول ، في كثير من الأحيان ، مجالات اقتصادية بشكل مباشر ، إما بسبب تبدل في النظام الاقتصادي وتحول نحو اتجاه اشتراكي وإما بسبب حاجات عملية اقتضتها معطيات البلدان المعنية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . فالمشروعات العامة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والمال والنقل والمواصلات ، وبالتالي شركات ومؤسسات القطاع العام والمشترك ظاهرة منتشرة وبدرجات متفاوتة ، في الأغلب ، إن لم يكن في جميع الدول النامية .

إن تعاظم واتساع دور الدولة بسبب الزيادة والتوسع في مهامها التقليدية ، وقيامها بمسؤوليات ومهام متزايدة تنموية باستمرار ، وتبني التخطيط وسبله لترشيد سياستها وجهودها الانمائية أدى إلى زيادة وتنوع المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق الإدارة العامة ، الأداة التنفيذية للدولة ، باستمرار . ووجدت الإدارة العامة في هذه الدول نفسها في مواجهة تحديات ومسؤوليات وأعباء تخطيط وتنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهي مسؤوليات وأعباء جديدة لاعهد لها بمثلها من قبل .

ويتضح أن مفهوم إدارة التنمية يختلف في جوهره عن مفهوم الإدارة العامة . فكلا المفهومين مفهوم تكويني ثنائي يشترك مفهوم الإدارة في تركيبه . إلا أن التباين بين ما يتضمنه كل من المفهومين يكمن في الاختلاف بين المفهومين الآخرين : العام والتنمية ، والذي

يكـوّن كل منهـا مع المفهـوم المشترك ، الإدارة ، أحـد المفهومـين المعنيين .

لذا فالتباين بين مفهومي الإدارة العامة وإدارة التنمية يعـود إلى اختلاف جوهري بين ما ينسب إلى الإدارة العامة من مسؤوليات ، ومهام تقليدية متفقة مع الأعراف السائدة انسجاما مع الدور التقليدي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وإلى ما ينسب إليها من مسؤوليات ومهام اتساقا مع دور الدولة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فكما بينا سابقا فإن التنمية عمليـة مجتمعية متكـاملة شاملة وديناميكية تلعب الدولة دورا بارزا فيها . لذا فإن ما ينسب إلى إدارة التنمية من مسؤوليات ومهام يختلف كماً ونوعاً عـما ينسب إلى الادارة العامة . فبينما يتضمن مفهوم الإدارة العامة أنها مهام محددة تتسم بدرجة عالية من الروتين والاستمرارية ، يتضمن مفهوم إدارة التنمية مسؤوليات ومهام تزداد وتتنوع باستمرار وبسرعة هائلة في أكثر الأحيان . ويتغاير مفهوم إدارة التنمية مع مفهوم الإدارة العامة فيما يتضمنه المفهوم الأول من تأكيد على أهمية بناء وتطوير قدرة إداريـة متفهمة ومرنة لمواجهة تحديات متطلبـات مسؤوليات ومهـام تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فكما سيتضح لنا بعد قليل ، فإن كنه مفهوم إدارة التنمية يكمن في التأكيد على أهمية تطوير قدرة الإدارة العامة لمواجهة تحديات دور الدولة في عمليـات التنمية الاقتصـادية والاجتماعية المنشودة . فما هي قـدرة إدارة التنمية من جهـة ، وما الذي يحددها من جهة أخرى ؟

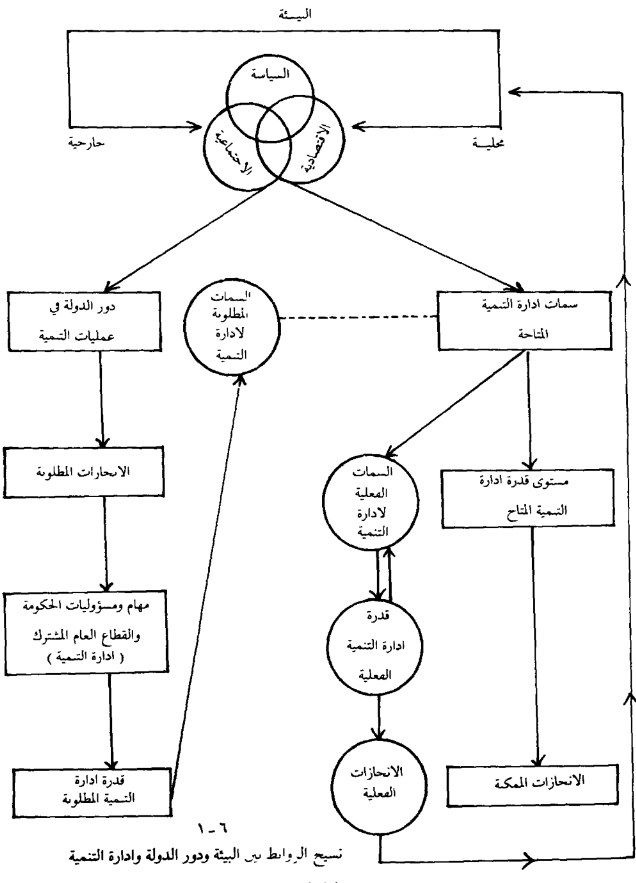
تبين لنا أن طرح مفهوم إدارة التنمية يقصد منه ابراز التباين الجوهري بين المسؤوليات والمهام التقليدية التي تضطلع بها الإدارة العامة في اطار الدور التقليدي للدولة ، والمسؤوليات والمهام التي تترتب عليها بسبب التبدل الحاصل في دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية بصفة عامة .

وسواء تتحمل الإدارة العامة مسؤوليات ومهاما تقليدية أو حديثة ، تكمن العبرة في قدرتها على تحقيق أهداف المسؤوليات والمهام الموكولة إليها . ويتوقف تحقيق أهداف المسؤوليات والمهام التي تتحملها الإدارة العامة على انجازاتها الفعلية ، أي على توفير الخدمات وانتاج السلع المطلوبة . لذا فإن انجازاتها الفعلية ، سواء كانت في المجالات التقليدية أو الحديثة ، هي المعيار النهائي للحكم على مدى قدرتها في الاستجابة لمتطلبات المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقها . بمعنى آخر ، إن مستوى الانجاز (الأداء الفعلي فيما يتعلق بتوفير الخدمات أو انتاج السلع) هو مؤشر على مستوى القدرة الفعلية التي تتمتع بها الإدارة العامة . وبما أن مستوى الانجاز يتوقف على عوامل عديدة متداخلة ومتفاعلة ، كما سنبين ذلك فيما بعد ، لذا فإن القدرة مفهوم تركيبي . وبما أن هناك ، وكما بينا سابقا ، اختلافا أساسيا بين مفهومي الإدارة العامة وإدارة التنمية ، يختلف مفهوم قدرة إدارة التنمية عن مفهوم قدرة الإدارة العامة ، كما ونوعا ، اختلافا جوهريا ، ونظرا لأهمية قدرة إدارة التنمية في تحقيق أهداف التنمية المنشودة ، لابد من الوقوف على كنه هذا المفهوم .

يبين الشكل ٦ ـ ١ نسيج الروابط بين البيئة ودور الدولة وقدرة إدارة التنمية . ولابد من التنويه بأننا حاولنا تبسيط هذه الروابط بقدر الامكان لتسهيل التحليل .

ويتضح من هذا الشكل أن تفاعلات المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اطار البيئة المحلية والخارجية تحدد دور الدولة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد تلزم الدولة نفسها بزيادة وتحسين بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة وبناء وصيانة الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لانطلاق التنمية ، وقد تجد الدولة لزاما عليها أن ترتاد مجالات اقتصادية بشكل مباشر .

إن الدور الذي تتعهده الدولة في عمليات التنمية يحدد الانجازات المطلوبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتي تحدد بدورها المسؤوليات والمهام التي سيعهد بها إلى كل من الجهاز الحكومي العادي والقطاع العام والمشترك ، وتحدد بالتالي مستوى القدرة المطلوب من كل من الأجهزة الحكومية العادية ومؤسسات وشركات القطاع العام والمشترك لتمكينها من تحمل المسؤوليات ، والمهام الموكولة إليها على أفضل وجه ممكن . فإذا توافرت لهذه الجهات مستويات القدرة المطلوبة تتمكن من القيام بالمسؤوليات والمهام الموكولة إليها وتحقق بالتالي الانجازات المطلوبة . وبما أن الانجازات المطلوبة هي الممكنة ، تكون الانجازات الفعلية مساوية للانجازات الممكنة ، وهذا يعني أن التنمية المتحققة فعلا مساوية للتنمية الممكنة ، بافتراض الاستعمال



٦ ـ ١

نسيج الروابط بين البيئة ودور الدولة وادارة التنمية

الأمثل للموارد المتاحة .

أما إذا لم تتوافر لهذه الجهات مستويات القدرة المطلوبة ولم تتمكن من تطويرها إلى المستويات المطلوبة ، تكون انجازاتها الفعلية أقل من المطلوبة ، وبما أن الانجازات المطلوبة تساوي الانجازات الممكنة ، بافتراض استعمال الموارد المتاحة على أفضل وجه ممكن ، تكون انجازاتها الفعلية أقل من الممكن وبالتالي تكون التنمية المتحققة أقل من الممكنة .

ويبرز العرض السابق أهمية تطوير مستوى قدرة إدارة التنمية باستمرار في موازاة مسؤوليات ومهام الانجازات المطلوبة منها من جهة ، وأن تطوير هذه القدرة عملية ديناميكية مستمرة ، من جهة أخرى ، ومالم تتمكن إدارة التنمية من تطوير قدرتها إلى المستويات المطلوبة باستمرار ، تنخفض مستويات التنمية المتحققة فعلا عن المستويات الممكنة ، بافتراض الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكما يتضح من الشكل ٦ ـ ١ فإن الانجازات الفعلية ، أي التنمية المتحققة في أي وقت من الأوقات ، تؤدي إلى تغييرات في البيئة وتؤثر هذه التغييرات في دور الدولة في الفترة التالية وبالتالي في مستوى القدرة المطلوبة خلال هذه الفترة . وهذا يعني أن مستوى قدرة إدارة التنمية الفعلي في فترة ما يحدد الانجازات الفعلية خلال تلك الفترة ويؤثر في مستوى قدرتها المطلوب خلال الفترة التالية في آن واحد . وهذا تأكيد على أن كنه إدارة التنمية هو بناء وتطوير قوة ذاتية تلقائية

قادرة على إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي والتكيف وفقا لمتطلباته في آن واحد .

٢ ـ مصادر توليد قدرة ادارة التنمية :

نظرا لأهمية قدرة ادارة التنمية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يثور السؤال حول كيفية تأمين تطوير هذه القدرة إلى المستويات المطلوبة بصفة مستمرة . تقتضي الإجابة على هذا السؤال الهام معرفة مصادر توليد هذه القدرة . فما هي هذه المصادر ؟ ذكرنا سابقا أن القدرة مفهوم تركيبي يستدل على مستواها من خلال الأداء الفعلي لإدارة التنمية . فما هي العوامل التي تحدد الأداء الفعلي لإدارة التنمية ؟

حجم الموارد (عوامل الانتاج) ←
انتاجية الموارد ← الأداء الفعلي

شكل رقم ٦ ـ ٢
مصادر الأداء الفعلي

كما يبين الشكل رقم ٦ ـ ٢ ، يتوقف الأداء الفعلي على عاملين : الأول حجم الموارد (عوامل الانتاج) المتاحة ، والآخر ، انتاجية هذه الموارد .

ويتضح من ذلك وجود ثلاث بدائل ممكنة لزيادة الأداء وهي :

١) زيادة حجم الموارد .
٢) زيادة انتاجية الموارد .

٣) مزيج من البديلين الأول والثاني .

وبما أن الأداء الفعلي مؤشر على مستوى القدرة الفعلية يمكن اعادة رسم الشكل رقم ٦ ـ ٢ كما في الشكل رقم ٦ ـ ٣ .

حجم الموارد ←── مستوى القدرة الفعلية ←── الأداء الفعلي

انتاجية الموارد ↖

شكل رقم ٦ ـ ٣

مصادر القدرة الفعلية

ويتضح من الشكل رقم ٦ ـ ٣ أن مستوى الأداء الفعلي يتوقف على مستوى القدرة الفعلية والتي تتوقف بدورها على حجم الموارد المتاحة من جهة وانتاجية هذه الموارد من جهة أخرى . لذا فالبدائل المتاحة لزيادة مستوى القدرة هي :

١) زيادة حجم الموارد .

٢) زيادة انتاجية الموارد .

٣) مزيج من البديلين الأول والثاني .

وإذا أمعنا النظر في البدائل المتاحة لتحسين قدرة إدارة التنمية يتضح لنا أن للقدرة مفهوما تكوينيا ، وأن تحسينها بزيادة عوامل الانتاج يختلف اختلافا جوهريا عن تحسينها بزيادة انتاجية هذه العوامل . فتحسينها بزيادة انتاجية عوامل الانتاج يعني استعمالا أفضل للموارد المتاحة وبالتالي تحسينا في درجة كفاءة استعمال هذه الموارد . وكما هو معروف فإن المهمة الأساسية للإدارة هي الاستعمال

الأمثل للموارد المتاحة . لذا فإن أهمية هذا البديل في تحسين قدرة إدارة التنمية لاتحتاج إلى توكيد . فضعف انتاجية عوامل الانتاج من بين أهم أسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه البلدان النامية . والتنمية كعملية مجتمعية شاملة ومتكاملة تهدف من بين أمور أخرى، إلى تحقيق تبدل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مصحوبة بنمو في الناتج وانتاجية عوامل الانتاج .

لذا يجدر التركيز على تحسين مستوى قدرة إدارة التنمية من أجل تحسين مستوى أدائها من خلال هذا البديل ، زيادة انتاجية عوامل الانتاج ، أي زيادة درجة كفاءة استعمال الموارد المتاحة . فكيف يمكن أن يتحقق ذلك ؟

تتوقف انتاجية الموارد المتاحة على عدد من العوامل المتداخلة والمتفاعلة والتي تشكل في مجموعها متحدة ما يمكن أن يطلق عليه سمات ادارة التنمية .

ويقودنا التحليل السابق إلى المصادر الأساسية لتوليد قدرة إدارة التنمية .

حجم الموارد

أداء ادارة التنمية ـــــ قدرة ادارة التنمية

سمات إدارة التنمية ـــــ انتاجية الموارد

شكل رقم ٦ ـ ٤

مصادر توليد قدرة إدارة التنمية

فكما يتضح من الشكل رقم ٦ ـ ٤ يمكن تحسين قدرة إدارة التنمية بزيادة الموارد المتاحة لها أو باجراء تغييرات أو تعديلات أو اضافات على سمات إدارة التنمية إذا كان ذلك ممكنا .

ونظرا لأن الأداء المطلوب من إدارة التنمية ، وكما تبين لنا سابقا ، يتغير باستمرار ، كماً أو نوعاً أو كليهما معاً ، تدعو الحاجة إلى تكييف قدرتها باستمرار استجابة للأداء المطلوب منها .

وإذا افترضنا أن ادارة التنمية تستعمل الموارد المتاحة لها على أفضل وجه ممكن عند الحاجة إلى تكييف قدرتها استجابة لتغيير في الأداء المطلوب منها ، أي أن انتاجية مواردها على أفضل وجه ممكن ، تكون زيادة الموارد المتاحة البديل الوحيد لزيادة مستوى قدرتها . وأما إذا لم يكن استعمالها لمواردها الاستعمال الأمثل وبالتالي لم تكن انتاجية هذه الموارد الانتاجية المثلى ، تكون زيادة انتاجية مواردها المتاحة بديلا آخر متاحا لها للمساهمة في رفع قدرتها إلى المستوى المطلوب . وبما أن انتاجية موارد ادارة التنمية تتوقف على سماتها ، فإن الاستعمال غير الأمثل لمواردها مؤشر على أن السمات السائدة لإدارة التنمية لا تنسجم مع متطلبات الاستعمال الأمثل لمواردها . لذا فإن زيادة انتاجية مواردها تتطلب اجراء تعديلات أو تغييرات أو اضافات على هذه السمات لتمكينها من استعمال مواردها على أفضل وجه ممكن .

وبافتراض الاستعمال الأمثل لمواردها المتاحة عند الحاجة إلى رفع مستوى قدرتها ، فغالبا ما تؤثر الزيادة في مواردها المتاحة في كل أو بعض العوامل العديدة المتداخلة والمتفاعلة ، والتي تشكل في مجموعها

متحدة ما أطلعنا عليه سمات إدارة التنمية، وتؤثر بالتالي هذه الزيادة على انتاجية الموارد المتاحة في الفترة التالية .

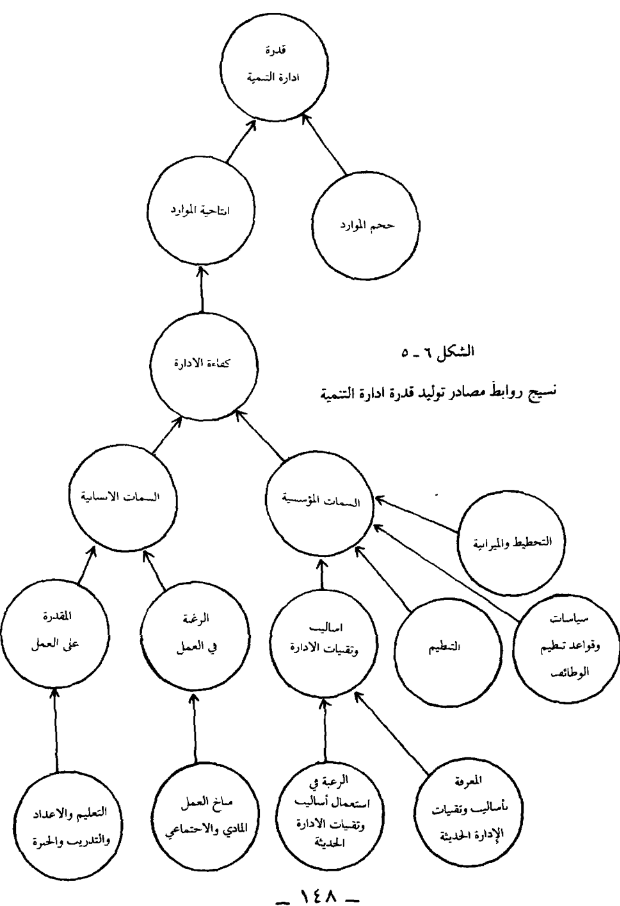
ويتضح من هذا التحليل أن تحسين قدرة إدارة التنمية سواء بزيادة مواردها المتاحة أو بزيادة انتاجية هذه الموارد أو بكلتيهما معاً يتطلب اجراء تغييرات مناسبة على بعض أو كل عناصر سمات إدارة التنمية . فما هي هذه العناصر ؟

من أجل التبسيط ، يمكن اعتبار التخطيط والميزانية والتنظيم وقواعد تنظيم الوظائف العامة وأساليب وتقنيات الإدارة والمقدرة على العمل والرغبة فيه من بين أهم العناصر التي تحدد سمات إدارة التنمية ، والتي تحدد بدورها كفاءة الادارة وبالتالي انتاجية عوامل الانتاج ، كما في الشكل ٦ ـ ٥ .

ونظرا للتبدل المستمر في بيئة إدارة التنمية ، تدعو الحاجة إلى إجراء تعديلات أو تغييرات على بعض أو كل عناصر سماتها الفنية و/ أو الانسانية / لتأمين استمرار اتساق هذه السمات مع متطلبات الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة . ولابد من التذكير بأنه لابد من الكشف على كل من عناصر سماتها الفنية والإنسانية ، وعلى جميعها كوحدة واحدة في آن واحد ، نظرا للترابط والتفاعل المتبادل بين هذه العناصر .

٣ ـ تطور مصادر توليد القدرة الإدارية في دول مجلس التعاون :

بينا في الشكل ٦ ـ ٥ أن القدرة الإدارية تتوقف على حجم الموارد



الشكل ٦ ـ ٥

نسيج روابط مصادر توليد قدرة ادارة التنمية

الجدول ٦ ـ ١

معدل النمو في العمالة الحكومية

(نسب مئوية)

(١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)

١ ـ دولة نامية	معدل النمو السنوي
١ ـ زائير	١٤,٥
٢ ـ المكسيك	١٢,٧
٣ ـ اكوادور	١٠,٩
٤ ـ هندوراس	١٠,٠
٥ ـ مصر	٧,١
٦ ـ تايلند	٦,٨
٢ ـ دولة متقدمة :	
١ ـ السويد	٥,٠
٢ ـ النرويج	٣,٠
٣ ـ فرنسا	٢,١
٤ ـ الولايات المتحدة الامريكية	١,٥
٥ ـ اليابان	٠,٩
٦ ـ الأرجنتين	صفر
٧ ـ كندا	٠,٩

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ ص ١٠٢ .

الجدول ٦ ـ ٢

معدل النمو السنوي لعدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

	الفترة	معدل النمو السنوي (٪)		
		المواطنون	غير المواطنين	المجموع
١ ـ البحرين	١٩٦٨ ـ ١٩٨١	٨,٥	٩,٦	٨,٨
٢ ـ قطر	١٩٧٥-١٩٨٣	٨,١	٢١,٣	١٤,١
٣ ـ الامارات	١٩٧٥ -١٩٧٧	٠٠	٠٠	١٨,٤
أبو ظبي	١٩٧٦-١٩٨٠	٠٠	٠٠	١٨,٦
٤ ـ عُمان	١٩٦٦-١٩٨٢	٢٣,٨	٣٩,٥	٢٥,٩
	١٩٧٥-١٩٨٢	١١,٣	٢٠,١	١٤,٠
٥ ـ الكويت	١٩٦٦-١٩٧٠	٠,٠٠٣	١,٠	٠,٥
	١٩٧٠-١٩٨٠	٦,٤	٨,٠	٧,٤
	١٩٧٥-١٩٨٠	٢,٧	٩,٦	٦,٩
٦ ـ السعودية	١٩٧١-١٩٨٢	٠٠	٠٠	٩,٨
	١٩٧٥-١٩٨٢	٠٠	٠٠	٩,٨

المصدر : تم اعداد هذا الجدول على أساس جدول ٦ ، الملحق الاحصائي .

الاستعانة بمؤشرات أخرى ، أكثر دلالة على العلاقة بين حجم العمالة والخدمات التي يمكن توفيرها .

يبين الجدول ٦ ـ ٣ كثافة العمالة الحكومية ، المحلية والمركزية ، (عدد موظفي الحكومة لكل ألف نسمة) في دول مجلس التعاون خلال سنوات محددة ، والدول النامية والدول الصناعية خلال ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ .

الجدول ٦ ـ ٣

كثافة العمالة الحكومية

(عدد موظفي الحكومة لكل ١٠٠٠ نسمة)

	السنة	عدد موظفي الحكومة		
		المحلية	المركزية	المجموع
دول مجلس التعاون:				
١ ـ البحرين	١٩٨١	..	..	١٠٨
٢ ـ قطر	١٩٨١	..	..	١٢٤
٣ ـ الامارات	١٩٧٧	..	..	٨٣
٤ ـ عمان	١٩٨١	..	..	٤٥
٥ ـ الكويت	١٩٨٠	..	..	١٠٧
٦ ـ السعودية	١٩٨١	..	..	٤٠
الدول النامية	١٩٧٦ـ١٩٨٠	٤	٢٥	٢٩
الدول الصناعية	١٩٧٦ـ١٩٨٠	٤٦	٣١	٧٧

بيانات غير متوفرة

المصدر :

١ ـ الدول النامية والدول الصناعية من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ .

٢ ـ دول مجلس التعاون ، احتسبت من قبل الباحث على أساس بيانات جدول (٦)من الملحق الاحصائي .

يتضح من هذا الجـدول أن كثافـة العمالـة الحكوميـة ، المحلية والمركزية على السواء ، كانت في الدول الصناعية أعلى منها بكثير في الدول النامية .

وتزيد كثيراً كثافة العمالة الحكوميـة الإجماليـة في أربع من دول مجلس التعـاون ، البحرين وقـطر والإمارات والكـويت ، عنها في الـدول الناميـة والدول الصنـاعيـة عـلى السـواء . وأمـا في عمـان والسعودية ، فبينما تقل هذه الكثافة عنها في الدول الصناعية إلا أنها أعلى منها في الدول النامية .

ومن زاوية أخرى ، فإن نسبة العمالية الحكومية في العمالة غير الزراعية مؤشر على مدى أهمية العمالية الحكومية ، ويبين الجدول ٦ ـ ٤ نصيب الحكومة من العمالة غير الزراعية في الدول النامية والدول الصناعية ، وفي بعض دول مجلس التعاون .

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة عالية من العمالة الإجمالية في الدول النامية تعمل في الزراعة ، كما يتضح من الجدول ٦ ـ ٥ ، وأن نسبة العاملين في الزراعة في دول مجلس التعاون بسيطة (ماعدا في السعودية) ،يبيّن لنا أيضا هذا المؤشر أهمية حجم العمالة الحكومية في دول مجلس التعاون .

وبالرغم من أن عـدد موظفي الحكـومة يمكن أن يكـون مؤشراً للخدمات التي توفرها الحكومة ، إلا أن زيادة نمو العمالة الحكومية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة لاتعني بالضرورة نمواً أو تحسيناً في الخدمات الفعلية ، فزيادة العمالة الحكومية في الدول النامية ، بصفة

الجدول ٦ ـ ٤
نصيب الحكومة في العمالة غير الزراعية
(نسب مئوية)

		النسبة المئوية
١ ـ الدول النامية	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٢٧
٢ ـ الدول الصناعية	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٢١
٣ ـ دول مجلس التعاون	١٩٨٠	٢٨
البحرين	١٩٨٠	٢٨
الكويت	١٩٨٠	٤٠
السعودية	١٩٨٠	٢٩
عمان	١٩٨٠	١٨
قطر	١٩٨٠	٣٨

المصدر : الدول النامية والدول الصناعية من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ . دول مجلس التعاون ، احتسبت من قبل الباحث على أساس بيانات عدد موظفي الحكومة في الجدول ٦ من الملحق الاحصائي لهذه الدراسة والعمالة غير الزراعية من د . خالد حسين احمد ، التركيب الهيكلي للقوى العاملة في الدول العربية الخليجية ، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الكويت ، أبحاث وأوراق ندوة الدراسات الاحصائية العمالية بالدول العربية الخليجية الكويت ٧ ـ ١١ ابريل ١٩٨٤ ، جدول رقم ٢ ص ٢٢ .

عامة ، تنتج بسبب شحة فرص العمل ، والضغط على الحكومات لخلق فرص عمل أكثر منها بسبب زيادات فعلية في الخدمات التي توفرها هذه الحكومات . فمبدأ وظيفة لموظف لا موظف لوظيفة يسود في الدول النامية بسبب أوضاعها الاقتصادية ، والضغوط الاجتماعية والسياسية التي تتعرض لها الحكومات لزيادة فرص العمل .

الجدول ٦ ـ ٥

العمالة في الزراعة كنسبة مئوية

من إجمالي العمالة ، ١٩٨٠

مجموعات الدول	النسبة المئوية
١ ـ الدول النامية	
أ ـ ذات الدخل المنخفض	٧٢
بـ ذات الدخل المتوسط	٤٦
١ ـ المنخفض	٧١
٢ ـ المرتفع	٣٠
٢ ـ الدول الصناعية	
أ ـ دول السوق الصناعية	٦
ب ـ دول اوروبا الشرقية	١٨

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ، جدول ٢١ ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

وفي دول مجلس التعاون لم يصاحب النمو البارز في حجم العمالة الحكومية نمواً موازياً في القدرة الادارية فيها بسبب عدد من العوامل المتداخلة . إن سياسة التوظيف التي ترعرعت في أحضان سياسات الرفاه الاجتماعي ، والتي كفلت حق توظيف المواطنين أدت إلى سيادة ظاهرة خلق وظائف لموظفين لاتوظيف موظفين لوظائف .

فسياسات وقوانين الوظائف العامة وإن كانت تقوم في نصوصها على مبدأ الجدارة والاستحقاق ، والشخص المناسب للعمل المناسب ، إلا أنها في حقيقتها تنظم وتنمي مفهوم الضمان الاجتماعي . وكادت الوظيفة العامة تصبح وسيلة من وسائل توزيع عائدات النفط في هذه الدول . فدخل الموظف في مثل هذه الظروف هو بمثابة نصيبه من عائدات النفط . وقد يتولد شعور لدى بعضهم أن نصيبهم ليس عادلاً . وغدت الوظائف العامة ، في كثير من الأحيان ، الملاذ الوحيد لخلق فرص عمل جديدة ، بسبب التباطؤ في التوسع في فرص العمل المجزىء من جهة ، والتوسع في التعليم والضغوط لتوظيف الخريجين ، من جهةأخرى .

كما أن انخفاض نوعية العمالة المتاحة ومحاولة تعويض الضعف النوعي بزيادة العدد من جهة ، وغياب معايير موضوعية لمعرفة الاحتياجات الفعلية ، وعدم توفر ضوابط كافية لتحديد موازنات الوظائف عدداً ومستوى ، من جهة أخرى ، كلها أدت إلى زيادة عدد الموظفين ، المواطنين والوافدين على السواء ، أكثر مما تستدعيه الاحتياجات الفعلية .

ب ـ سمات الإدارة :

تبين لنا في الشكل ٦ ـ ٥ أن الحصيلة النهائية لسمات الإدارة ، والتي تفسر في المقام الأول انتاجية الموارد ، تتكون من تفاعل متبادل بين سمات الإدارة الإنسانية والمؤسسية .

١ ـ السمات الإنسانية :

لعل نوعية العنصر البشري من بين أهم العـوامل ، إن لم تكن أهمها جميعا ، التي تحدد انتاجية الموارد المتاحة .

تتوقف نوعية العنصر البشري على المقدرة على العمـل والرغبـة فيه . وتتولـد المقدرة عـلى العمل من تفـاعل متبـادل بين معـارف ومهارات الفرد وقدرته على صوغ المواقف إزاء العمل والتغير ومواصلة التعليم . أما الرغبـة في العمل فتتـأثر بـالمناخ المـادي والاجتماعي السائد .

وكـما هو معـروف يكسب التعليم والإعداد والتـدريب والخبـرة العملية الفريدة معارف ومهارات وقيماً ومقدرة على صـوغ المواقف ومواصلة التعليم .

توفرت لنا بيانات عن العمالة الحكومية حسب الحالة التعليمية في ثلاث من دول مجلس التعاون ، الكويت وقطر والإمارات ، كما في الجدول ٦ ـ ٦ ، ويتضح من هذا الجدول انخفاض مستويات التعليم في الـدول الثلاث بـوجه عـام . فقد بلغت نسبـة مادون الشهـادة الابتدائية (أمي أو يقرأ ويكتب) ٥٥,٣٪ و ٤٣,٨٪ و ٥٦,٣٪ في الكويت عام ١٩٧٦ وفي قطر عام ١٩٨٣ وفي دولة الامارات عـام ١٩٧٧ على التوالي . وبلغت نسبة من حصلوا على تعليم ابتـدائي أومتـوسط أو ثانـوي ، ٢٧,٩٪ في الكويت و ٢١,٣٪ في قـطر و ٢٣,٩٪ في دولة الامارات . وبلغت نسبة من حصلوا على درجـة جـامعية ١٣,٨٪ و ٢٠,٩٪ و ١١,٦٪ في الكـويت وقطر ودولـة الامارات على التوالي .

الجدول ٦ - ٦

العاملون في الحكومة حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	الكويت (١٩٧٦)	قطر (١٩٨٣)	الامارات (أبو ظبي) (١٩٧٧)	دولة الامارات ١٩٧٧
أمي	٢٥,٧	٤٣,٨[١]		
يقرأ ويكتب	٢٩,٦		٧٥,٢[١]	٥٦,٣[١]
ابتدائية	٥,٥	٣,٣	٥,١[٢]	٨,٠[٢]
متوسط	٨,٢	٤,٥		
ثانوية	١٤,٢	١٣,٥	١٠,٤	١٥,٩
دون الجامعة	٣,٠	١١,٦	١,٩	٥,٥
درجة جامعية أولى	١٢,٩	١٧,٩	٤,٦	١٠,١
درجات جامعية عليا	٠,٩	٣,٠	٠,٨	١,٥
أخرى أو غير مبين	-	٢,٥	٢,٠	٢,٧
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(١) مجموع أمي أويقرأ ويكتب (٢) ابتدائية واعدادية

المصدر :

١ - الكويت : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٢ ، الجدول ١٠٧ ص ١١٩ .

٢ - قطر : المجموعة الاحصائية السنوية يوليو ١٩٨٣ جدول رقم ٢٩ ص ٣٩ .

٣ - أبو ظبي : إمارة أبو ظبي ، وزارة التخطيط ، الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٠ ، جدول ١٨ ص ٣٤ .

٤ - الإمارات : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٩ جدول ٢٥ ص ٥٦ .

ويتبين لنا من ذلك ، أن المستوى التعليمي للعاملين في حكومات هذه الدول منخفض ، إذ أن مستواه بالنسبة للسواد الأعظم منهم أقل من المطلوب بكثير . وقد ذكرنا سابقاً أن المستوى التعليمي للفرد من بين محددات مقدرته على العمل . فإذا أضفنا إلى انخفاض المستوى التعليمي أبعاداً أخرى ، كعنصر فترة الخبرة العملية ، وضعف فرص الإعداد والتدريب ، وسرعة النمو وحداثة التجارب ، تصبح نوعية العمالة الحكومية في هذه الدول قضية هامة وذات مدلول عميق فيما له علاقة بخلق وتطوير القدرة الإدارية اللازمة لمواكبة أدوار هذه الدول في قيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن توفير مستوى معين من التعليم والتدريب للفرد لايعني بالضرورة أنه مؤهل للقيام بمهام أي وظيفة توكل اليه . فما لم تتوفر في الشخص المعارف والمهارات المطلوبة للوظيفة التي يشغلها فإنه لاتتوفر فيه بالتالي المقدرة اللازمة لتمكينه من تحمل مسؤوليات وظيفية ، وأداء مهامها على أفضل وجه ممكن . ومن هناتنبع أهمية اتساق المعارف والمهارات التي اكتسبها الشخص من التعليم مع متطلبات الوظيفة التي يشغلها ، أو تلك التي يمكن أن يشغلها . أي لابد من قدر مقبول من التوازن بين المعارف والمهارات التي تتطلبها الوظيفة والمعارف والمهارات التي يكتسبها الأشخاص من التعليم ، والإعداد والتدريب .

ويزداد الاعتراف بضعف اتساق المعارف والمهارات التي يكتسبها الأشخاص من فرص التعليم والإعداد والتدريب المتاحة مع متطلبات

إعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بوجه عام . وكالدول النامية عامة تعاني دول مجلس التعاون من خلل في التوازن بين سياسات ومناهج التعليم والتدريب ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فبدلاً من أن تحدد متطلبات إعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية سياسات ومناهج التعليم والتدريب ، يتم رسم وتصميم سياسات ومناهج التعليم والتدريب في معزل عن احتياجاتها الفعلية . وبافتراض قدر مقبول من التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب في مستهل مسيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول ، لم يتم تكييف سياسات ومناهج التعليم والتدريب فيها مع التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته فاختل التوازن فيما بعد .

إن نوعية العنصر البشري في كافة القطاعات وعلى مختلف المستويات مهمة ، ومن العوامل الرئيسة التي تفسر ـ في المقام الأول ـ مستوى الانتاجية . إلا أن نوعية من يشغلون مختلف مستويات الوظائف القيادية ، تحدد وإلى درجة كبيرة ، القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحدد بالتالي مستوى كفاءة الإدارة .

وكالدول النامية عامة ، تعاني دول مجلس التعاون ، وبدرجات متفاوتة ، من شحة في هذه الفئة ، فالمعروض منها أقل بكثير من المطلوب ، الأمر الذي أدى في أغلب الأحيان إلى أن يعهد إلى أشخاص وظائف قيادية دون أن يتوفر لديهم الحد الأدنى من المؤهلات العلمية و/أو الخبرة العملية التي تؤهلهم لهذه الوظائف .

مما سبق ، يمكن القول ، إن دول مجلس التعاون عانت من فجوة بين نوعية العمالة الحكومية المتاحة لها والمطلوبة لتمكينها من لعب أدوارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

ب ـ السمات المؤسسية :

إن الاطار التنظيمي وأساليب الادارة وسياسات وقوانين الخدمة المدنية والتخطيط والميزانية من بين أهم محددات السمات المؤسسية .

١ ـ الإطار التنظيمي :

يمكن النظر إلى هيكل الجهاز الإداري ككل أو أجزاء منه على أنه إطار لتخصيص ومزج واستعمال الموارد المتاحة ، المادية وغير المادية ، لتحقيق أهداف محددة .

وقد تبين لنا أن أدوار حكومات دول مجلس التعاون كانت تتوسع وتتنوع باستمرار . وتبعا لذلك فقد توسعت وتنوعت مسؤوليات ومهام الجهاز الإداري ، كما ازدادت موارده المالية والبشرية خلال الفترة الماضية . لذا يبرز السؤال حول مدى استمرار سلامة الهيكل التنظيمي للجهاز ككل أو أجزاء منه ، بافتراض سلامته في مستهل السيرة .

إن تكييف الإطار التنظيمي مع المتغيرات المستجدة باستمرار ضرورة متواصلة استجابة لمتطلبات حالات عدم التوازن المستمرة التي تصاحب مسيرة التنمية الوطنية .

ونظرا لأهمية تكييف الهيكل التنظيمي باستمرار ، تدعو الحاجة إلى توفير المقدرة المستمرة لإجراء الكشف اللازم على التنظيم القائم ، واقتراح التعديلات و/ أو التبدلات اللازمة لتأمين استمرار اتساقه مع متطلبات دور الدولة في مختلف مراحل مسيرة التنمية الوطنية .

ان هذه المهمة تتطلب وجود جهة دائمة ومؤهلة للقيام بما يكفل تأمين استمرار سلامة الهيكل التنظيمي مع المتغيرات التي تحدث داخل وخارج أجهزة ومؤسسات الحكومات .

وقد أقام البعض من دول مجلس التعاون وحدات للتنظيم والادارة للقيام بهذه المهمة ، كما أن البعض من هذه الدول شكل لجان و/أو استعان بخبراء لإجراء الكشف اللازم على الهيكل التنظيمي وتقديم توصيات بشأن ما يظهره الكشف ، خلال الفترة الماضية[1] .

إن مجرد وجود وحدة للتنظيم والإدارة لايعني بالضرورة أن الوحدة تقوم أو قادرة على أن تقوم بالمهام التي قامت من أجلها على أفضل وجه ممكن .

---

(١) أقامت المملكة العربية السعودية الإدارة المركزية للتنظيم والإدارة في وزارة المالية منذ منتصف الستينات ، وفي عام ١٩٧٧ استعانت الكويت بفريق من الخبراء لتطوير الجهاز الإداري ، وكان من بين التوصيات التي قدمها هذا الفريق إقامة وحدة مركزية للتنظيم والإدارة في وزارة الدولة للشؤون القانونية والادارية ، انظر : محمد توفيق صادق ، تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، معهد الادارة العامة ١٩٦٥ ص ١٩٣ ـ ٢٠٠ .

John E. Murphy, Improvement of Organisation And Management In Government of Kuwait, A restricted report submitted to the Minister of State for Legal and Administrative Affairs, November 1977 .

إن عددا من العوامل المتفاعلة تحدد قدرة مثل هذه الوحدات على القيام بالمهام الموكولة إليها على أفضل وجه ممكن . ولعل شحة الكوادر المؤهلة علميا وعمليا تتصدر العوامل التي أعاقت جهود مثل هذه الوحدات ، ففاقد الشيء لا يعطيه . إذ قد تعاني هذه الوحدات نفسها من خلل في تنظيمها .

ومن زاوية أخرى ، وحيث كانت بعض هذه الوحدات قادرة على انجاز المهام المطلوبة ، لم تكن أصواتها مسموعة ، ولم يتم تنفيذ توصياتها كما يجب ، بسبب المقاومة التلقائية لإحداث تغييرات في التنظيم ، والتي غالبا ما تؤثر في وضع بعض الأشخاص من جهة ، وبسبب ضعف المساندة السياسية لهذه الوحدات من جهة أخرى .

ومن المحتمل أن تكون الظروف الداخلية التي سادت في هذه الوحدات والظروف الخارجية التي أحاطت بها ، أدت إلى احباطها لا لتحفيزها لخلق وتطوير ميزة نسبية لها في التصدي لقضايا التنظيم وحل مشاكله على مستوى الجهاز ككل أو وحدات منه .

٢ ـ أساليب الإدارة :

حاولنا أن نؤكد على أن نوعية العنصر البشري من أهم العوامل التي تحدد وتتحكم في الحصيلة النهائية لمستوى الكفاءة الانتاجية للإدارة ، بصفة عامة . فالسمات الفنية في أي جهاز تتأثر بنوعية العنصر البشري ، ومهما كانت سليمة ، لا تقوم بالمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق الوحدة الإدارية المعنية .

إن نوعية جميع العاملين في جميع المستويات مهمة ، وتؤثر في الأداء النهائي سواء على مستوى وحدة بعينها أو على مستوى الجهاز ككل . ولعل نوعية الأشخاص الذين يشغلون الوظائف القيادية ، وعلى جميع المستويات والقطاعات ، تحدد وبدرجات متفاوتة ، مستوى المقدرة على مزج الموارد المتاحة ـ المادية والبشرية ـ وبالتالي على توجيه أهم عناصر الانتاج ، العنصر البشري ، نحو تحقيق الأهداف المرسومة .

إن ضعف نوعية الأشخاص الذين يشغلون الوظائف القيادية ، وخاصة في المستويات العليا ، له أبلغ الأثر في الحد من فرص الاستفادة من الموارد المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

ولعل المعرفة بأساليب وتقنيات الإدارة الحديثة والرغبة في استعمالها من بين أهم محددات نوعية القيادات الإدارية ، في جميع المستويات والقطاعات .

إن التمييز بين توفير المعرفة بأساليب وتقنيات الإدارة الحديثة والرغبة في استعمالها لدى القيادات الإدارية ، على جانب كبير من الأهمية ، إذ أن امكانات اكساب القيادات الإدارية المعرفة المطلوبة أسهل بكثير من توفير المناخ اللازم لتحفيزهم على استعمالها ، إذ قد يتطلب توفير الرغبة في الاستفادة من تقنيات الإدارة الحديثة ادخال بعض التغييرات و/أو التعديلات في نظم السلطات السائدة وليس ذلك بالأمر الميسور في كثير من الأحوال .

إن تقارير الخبراء ودراسات الندوات والمؤتمرات كلها تظهر أن

المجال يتسع كثيرا لتحسين أساليب الادارة في دول مجلس التعاون . فالمركزية وحصر السلطات وضعف التفويض والمشاركة في اتخاذ القرارات ونقص المعلومات اللازمة ، كلها من ظواهر ضعف الاستفادة من فرص تقنيات وأساليب الإدارة العلمية .

٣ ـ سياسات وقوانين الخدمة المدنية :

تحتاج الحكومة إلى كوادر تتوفر فيها المؤهلات العلمية والعملية اللازمة للقيام بأدوارها المختلفة . وتحدد قوانين الخدمة المدنية القواعد التي تحكم اختيار وتعيين الأفراد اللازمين ، وتنظيم حياتهم الوظيفية فيما بعد . إن قانون الخدمة المدنية ، كأي قانون ، مرآة تعكس أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية معينة . ولكي تبقى هذه القوانين متسقة مع احتياجات المجتمع ، لابد من تعديلها و/أو استبدالها وفقا للظروف المستجدة .

وفي دول مجلس التعاون أجهزة مركزية من مهامها الأساسية الحرص على تطبيق قوانين ونظم الوظيفة العمومية واقتراح تعديلها أو استبدالها وفقا للحاجات المستجدة .

إن وجود جهاز مركزي وقانون للخدمة المدنية وأنظمة لوائح شيء وتنفيذ روح القانون شيء آخر . . إذ بافتراض سلامة قوانين الوظيفة العمومية ، فالهدف من القانون لا يتحقق في ظل جهاز مركزي عاجز عن القيام بدوره المطلوب . فما لم يتوفر للجهاز المركزي الكوادر اللازمة له من جهة ، والسلطات الفعلية والدعم السياسي المناسب

من جهة أخرى ، تبقى قوانين وأنظمة لوائح الوظائف العامة عائقا لا معينا على تطوير القدرة الإدارية .

وإن كانت قوانين وأنظمة ولوائح الوظائف العامة تقوم في نصوصها على مبادىء الجدارة والاستحقاق ، الشخص المناسب للوظيفة المناسبة ، إلا أن تطبيقها ينظم ويعزز مفهوم الضمان الاجتماعي في الوظائف العامة في جميع هذه الدول :

فقد تبين لنا أن نمو العمالة في الحكومة في هذه الدول لم يكن بسبب الحاجات الفعلية لها ، وأن مبدأ وظيفة لموظف لا مبدأ موظف لوظيفة ساد في هذه الدول في ظل سياسات الرفاه الاجتماعي وظله توزيع الدخل والتي كفلت حق الوظائف للمواطنين وغضت النظر عن أهليتهم للقيام بمهام ومسؤوليات الوظائف الموكولة إليهم حتى غدت المواطنة مرادفة للكفاءة .

كما تبين لنا أن غياب معايير موضوعية لتحديد عدد ومستويات الوظائف اللازمة من جهة ، وسهولة نمو الايرادات العامة وعدم توفر ضوابط كافية لتحديد موازانات الوظائف العامة من جهة أخرى ، أدت إلى نمو عدد العاملين أكثر بكثير من الحاجة الفعلية ، مما أدى إلى ظاهرة ما يمكن أن نسميه بالتضخم البيروقراطي .

وكل هذه الظواهر مؤشرات على ضعف القدرة و/أو الرغبة في تطبيق قوانين وأنظمة ولوائح الخدمة المدنية ، بافتراض سلامة نصوصها أصلا .

ولا بد من التذكير بأنه مهما كانت نصوص القانون والأنظمة واللوائح سليمة عند تبنيها ، فإن أثرها النهائي يتوقف على سلامة تطبيقها والقدرة على تكييفها باستمرار لتواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

إن تأمين تكييفها لمواكبة متطلبات تحقيق أهدافها وتطبيقها يتطلبان أفرادا تتوفر لديهم المعارف والمهارات اللازمة للقيام بمهام ومسؤوليات التكييف والتطبيق . وبنفس الوقت ، فإن إجراء التكييف والتطبيق المطلوبين بحاجة إلى مساندة قوية من السلطات ذات العلاقة . فما لم يتوفر لهذه الأجهزة المركزية الكوادر المؤهلة علميا والمدربة عمليا من جهة ، والدعم السياسي الكافي لها من جهة أخرى ، تعجز عن القيام بالمهمة التي قامت من أجلها على الوجه المطلوب ، ففاقد الشيء لا يعطيه .

٤ ـ التخطيط والميزانية :

إن نسيج الترابط والتشابك ، البالغ التعقيد ، بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ، في عمليات التنمية الوطنية ، يتطلب تبني واستعمال التخطيط وسيلة لترشيد رسم السياسات الإنمائية وتخصيص واستعمال الموارد المتاحة .

إن منطلق العصر يتطلب اختراع التخطيط إن لم يكن موجودا .

ويتوقف مدى نجاح التخطيط على مدى سلامة العملية التخطيطية في جميع مراحلها ، إن سلامة تنظيم التخطيط على المستوى القومي

والقطاعي والإقليمي من جهة ، وتوفر المخططين النابهين ، وتأمين أوسع مشاركة ممكنة في إعداد خطط التنمية ، من جهة أخرى ، تتصدر العوامل التي تعزز فرص نجاح التخطيط في تحقيق أهدافه .

إن التخطيط عملية فنية وإدارية وسياسية في آن واحد ، فالقرار النهائي في الموافقة على الخطة واعتمادها هو قرار سياسي . لذا فإن مدى الالتزام السياسي الحقيقي بالتخطيط كمنهج لتعضيد الجهود الانمائية يأتي على رأس العوامل التي تحدد مدى نجاح التخطيط في مساندة الجهود الإنمائية المبذولة في الدولة المعنية .

وكما بينا سابقا ، فالتنمية عملية مجتمعية تراكمية ديناميكية تكاملية ، تؤدي إلى إحداث تغييرات مستمرة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ، لذا فإن نمط التخطيط والخطط الذي من الممكن أن يكون قد نجح نسبيا في مرحلة معينة من مراحل التنمية الوطنية في دولة معينة ، لا يعني بالضرورة استمرار نجاحه في مراحل لاحقة .

وقد تبنت التخطيط ، وأعدت خطة أو أكثر ، بعض دول مجلس التعاون ، إذ بدأت الجهود التخطيطية في الكويت والسعودية في الستينات ، بينما بدأت في عمان منذ النصف الثاني للسبعينات .

وقامت في الدول الثلاث أجهزة مركزية للتخطيط ، فالكويت أقامت في أول الأمر مجلس التخطيط ثم حلت وزارة التخطيط محل المجلس ، والسعودية أقامت في أول الأمر ما عرف بالمجلس الأعلى

للتخطيط ، وفيما بعد تم الغاء المجلس الأعلى للتخطيط وحل محله الهيئة المركزية للتخطيط ، وقد تم ايضا الغاء الهيئة المركزية للتخطيط وحل محلها وزارة التخطيط . أما في عمان ، فيمارس مهام التخطيط فيها مجلس التنمية .

وفي الكويت تم إعداد ثلاث خطط : الأولى مايعرف بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى ١٩٦٧/١٩٦٨ ـ ١٩٧١/١٩٧٢ ، والثانية عبارة عن مشروع خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦/١٩٧٧ ـ ١٩٨٠/١٩٨١ ، والثالثة عبارة عن مشروع الخطة الخمسية ٨٥/٨٦ ـ ٨٩/٩٠ الذي قدمته الحكومة إلى مجلس الامة في ابريل ١٩٨٥ .

ويتضح أن التخطيط في الكويت لم يكن عملية مستمرة إذ توقف بعد الخطة الأولى . كما أن مشروع خطة ١٩٧٦/٧٧ ـ ١٩٨٠/١٩٨١ بقى مشروعا ، وكما سماه البعض خرج ولم يعد .

وفي السعودية تم إعداد وتنفيذ ثلاث خطط والرابعة في مرحلة التنفيذ :

الأولى ١٩٧٠/١٩٧١ ـ ١٩٧٤/١٩٧٥ ، الثانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، والثالثة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ ، والرابعة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ .

وفي عمان تم إعداد وتنفيذ خطة واحدة ، خطة التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، وخطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ في مرحلة التنفيذ .

إن المعلومات التي أتيحت لنا عن التخطيط والخطط في الكويت

والسعودية تتيح لنا إبداء عدد من الملاحظات :

الخطة عبارة عن وثيقة لأهداف محددة ووسائل تحقيقها . وبقدر ما تكون الأهداف واضحة ومحددة ، يمكن اختيار أفضل الوسائل الممكنة لتحقيقها من بين البدائل المتاحة . ويتسع المجا ل لكثير من الغموض في أهداف الخطط التي تم إعدادها في بعض دول المجلس ، ويكاد توزيع الإنفاق العام الرأسمالي يشكل العمود الفقري لعملية التخطيط والخطط فيها .

ومن زاوية أخرى ، تشير التجربة إلى أن إعداد الخطط شيء وتنفيذها شيء آخر . ففي الكويت ذكرنا أنه تم إعداد خطتين ، أما التنفيذ فقضية أخرى ، وربما أفضل ماوصف به التخطيط في هذه الدول ما قاله البعض ،خرج ولم يعد .

وفي السعودية كما في الكويت ، تكاد تعتبر عملية التخطيط منتهية باعداد الخطة وأخذ الموافقة عليها ، وكأن الاعداد والتنفيذ مرحلتان منفصلتان .

ويعتبر التخطيط والميزانية وجهين لعملة واحدة . وبما أن الأفق الزمني للخطة يتعدى السنة ، بينما الميزانية سنوية ، تصبح الميزانية أداة هامة لتنفيذ الخطة السنوية . ومن هنا تنبع أهمية التنسيق بين التخطيط والميزانية لتخصيص الموارد المتاحة واستخدامها بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة . وما لم تكن نظم الميزانية سليمة من جهة ، والكوادر المتاحة لها مؤهلة من جهة أخرى ، يتعذر على الميزانية أن

تشكل معينا وظيفيا لعملية التخطيط .

لذا فإن فرص تحسين أداء التخطيط ، في دول مجلس التعاون ، كما هو في الدول النامية عامة ، مرهونة ، وإلى درجة كبيرة ، بتحسين نظم واجراءات الميزانية من جهة ورفع مستوى العاملين في الميزانية من جهة أخرى .

٥ ـ ضعف مواكبة القدرة الإدارية المتاحة والمطلوبة :

إن استعراضنا لما طرأ على مصادر توليد القدرة الإدارية يشير إلى :

أ ـ لم يؤد نمو حجم العمالة الحكومية إلى نمو مواز في القدرة الإدارية .

ب ـ لم تتطور العوامل التي تؤثر في سمات الإدارة ، الإنسانية والمؤسسية بشكل يتيح رفع كفاءة الإدارة وبالتالي استخداما أفضل للموارد المتاحة .

ومن الممكن تقديم بعض المؤشرات للدلالة على الفجوة بين القدرة الإدارية المتاحة والتي تطلبها تعاظم وتوسع أدوار دول مجلس التعاون خلال الفترة الماضية .

فالتأخير في انجاز العديد من المشروعات الإنمائية ، سواء مشروعات الانتاج المباشر أو مشروعات الهياكل الأساسية والاقتصادية والاجتماعية وارتفاع تكاليفها الفعلية عن التقديرات ، ورداءة نوعية الأعمال المنتهية ، وعدم الاستفادة من كامل المبالغ المخصصة للاستثمارات ، كلها من مظاهر العجز الإداري بسبب

فجوة بين القدرة الإدارية المتاحة والمطلوبة لاعداد وتنفيذ خطط التنمية .

لذا فإن العجز الإداري بصفة عامة والعجز الإداري في الحكومة والقطاع العام والمشترك بصفة خاصة ، يشكل العقبة الرئيسة التي تواجه طموحات دول مجلس التعاون في تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .[1]

---

(١) للوقوف على بعض الافكار الدولية المطروحة حول أهمية دور الإدارة في التنمية والتنمية الإدارية ، انظر : ـ بيير لانديل ـ ميلز ، الإدارة : عامل مقيد للتنمية ، التمويل والتنمية ، الجزء ٢٠/ العدد ٣ سبتمبر ١٩٨٣ ص ١١ ـ١٤ .

ـ ارتورو اسرائيل ، التنمية الإدارية وتنمية المؤسسات ، التمويل والتنمية ، الجزء ٢٠/ العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٨٣ ص ١٥ ـ ١٨ .

الفصل السابع

نحو رفع مستوى كفاءة سياسات وادارة التنمية

يتبين لنا من عرض لانجازات التنمية في دول مجلس التعاون في ظل مواردها المتاحة ، أن التنمية التي تحققت في هذه الدول كانت أقل من التنمية الممكنة ، لو تمكنت من تثمير مواردها المتاحة على أفضل وجه ممكن .

بينا أن ضعف كفاءة سياسات التنمية وضعف نجاعة إدارتها تفسران في المقام الأول ضعف هذه الانجازات .

كما بينا أيضا العوامل التي من الممكن أن تكون قد أدت إلى ضعف كفاءة سياسات وإدارة التنمية ، وبالتالي حدت من جني أفضل الثمار الممكنة من الجهود الإنمائية في ظل الموارد المتاحة خلال الفترة الماضية .

لذا لزام علينا أن نحاول استشراف معالم الطريق نحو رفع كفاءة سياسات وادارة التنمية ، حتى تتمكن هذه الدول من تثمير مواردها المتاحة على أفضل وجه ممكن في المرحلة القادمة .

١ ـ نحو تحسين كفاءة سياسات التنمية

تبين لنا أن دول مجلس التعاون لعبت أدواراً متنامية ومتزايدة في كل ماتحقق فيها من تنمية اقتصادية واجتماعية ، وقد لاحظنا أن

مستويات وتوجهات الإنفاق العام جددت مستويات وتوجهات النشاطات الاقتصادية خارج قطاعات النفط في هذه الدول . وكماهو معروف ، تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في توجيه الاقتصاد في أي دولة بوجه عام ، إلا أنه بسبب العلاقة القوية بين القطاعات النفطية وغير النفطية واعتماد الايرادات العامة لهذه الدول على الايرادات النفطية ، بدرجة كبيرة ، تكتسب السياسة المالية أهمية خاصة في دول مجلس التعاون من جهة أخرى .

ونظراً لصغر حجم سكان معظم هذه الدول وعجز القوى العاملة المحلية عن تلبية جميع احتياجات عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، ولماكان الإنسان محط رحال عمليات التنمية ووسيلتها الرئيسة في آن واحد ، تكتسب السياسات السكانية أهمية خاصة في هذه الدول .

أ ـ السياسة السكانية

بسبب النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه الدول ، نما الطلب على القوى العاملة أسرع بكثير من نمو العرض المحلي منها . وكانت ردة فعل هذه الدول،خاصة في بادىء الأمر تلقائية ، حيث لجأت إلى الاستعانة بالعمالة الوافدة لسدالعجز بين الطلب على القوى العاملة والمعروض منها محلياً .

وأدى التوسع في الطلب على القوى العاملة وازدياد استيراد العمالة لمواجهة التوسع في الطلب إلى نمو سريع في العمالة وعدد السكان على

جدول ٧ ـ ١

نمو القوى العاملة وعدد السكان

معدل النمو السنوي (٪)

	عدد السكان		القوى العاملة	
	١٩٦٠ ـ ٧٠	١٩٧٠ ـ ٨٢	١٩٦٠ ـ ٧٠	١٩٧٠ ـ ٨٢
الدول النامية				
أ . ذات الدخل المنخفض	٢,٣	١,٩	١,٧	٢,ـ
ب . ذات الدخل المتوسط	٢,٦	٢,٤	٢,١	٢,٤
١ ـ المنخفض	٢,٥	٢,٥	١,٩	٢,٤
٢ ـ المرتفع	٢,٦	٢,٣	٢,٣	٢,٣
٢ . دول السوق الصناعية	١,١	٠,٧	١,٢	١,٢
٣ . دول اوروبا الشرقية	١,١	٠,٨	٠,٨	١,١
٤ . دول مجلس التعاون				
١ . عمان	٢,٦	٤,٣	-	-
٢ . السعودية	٣,٥	٤,٨	٣,٣	٤,٧
٣ . الكويت	٩,٩	٦,٣	٧,ـ	٤,٨
٤ . الامارات	٩,٣	١٥,٥	-	-

« بيانات غيرمتوفرة »

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العـالم ١٩٨٤ ، جدول ١٩ ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ وجدول ٢١ ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩

السواء . فكما يتضح من الجدول ٧ ـ ١ ، فإن معدلات نمو السكان والقـوى العاملة في دول مجلس التعـاون فاقت كثيـراً معدلات نمـو السكان والقوى العاملة في جميع مجموعات دول العالم خلال ١٩٦٠ ـ ٧٠ و ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ على السواء .

وكما أدى نمو السكان إلى نمو القوى العاملة في جميع مجموعات دول العالم ، أدى نمو العمالة الوافدة ، في المقام الأول ، إلى النمو السريع في إجمالي السكان وإجمالي القوى العاملة على السواء من جهة ، وإلى زيادة نسب العمالة الوافدة والسكان الوافدين على السواء في معظم دول مجلس التعاون من جهة أخرى .

فكما يتضح من الجدول ٧ ـ ٢ ، ارتفعت نسب قوة العمل الوافدة من ٣٧,١٪ عام ١٩٧١ إلى ٥٧,ـ٪ عام ١٩٨١ في البحرين ، ومن ٨٢,٤٪ عـام ١٩٧٥ إلى ٨٤,٨٪ عـام ١٩٨١ في قـطر ، ومن ٨٤,٦٪ عام ١٩٧٥ إلى ٨٩,١٪ عام ١٩٨٠ في الإمارات ، ومن ٦٩,٨٪ عام ١٩٧٥ إلى ٧٨,١٪ عام ١٩٨٠ في الكـويت ، ومن ٣٣,٩٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤٢,٩٪ عام ١٩٨٠ في السعودية .

وأما في عمان فقد انخفضت هذه النسبة من ٥٣,٦٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤١,٥٪ عام ١٩٧٨ ، وكنسب قوة العمل الوافدة ،فقد ارتفعت نسب السكان الوافدين من ١٨,٣٪ عام ١٩٧١ إلى ٣٢,٪ عـام ١٩٨١ في البحرين ، ومن ٦٣,٧٪ عام ١٩٧٥ إلى ٧١,٨٪ عام ١٩٨٠ في الإمارات ، ومن ٥٢,٥٪ عام ١٩٧٥ الى ٥٨,٣٪ عام ١٩٨٠ في الكويت .

الجدول ٧ ـ ٢
توزيع السكان وقوة العمل
(نسب مئوية)

		السكان		قوة العمل	
		مواطنون	وافدون	مواطنون	وافدون
١ـ البحرين	١٩٧١	٨١,٧	١٨,٣	٦٢,٩	٣٧,١
	١٩٨١	٦٨,-	٣٢,-	٤٣,-	٥٧,-
٢ـ قطر	١٩٧٥	٢٩,٤	٧٠,٦	١٧,٦	٨٢,٤
	١٩٨١	••	••	١٥,٢	٨٤,٨
٣ـ الامارات	١٩٧٥	٣٦,٣	٦٣,٧	١٥,٤	٨٤,٦
	١٩٨٠	٢٨,٢	٧١,٨	١٠,٩	٨٩,١
٤ـ عُمان	١٩٧٥	٨٣,٨	١٦,٢	٤٦,٤	٥٣,٦
	١٩٧٨	••	••	٥٨,٥	٤١,٥
٥ـ الكويت	١٩٧٥	٤٧,٥	٥٢,٥	٣٠,٢	٦٩,٨
	١٩٨٠	٤١,٧	٥٨,٣	٢١,٩	٧٨,١
٦ـ السعودية	١٩٧٥	••	••	٦٦,١	٣٣,٩
	١٩٨٠	••	••	٥٧,١	٤٢,٩

المصدر :

البحرين : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مؤشرات اجتماعية عن البحرين ، ١٩٨٠ ، جدول ١ ـ ٦ ص ٧٥ .

قطر : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ ، جدول ٦ ص ١١ وجدول ٥ ص ١٠ .

الامارات : المستقبل العربي ، العدد ١٩٨٣/٤٥٠، جـدول ١ ـ ص ١٨٨ . والجدول ص٧٧ .

عمان : أرقام السكان ١٩٧٥من المستقبل العربي ـ العدد ٥٠ ـ ١٩٨٣/٤ الجدول ١ ص ١٨٩ .
وأرقـام ١٩٧٨ من world Bank, Report No. 2528 current Economic Position and progress, Oct. 16, 1979, table 1, P. 4

الكويت : من المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٢ جدول ٧٨ ص ٩٥ .

السعودية : من وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ، الجدول ٣ ـ ٤ .

إن ارتفاع نسب السكان الوافدين وما رافقها من تغييرات هامة في الوعاء السكاني كانت نتيجة لغياب سياسات سكانية ، أو نتيجة غير مقصودة لسياسات سكانية لاتتسم بقدر كاف من الوضوح والصواب .

فمن غير المعقول أن يكون واقع الوعاء السكاني الذي يزخر بما يسمى مجتمعات مغتربين حيث تبرز علاقات اجتماعية واقتصادية وتتبلور أنماط سلوكية وقيم ونظرات وعادات وتقاليد ، إن لم يتم التنبه لها والاهتمام بها وتوجيهها ، تهدد بخلق مناخ عام مشحون بتناقضات لاتتسق مع أهداف التنمية الحقيقية ، نتيجة مقصودة لسياسات سكانية واضحة وصائبة في هذه الدول .

فطالما أن هذه الدول لايمكن أن تستغنى عن العمالة الوافدة في المدى المنظور ، فإن حل قضية الوافدين في اطار سياسة سكانية واضحة وصائبة لالبس فيها لايحتاج إلى توكيد .

ولعل من المفيد الاشارة إلى أن تأمين قدر من الاستقرار النفسي والمادي للوافدين لايتيح فرصاً أفضل للوافدين فحسب بل وللدول المضيفة على السواء . ويتطلب تأمين ذلك ، من بين أمور أخرى ، سياسات سكانية واضحة وقوانين إقامة مرنة في اطار هذه السياسات من جهة ، وفي اطار الاحتياجات الفعلية لهذه البلدان من القوى العاملة غير المحلية من جهة اخرى . ومن المفيد أيضا تبني وتنفيذ سياسات وقوانين تتيح تجنيس بعض الوافدين وصهرهم في المجتمع

وذلك بصورة انتقائية تدريجية . وإن بدت تكاليف مثل هذه السياسة الجريئة مرتفعة ، في المدى القصير ، إلا أن عوائدها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد تفوق تكاليفها ، وتجعلها استثماراً مجزئاً ، في المدى الطويل[1] .

ب ـ السياسة المالية[2]

١ ـ الايرادات :

تبين لنا أن حكومات دول مجلس التعاون لم تواجه ، كما واجهت الدول النامية عموما ، صعوبات في تأمين الايرادات العامة لتمويل الزيادات المستمرة في انفاقها الجاري والرأسمالي على السواء . فقد شجعت سهولة الايرادات النفطية هذه الحكومات ليس على توسيع الخدمات الاجتماعية واقامة الهياكل الأساسية فحسب ، بل على ارتياد مجالات الإنتاج المباشر في ظل فائض متزايد في الميزانية العامة .

---

(١) للوقوف على بعض المناقشات والأفكار المطروحة حول اتجاهات السكان والعمال الأجانب في البلدان العربية المنتجة للنفط ، انظر :

نعيم أ. الشربيني ، العمال الأجانب في البلدان العربية المنتجة للنفط ، هل ستستمر اندفاعة التدفق ؟ ، التمويل والتنمية ، المجلد ٢١ /رقم ٤ ، ديسمبر ١٩٨٤ ص٣٤ ـ ٣٧ .

M. sadik. Manpower In The 1980s, A paper submitted to the International Conference on Industrial Development In The Gcc : The Expectations and Realities, Bahrain, 26 - 27 February 1985.

(٢) للوقوف على بعض المناقشات الدولية حول دور السياسة المالية والمفاهيم المختلفة لدى النقدي والكينزيين انظر :

شيتال تشاند ، دور السياسة المالية ، قياسها وتقييم آثارها ، التمويل والتنمية ، المجلد ٢١/ رقم ١ مارس ١٩٨٤ ص ٣٨ ـ ٤١ .

والبعض يوصف هذه الظاهرة بأنها تعود إلى ضعف القدرة الاستيعابية لهذه الدول .

وبسبب سهولة الايرادات لم تول هذه الحكومات الضرائب والرسوم الاهتمام الكافي . صحيح ان الضرائب والرسوم من مصادر الايراد العام ، إلا أن لها ايضا وظائف اقتصادية واجتماعية . وإن لم تكن هذه الدول بحاجة إلى مصادر لإيراداتها العامة بالاضافة إلى المصدر الرئيس ، قطاع النفط ، إلا أن الضرائب من أدوات السياسة المالية الفعالة . فالضرائب وخاصة الضرائب على الدخل الشخصي تعتبر من أبرز التطورات المالية في هذا القرن ، إذ أن الضرائب على الدخل الشخصي وعلى دخل المؤسسات تعطي نظم الايرادات العامة مرونة تحقق وظائف الميزانية العامة بالنسبة لتخصيص الموارد وتوزيعها ، وتعتبر من بين أهم أدوات السياسة المالية التلقائية لتحقيق التوازنات المطلوبة إذا ما جنح الاقتصاد إلى الركود أوالتضخم على السواء .

ولعل من المفيد التذكير بأن كيفية تمويل الإنفاق العام من بين العوامل الهامة التي تؤثر في تنمية روح المسؤولية لدى أفراد المجتمع والرغبة في المشاركة وتحمل المسؤولية .

يمكن القول بصفة عامة : إن قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب المجتمع وحل قضاياه الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً بارزاً في وقاية شرعية النظام وتأمين استقراره .

والشرعية هي حصيلة العلاقة السائدة بين النظام والمجتمع .

فكلما زاد الاعتقاد بان النظام القائم هو أفضل الممكن ، يرتفع مستوى الشرعية وتزداد فرص استقراره .

وبصفة عامة ، يتوقع المجتمع من نظامه السياسي أن يتحمل مسؤولياته ويؤدي المهام المطلوبة منه . وبما أن قدرة النظام على ذلك تؤثر في نظرة المجتمع تجاهه ، فهناك تفاعلاً متبادلاً بين مستوى قدرته على الاستجابة لمطالب المجتمع وحل قضاياه ومستوى شرعيته .

ومما لاشك فيه أن تعاظم وتوسع أدوار دول مجلس التعاون في المجالات التقليدية والإنمائية ساهما في تدعيم الثقة بنظمها ، وشكلا بالتالي مظلات قوية واقية لشرعيتها ، وعززت فرص استقرارها .

وماكان لهذه النظم أن تتمكن من توسيع وتنويع أدوارها وتلبية إحتياجات المجتمع وحل قضاياه لولا مواردها المالية المتزايدة . ولابد من التذكير بأن الموارد المالية التي عززت كفاءة هذه النظم كانت مستقلة عن قدرات النظم الذاتية اللازمة لتأمين الموارد المالية اللازمة وقدرات المجتمع الحقيقية على السواء . إذ لم تتزايد هذه الموارد بفضل نمو أنشطة اقتصادية حقيقية خارج قطاع النفط وفرض ضرائب جديدة ، بل بسبب نمو العوائد النفطية . إذ تكاد تكون الايرادات النفطية مصدر شبه وحيد لايرادات هذه الحكومات سنة بعد سنة . فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن سهولة نمو الايرادات العامة هي التي مكنت هذه الحكومات من تبني وتنفيذ سياسات الرفاه الاجتماعي ، وأنها أسهمت بالتالي في تعزيز ثقة المواطنين بالنظم القائمة ، وبالتالي في شرعيتها واستقرارها . فإذا ما انخفض مستوى الايرادات النفطية

لأي سبب من الأسباب ، يصعب على هذه الحكومات المحافظة على أدوارها في المجالات التقليدية والانمائية ، وتواجه تطلعات وتوقعات المواطنين المتصاعدة حقائق متدنية ، وتنخفض درجة الثقـة بكفاءة النـظم و/أو/كفاءة القـائمين عليهـا أو بكلتيهـما معـا ، وتتعـرض لامتحان قد يصعب اجتيازه بدرجة مقبولة . إن امكانية حدوث ذلك ليست مجرد تحليق فكري ، فبعض هذه الدول واجه هذه المحنة في الماضي القريب .

لذا فإن درجة الاستقرار الداخلي في دول الرفاه النفطي ، دول مجلس التعاون ، تتناسب عكسياً مع نسبة مساهمة عائدات النفط في الايرادات العامة . وبما أن درجة اعتماد هذه الدول على الايرادات النفـطية مـازالت عـاليـة جـدا ، فـإن تحقيق التنميـة الاقتصـاديـة والاجتماعية وما يصاحب ذلك من تطوير مصادر لتوليد الدخل خارج قطاع النفط يتيح لهذه الدول مصادر ذاتية لايراداتها يمكن التحكم فيها . وإن جعلت عائدات النفط دول مجلس التعاون في غنى عن الضرائب ، كمصدر رئيس لايراداتها السنوية في الفترة الماضية ، إلا أن العبر المستقاة من تجارب الماضي تشير إلى أهميتها كأداة من أدوات السياسة المالية الصائبة .

وعلاوة على أهمية الضرائب عامة كمصدر للايرادات العامة ، فإن للضريبة على دخل الفرد وظيفة اجتماعية وسياسية ، من المستحسن عدم اغفالها ، فالمساهمة في تمويل الإنفاق العام ينمي روح المسؤولية ، ويولد الرغبة في المعرفة والمشاركة ، وتشكل بذلك وسيلة هامة من

وسائل تحويل المواطنين اللامبالين بطبيعة البية والعملية السياسية السائدة إلى مواطنيين مشاركين .

٢ ـ الإنفاق العام :

لاحظنا أن نمو الإنفاق الجاري كان بسبب التوسع في الخدمات الاجتماعية الاساسية ، وزيادة الإنفاق على الدفاع والاعانات والتحويلات . ولم تكن هذه الزيادات مستقلة عن سهولة نمو الايرادات العامة . وأدى التركيز المفرط على الرفاه والتوزيع إلى تقليل أو إهمال الحرص على تقديم هذه الخدمات بأقل تكلفة ممكنة .

وليس المطلوب الغاء مجانية الخدمات الاجتماعية ولا زيادة الرسوم ، أو الغاء توفير سلع استهلاكية اساسية بأسعار مدعومة ، بل المطلوب ترشيد توفيرها واستعمالها ، أي توفيرها بتكلفة أقل وترشيد استعمالها من قبل المنتفعين .

أما مسألة رفع كفاءة الإنفاق العام الرأسمالي فقضية أخرى . فقد ازداد الإنفاق العام الرأسمالي بسبب زيادة الإنفاق على الهياكل الأساسية من جهة ، وزيادة ارتياد هذه الحكومات مجالات الانتاج المباشر ، سواء أكانت المشروعات مملوكة كليا أم جزئيا من قبل هذه الحكومات ، من جهة أخرى .

وفي خلال الفترة الماضية نظرا للمناخ الذي ساد « إما الآن وإما لن تتحقق أبدا » لم تحرص هذه الحكومات ، كما ينبغي ، على اختيار مشروعات الهياكل الأساسية حسب الأولويات واحتياجات الانتاج

المباشر من جهة ، كما لم تحرص على تقليل تكلفة هذه الهياكل من جهة أخرى .

وقد تم إقامة عدد من الهياكل الأساسية ، كالكورنيشات والجسور المعلقة دون روابط قوية لها بالنسبة لمتطلبات زيادة الانتاج ، بل أدوات إلى زيادة الاستهلاك . لذلك ينبغي على هذه الحكومات ان تهتم في البنى الأساسية من زاويتين : الأولى ، أن تكون لتنشيط الانتاج لا لزيادة الاستهلاك ، والأخرى اقامتها بأقل تكلفة ممكنة .

وفيما له علاقة بالاستثمار في مجالات الانتاج المباشر ، فقد أقامت هذه الحكومات العديد من المشروعات في مجالات اقتصادية مختلفة بهدف تنويع مصادر الدخل ، وتخفيف الاعتماد على مصدر ناضب وشبه وحيد ، النفط .

وفي اختيار هذه المشروعات ، لم تحظ حسابات التكلفة والعائد الاقتصادي والاجتماعي بموجب تسعير الموارد المستعملة حسب تكاليف الفرص البديلة لكل منها بالاهتمام الكافي ، بل في كثير من الأحيان دون الحرص على تحقيق عائد منها تحت ستار العائد الاجتماعي .

ففي المرحلة القادمة يقتضي الأمر زيادة الاهتمام بالعائد الحقيقي لهذه المشروعات . لذا فإن أدوات التحليل ومعايير الاختيار يجب استعمالها واحتساب التكلفة والعائد بدقة في اطار واضح للأولويات في ضوء الواقع والأهداف المنشودة . ويذكر أن الصادرات غير النفطية

لا تشكل سوى نسبة بسيطة من إجمالي صادرات هذه الدول ، ولا تكفي لتغطية وارداتها التي كانت تزداد أسرع من الصادرات . لذا فإن كفاءة الاستثمار في هذه المشروعات تتطلب تحويـل الايرادات النفطية ، والتي تتحقق عمليا من تحويل الثروة النفطية إلى دخل ، إلى أصول منتجة في الداخل أو الخارج حسب أولويات ومعايير واضحة ومحددة لا لبس فيها ، بحيث إما تؤدي إلى تخفيض الاستيراد (لتقليل الحاجة إلى النقد الأجنبي) وإما إلى زيادة الصادرات (لزيادة كسب النقد الأجنبي) في أنشطة تضمن تدفق أعلى عـائد ممكن من هـذه الاستثمارات .

لذا تكتسب مسألة اختيار المشـروعات أهميـة خاصـة في المرحلة القادمة .

٢ ـ نحو تطوير قدرة إدارة التنمية :

تبين لنا في الفصل السابق أن نمو العمالة الحكومية في دول مجلس التعاون لم يصاحبها نمو مواز في القدرة الإدارية مما أدى إلى بروز فجوة بين مستوى القدرة الادارية المطلوبة لمواجهة متطلبات توسع وتعاظم أدوار هذه الدول ، ومستويات القدرة الإدارية المتوفرة فيها فعلا . وقد اتضح لنا أن السبب في ذلك يعود ، في المقام الأول ، إلى ضعف اتساق سمات الإدارة الإنسانية والمؤسسية ، مع متطلبات استخدام مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

لذا يثور السؤال : كيف يمكن بناء وتطوير إدارة ذات قوة ذاتية

تلقائية قادرة على التكيف باستمرار ومواجهة تحديات متطلبات دور الـدولـة في المجـالات التقليـديـة ومجـالات التنميـة الاقتصـاديـة والاجتماعية ؟
يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير العوامل التي تتحكم في سمات الإدارة الإنسانية والمؤسسية .

أ ـ السمات الإنسانية :

يزداد الاعتراف بين صانعي السياسات الإنمائية ومخططي التنمية والمهتمين بقضاياها الفكرية والعملية . إن نوعية العنصر البشـري تحـدد ، وإلى درجة كبيـرة ، مستوى الانتـاجية وتفسـر ، في المقام الأول ، الفـروقات بـين البلدان المتشابهـة في الـظروف السيـاسيـة والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لمستويات التنميـة التي تمكنت من تحقيقها .

إن التوكيد على أهمية العنصر البشري ، لا يعني بالضرورة ان توفر نوعية معينة من العنصر البشري في الادارة ، يؤدي الى رفع الكفاءة الانتاجية بشكل آلى . ان الحوصلة النهائية للسمات الانسانية التي تؤثر في مستوى الكفاءة الانتاجية للفرد تتحدد بتفاعل مستوى مقدرته على ورغبته في العمل المجزي . وبوجه عـام ، تتولـد المقدرة عـلى العمل من تفاعل المعارف والمهـارات والقيم والمقدرة عـلى مواصلة التعلم وصوغ المواقف ازاء العمل والتغيير التي يكتسبها الاشخاص من التعليم ، الـرسمي وغـير الـرسمي ، ومن التـدريب والخبـرة

العمليـة . وتتوقف الـرغبـة في العمـل عـلى منـاخ العمـل المـادي والاجتمـاعي . وتؤثر في هـذا المناخ السمـات المؤسسية (الفنيـة) المتعلقة بالهيكل التنظيمي وأساليب الادارة والسياسـات ، خاصـة المتعلقة بقواعد تنظيم الـوظائف بصفـة عامـة ، وبالحـوافز بصفـة خاصة .

وقد تبين لنا سابقا انخفاض مستوى التعليم وقصور التدريب في هذه الدول ، بما يعني أن المقدرة على العمل المتاحة أقل من متطلبات القيام بمهام ومسؤوليـات الوظـائف المسندة إلى العـاملين في أجهزة ومؤسسات هذه الحكومات . لذا يتطلب رفع مستوى المقـدرة على العمل وتحسين التعليم والتدريب بصفة عامة [1] .

إن تحسين التعليم والتدريب لا يعني بالضرورة مجـرد مزيـد من التعليم و/أو التدريب بغض النظر عن نوعه . فأي وظيفة تتطلب مهارات ومعارف وقدرات محددة ، مـا لم تتوفـر في الشخص الذي يشغلها يصعب عليه القيام بمهامها وتحمل مسؤولياتها على أفضل وجه ممكن . فليس كل خريج من المدرسة الثانوية أو من الجامعة يكون بالضرورة مؤهلا للوظيفة التي يشغلها .

إن مستوى المقدرة على العمل مهم بالنسبة لجميع العاملين . إلا أن درجـة أهمية مستـوى المقدرة عـلى العمل تتبـاين حسب طبيعـة

---

(١) للوقوف على بعض الافكار الدولية المطروحة حول أهمية نوعية التعليم أنظر : ستيفن ب . هاينمان ، تحسين نوعية التعليم في البلدان النامية ، التمويل والتنمية ، المجلد ٢٠/ رقم ١ مارس ١٩٨٣ ـ ص ١٨ ـ ٢١ .

ومستوى الوظيفة . ولعل مستـوى المقدرة عـلى العمل لمن يشغلون الوظائف القيادية ، وعلى جميع المستويات ، جديرة باهتمام خاص . إذ ان مستوى المقدرة المتاح لهؤلاء يحدد ، وإلى درجة كبيرة ، مستوى الكفاءة المتاح لتخصيص واستعمال الموارد المتاحة لتحقيق الاهداف المنشودة ، فإذا كان ضعف مستوى المقدرة على العمـل لدى جميـع العاملين يكمن وراء تعثر الجهود الانمائية في دول المجلس ، كما في الدول النامية عامـة ، فإن ضعف مستـوى المقدرة عـلى العمل لمن يشغلون الوظائف القيادية له أبلغ الأثر .

إذ تعاني جميع دول مجلس التعاون ، وبدرجات متفاوتة من شحة نسبية في الأشخاص الذين يمكن أن يشغلوا الوظائف القيادية اللازمة لقيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . فالمتوفر من هؤلاء أقل بكثير من المطلوب ، مما أدى ، في أغلب الأحيان ، إلى اسناد وظائف قيادية لمن لا تتوفر لديهم المؤهلات العلمية المطلوبـة لهـا . ومن المتوقـع أن يزداد الـطلب على هؤلاء الأفـراد في الفتـرة القادمة . وما لم تتمكن هذه الدول من التصدي لهذه المشكلة بشكل فعال ، فإن الهوة بين العرض والطلب ستتسع ويزداد العجز الإداري تبعا لذلك مما يضعف فرص تثمير هذه الدول لكامل مواردها المتاحة نحو تحقيق أهدافها في التنمية .

إن التعليم والتدريب من العوامل التي تحدد مقدرة الأشخاص على العمل المجزىء، إلا أن ذلك لا يعني أن مزيدا من التعليم يمكن أن يؤدي ، بشكل آلي ، إلى مزيد من المقدرة على العمل . فلا بد من

تحقيق حد أدنى من الاتساق بين المهارات والمعارف والقيم والقدرات على صوع المواقف ومواصلة التعليم التي يمكن ان يكتسبها الأشخاص من فرص التعليم المتاحة ومتطلبات عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبافتراض الحد الأدنى من الاتساق بين سياسات ومناهج التعليم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل مسيرة التنمية في هذه الدول ، فقد اختل هذا التوازن فيما بعد ولم تعد المعارف والمهارات التي يكتسبها الأشخاص من فرص التعليم المتاحة مرتبطة بقدر كاف ، بمتطلبات إعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إذ بقيت سياسات ومناهج التعليم في معزل ، تقريبا ، عن الاحتياجات الفعلية التي زادت وتنوعت فيما بعد .

لذا فإن تحقيق قدر مقبول من التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية جدير بمزيد من الاهتمام في المرحلة القادمة . ويتطلب تحقيق هذا الهدف معرفة أنواع ومستويات المعارف والمهارات والقدرات اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وأنواع ومستويات مناهج وبرامج التعليم التي يمكن أن يكتسب المتلحقون بها المهارات والمعارف والقدرات المطلوبة . إن حل طرفي هذه المعادلة الهامة والصعبة في آن واحد ، لا يتم بالتمني ولا بسياسات وقرارات مناسبات بل يحتاج إلى دراسات ميدانية جادة يتم في ضوئها رسم السياسات واتخاذ القرارات . ومما لا شك فيه أن القيام بهذه المهمة ليس بالأمر اليسير إلا

أن العائد منها ، على المدى الطويل ، يجعل الجهود والموارد التي يمكن أن تتطلبها هذه المهمة استثمارا مجزئا .

إن الدعوة إلى الاهتمام بنوعية العاملين لا تعني أنها لم تحظ بأي اهتمام بعد . فقد ازداد ادراك مجلس التعاون ، وبدرجات متفاوتة ، بأهمية تحسين نوعية العاملين خلال الفترة الماضية . فقد انشأت معاهد للادارة العامة من مهامها توفير فرص التدريب لموظفي هذه الدول إلا أن المجال يتسع كثيرا لزيادة فاعلية هذه المؤسسات . فقد ركزت هذه المؤسسات جهودها على تدريب موظفين من المستوى الوسط فما دون ، بينما لا تحظى برامج تدريب القيادات الإدارية بالاهتمام الذي تستحقه .

إن قيام هذه المؤسسات بعقد برامج تدريب شيء . وأما تحقيق مثل هذه البرامج لأهدافها فمسألة أخرى . فهذه البرامج مازالت لا تخلو من الضعف . فالمجال يتسع كثيرا لتحسين تصميمها وتنفيذها .

إن توفر المقدرة لدى المؤسسات المعنية بالتدريب لمعرفة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وتصميم وتنفيذ البرامج القادرة على تلبية هذه الاحتياجات من جهة أخرى ، من شأنه أن يحسن مستوى إعداد وتنفيذ هذه البرامج ، ويؤدي بالتالي إلى زيادة العائد منها . ولعل شحة الأشخاص المؤهلين علميا وعمليا من بين أهم العوامل التي حدت من مقدرة هذه المؤسسات على القيام بالمسؤوليات ، والمهام الموكولة اليها على أفضل وجه ممكن .

ب ـ السمات المؤسسية :

ذكرنا سابقا أن المجال يتسع كثيرا لتحسين التنظيم وأساليب الإدارة وسياسات وقوانين الوظائف العامة والتخطيط والميزانية في دول مجلس التعاون . ولا نضيف شيئا جديدا إذا أشرنا إلى أهمية تأمين اتساق هذه العوامل ، التي تؤثر في سمات الادارة المؤسسية ، مع متطلبات أدوار هذه الدول في المجالات التقليدية والإنمائية ، باستمرار .

فأهمية هذه العوامل معترف بها ولا تحتاج إلى توكيد . والدول المعنية ليست بحاجة إلى تذكيرها بأهمية معرفة مواطن الضعف فيها ، والعمل على علاجها لتمكين الادارة من استعادة نجاعتها ، بل إنها بحاجة إلى رسم معالم طريق واضح نحو تحقيق الهدف .

لا توجد اجابات جاهزة ، فثمت على الدوام اختيارات صعبة بسبب اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ومع ذلك فمن الخطأ الفادح أن ننفي امكانات الاستفادة من التجارب الدولية في التنمية الإدارية ، إذ وان كانت لا توجد قواعد جاهزة فإن التحدي الكبير الذي يواجه المهتمين بالتنمية الادارية يكمن في المقدرة على تكييف وتطبيق المبادىء العامة على الظروف الخاصة . إن مواجهة هذا التحدي هي نقطة الانطلاق إلى العمل المثمر .

لقد ازداد مؤخرا الاهتمام بترشيد الإنفاق العام في دول مجلس التعاون بسبب انخفاض العائدات النفطية . وقد أدى إلى زيادة

اهتمام البعض منها بالإصلاح الاداري لاستخدام مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

لذا نوجز بعض الدروس المستقاة من التجارب العالمية في الإصلاح الاداري علها تغير الطريق أمامها[1] .

١ ـ نسيج الترابط والتشابك بين النظام الإداري والنظام الاجتماعي السائد :

إن الاعتراف بالتفاعل المتبادل بين النظام الإداري ككل والنظام الأوسع ، النظام الاجتماعي السائد من جهة ، وبين أجزاء النظام الإداري من جهة اخرى ، يعزز قدرة القائمين على الاصلاح الاداري على تحديد نطاقه ومداه بالنسبة لإمكانات إحداث التغير المطلوب .

إن القناعة بأن النظام الإداري ليس جهازا مستقلا ، بل يتكون من أجزاء مترابطة ومتفاعلة ، وأن النظام ككل جزء من نظام أشمل ، لا يعني بالضرورة أن الاصلاح غير ممكن إلا في اطار مجمل العلاقات الاجتماعية ولا ينفي إمكانية الاصلاح الجزئي .

إن التوكيد على التفاعل المتبادل بين أجزاء النظام الإداري وبين النظام الإداري والنظم الأخرى يهدف إلى لفت نظر القائمين على

---

(١) طرحت هذه الدروس في ندوة حول الاصلاح الاداري في المغرب ، الرباط ١١/٢٩ ـ ١٩٨٢/١٢/١ . انظر محمد صادق ، « التجربة الدولية في الاصلاح الاداري وآفاق التنمية الوطنية في المغرب » ، المملكة المغربية ، مجلة الشؤون الادارية ، السنة الأولى ، العدد الأول ، يناير ١٩٨٣ ص ٤٧ ـ ٧٧

الاصلاح ، سواء كان جزئيا أو شاملا ، إلى أهمية آخذه في الحسبان في اختيار الاستراتيجية المناسبة .

وقد يفيد التنويه بأن الاصلاح الإداري ، شاملا كان أو جزئيا ، يجب أن يقوم على أساس دراسات تحليلية تبين مواطن الضعف والخلل وأسبابه في الوضع القائم . إذ بعد التعرف على مواطن الضعف والخلل في الوضع القائم يثور السؤال حول نطاق الاصلاح شاملا أو جزئيا . فالتغيير المطلوب لا يحدث بمجرد معرفة عيوب الأوضاع القائمة في الجهاز الإداري .

فلا بد من اكتساب عناصر من داخل الجهاز الإداري ومن خارجه تكون نواة للاصلاح وتلتزم بأهدافه ونتائجه .

٢ ـ الاصلاح الإداري كجهد واع من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الوطنية :

يرى البعض من المهتمين بقضايا الاصلاح الإداري أن ثمرات الجهود التي يمكن أن تبذل لتحقيق الاصلاح الإداري تكون ضعيفة ، إن أثمرت أصلاً ، مالم تكن جزءاً من جهود ترمي إلى إحداث تغييرات سياسية واجتماعية أشمل . كما يرى البعض الآخر امكانية إحداث الاصلاح الإداري بربطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فما لايدرك كله لايترك كله .

إلا أن إمكانية جني ثمار مقبولة بربط الاصلاح الإداري بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوقف على وعي القيادات المسؤولة

عن رسم السياسات الإنمائية وإعـداد وتنفيذ مخـططاتها بـأهمية دور الإدارة فيها .

٣ ـ أهداف واضحة ومحددة ، معايير للكشف عن التقدم وترسيخ تقليد النهج العلمي :

إن غموض أهداف الاصلاح الإداري ، من جهة ، وعدم توفر معايير واضحة لمعرفة مدى التقدم على طريق الاصلاح الإداري ، من جهة أخرى ، يحدان من فرص نجاح هذه الجهود . لذا فإن توضيح الهدف وتطوير مؤشرات ، نوعية وكمية ، للدلالة على مدى التقدم ، يزيد من فرص نجاح الجهود المبذولة في الاصلاح الإداري .

كما تتوقف ثمرات الجهود المبذولة في الاصلاح الإداري على مدى صحة وكفاية المعلومات . إذ لايجوز أن يقوم الاصلاح الإداري على أساس ردات فعل ارتجالية قد تؤدي إلى مضاعفات أسوأ من المرض الذي استهدفه الاصلاح . لذا لابد من تبني واستعمـال الأسلوب العلمي في جميع مراحل الاصلاح الإداري . وهذا يتطلب ترسيخ تقليد النهج العلمي في الاصلاح الإداري .

٤ ـ القيادات العامـل الحاسم في فـرص نجاح الاصـلاح الإداري

لايتم الاصـلاح الإداري بشكل آلي بمجـرد اجراء الـدراسـات والتعرف على مواطن الضعف واقتراح الحلول لمعالجتها . إن الاقتناع بأهمية وضرورة الاصلاح أولا ومن ثم تحديد نطاقه والوقت المناسب له

واحتواء العقبات التي يمكن أن تحول دون وضعه موضع التنفيـذ ، تتـطلب قيادة ذات كفـاءة عاليـة ونظرة مستقبليـة مقتنعة بـأهداف المجتمع والاصلاح الإداري . وقـد تكون هـذه القيادة من داخـل الجهاز الإداري أو من القيادة السياسية .

إن نوعية القيادة التي توكل اليها مهمة الاصلاح الإداري ، تحدد وإلى درجة عالية ، فرص نجاح أوفشل الجهود التي يمكن أن تبذل لتحقيق الاصلاح الإداري .

٥ ـ توجيه الجهود الرامية إلى التنمية الإدارية :

ان الهدف النهائي من الاصلاح الاداري هو رفع كفاءة الأجهزة المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبما أن مسؤوليـات ومهام هـذه الأجهزة تتـوسع وتتنـوع باستمـرار بسبب عمليات التنمية الوطنية ، فإن الحاجة تدعو إلى تأمين اتساق كفاءتها مع متطلبات المسؤوليات والمهام الموكولة إليها بصفة مستمرة .

لـذا يثور السؤال : هـل من الأفضل تـوجيه جهـود الاصـلاح الإداري إلى الأجهزة التنفيذية ، أو إلى إقامة وتطوير أجهزة قادرة على تحقيق الاصلاح الإداري بصفة مستمرة ؟

بمـا أن الاصلاح الاداري عمليـة مستمرة ، فمن الـواضـح أن الحاجة تدعو إلى إقامة وتـطوير أجهـزة قادرة عـلى إحداث التغيـير المـطلوب في الأجهزة التنفيـذية . إلا أن ذلـك يجب ألا يعني وقف

الجهود الرامية إلى اصلاح الأجهزة التنفيذيـة إلى أن تقوم الأجهـزة القادرة على تولي مهمة الاصلاح .

وهذا يعني تحقيق نوع من التوازن بين الجهود الموجهة الى الادارات التنفيذية وتلك الموجهة الى الأجهزة المختصة بالتنمية الادارية .

٦ ـ العنصر البشري هو المفتاح الأساسي :

التنمية الوطنية عملية مجتمعية ، الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسة .

فتحديث الزراعة وإقامة وتطوير صناعات تحويلية وتحسين وتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة في مجالات محو الأمية والتعليم والرعاية الصحية الأولية ، وما يصاحب ذلك من توسع وتنـوع في فرص التعليم المجزىء ، وزيادة الكسب المادي وتبديل في هيكـلي الانتاج واليد العاملة من جهة ، ومايرافق ذلك من تبديل من مفاهيم ونظرات وتقاليد وعادات ومواقف وتطلعات الأفراد من جهة أخرى ، تتـطلب إدارة ذات قوة مـرنة متفهمـة لتوجيـه قيادة مسيـرة التنمية والتحكم في نظمها وسرعتها واحتواء الآثار غير المقصودة التي يمكن أن تصاحب مسيرتها .

بينا أن الكفاءة الانتاجية سواء على مستوى النظام الإداري ككل ، أو على مستوى أجزاء منه تتوقف على « السمات الفنية » و « السمات الإنسانية » . أن يرى العنصر البشري حاجة النظام إلى تحسين سماته الفنية لرفع كفاءته ، معقولة ومقبولة ، أما أن ترى السمات الفنية

للنظام حاجتها إلى تحسين نـوعية العنصـر البشري ، فغـير معقول ولامقبول ، وحتى الكمبيوتـر التي نعقد عليـه آمالاً كبيـرة لتحسين مستوى كفاءة الإدارة فإن سر قوته في انهاء « بالغة الغباء » وتحتاج إلى إنسان ذكي ليستثمر غباءها في خدمة الإدارة .

إن نوعية العنصـر البشري المتـاح للاجهـزة العاديـة ولمؤسسات وشركات القطاع العام بمثابة البنية الأساسية لها . ومالم يتوفر العنصر البشري المطلوب ، كما ونوعاً ، تضعف البنية الأساسية . لذا فإن تـوفير البنيـة الأساسيـة يستحق أن يتصدر أولـويـات استـراتيجيـة الاصلاح الاداري .

وإن كـان العنصر البشـري ، بصفة عـامة ، ينبغي أن يتصـدر أولويات استراتيجية الاصلاح الإداري ، فإن توفير القيادات النابهة لمواجهة تحديات مسؤوليات ومهام عمليات التنمية الوطنية ينبغي أن تحظى بأولوية خاصة في استراتيجية الاصلاح الإداري .

٧ ـ الالتزام السياسي الحقيقي :

مهما كانت سياسات واستراتيجيات الاصلاح الإداري سليمة ، فإن ثمار الجهود المبذولة مرهونة ، وإلى درجة كبيرة ، بمدى الالتزام السياسي الحقيقي بها .

إن الالتزام السياسي الحقيقي لايعني مجرد الالتزام اللفظي ، أو الموافقة على البرنامج وتوفير الموارد اللازمة له ، بل قبول التغييرات التي يمكن ان يتطلبها الاصلاح بما في ذلك التغييرات في سلوك القيادة

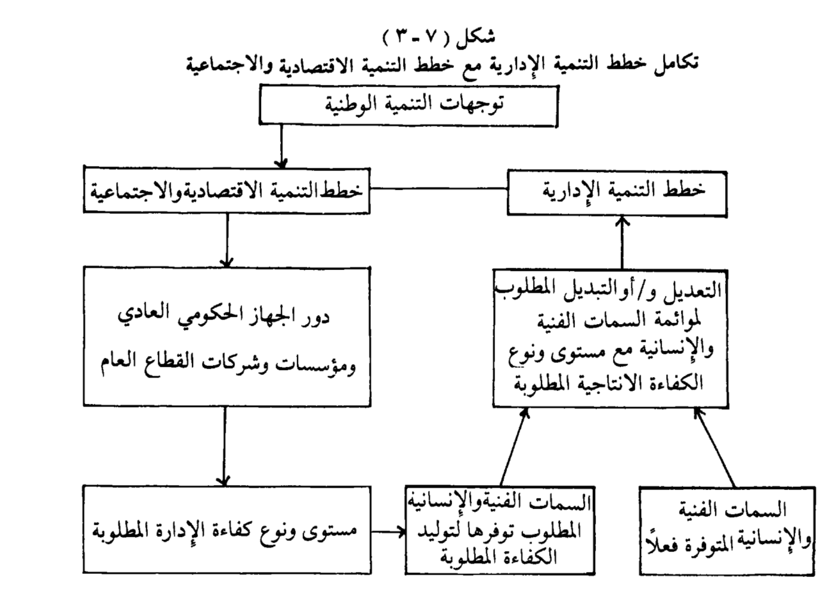
السياسية ذاتها . فمالم يتمتع الاصلاح الإداري والقيادات القائمة عليه بالالتزام السياسي الحقيقي ، فإن فرص النجاح تبقى ضئيلة إن وجدت .

يذكر أننا ملنا إلى الاعتقاد بامكانية إحداث الاصلاح الإداري دون الانتظار إلى اصلاح أشمل يتناول مجمل العلاقات الاجتماعية بربطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فكما يستدل من الشكل (٧ ـ ٣) فإن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتم تصميمها في إطار توجهات التنمية الوطنية تحدد مسؤوليات ومهام الجهاز الحكومي العادي والقطاع العام . وبمقارنة مصادر توليد كفاءة الجهاز (عناصر السمات الفنية والإنسانية) المتوفرة فعلاً مع اللازمة لرفع كفاءة الإدارة إلى المستوى المطلوب ، يتم التعرف على التعديلات و/أو التغييرات اللازم إحداثها . وفي ضوء هذه المعرفة يجري وضع خطة للاصلاح الإداري تكون جزءاً من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد حرصنا على التوكيد على أهمية وعي والتزام القيادات بالاصلاح الإداري كشرط ضروري من شروط نجاحه . إذ أن توفر درجة عالية من الالتزام السياسي الحقيقي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد لايعني بالضرورة نفس درجة الالتزام ـ إن وجد اصلاً ـ بالاصلاح الإداري . وهنا يكمن تناقض ، قد يبدو غريباً لأول وهلة . ويمكن توظيف مثل هذا التناقض لصالح الاصلاح الإداري وبالتالي لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

شكل (٧ - ٣)

تكامل خطط التنمية الإدارية مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية



فقد بينا سابقاً أن كفاءة دور الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تسهم في رفع درجة الثقة بالنظام السياسي وقياداته وتعزز شرعيته .

فإذا تكونت قناعة كافية ، لدى القيادات السياسية بأهمية دور الاصلاح الإداري في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي في تعزيز الثقة بالنظام السياسي السائد ، ففي الغالب ، أنها ستكون أكثر التزاماً بالاصلاح المطلوب .



الفصـل الثـامـن

مجلس التعاون والطريق الى تعزيز مسيرة التنمية

كانت ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست ـ البحرين وقطر والإمارات وعمان والكويت والسعودية ـ في مايو ١٩٨١ تجسيداً لتقليد التعاون بين هذه الدول وتزايد ادراكها باهمية وفوائد التعاون والعمل المشترك بينها في إرساء قواعد الأمن والاستقرار في المنطقة من جهة ، وفي تعزيز قدراتها على مواجهة تحديات تحقيق أهـدافها في التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـةبـأسـرع وقت ممكن ، من جهـة أخرى .

وقد انطلقت مسيرة التعاون والعمل المشترك بين هذه الدول من المجال الاقتصادي . ففي الشهـر التالي لـولادة المجلس ، وضعت الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في الرياض في ٨ يونيو ١٩٨١ وتمت موافقة المجلس الأعلى عليها في ١١ نوفمبر ١٩٨١ . وقد تم البدء في تطبيق هذه الاتفاقية في مجالات تحرير التجارة والنقل البري والبحري وممارسة النشاط الاقتصادي اعتباراً من ١ مارس ١٩٨٣ ، كما تم إقامة مؤسسة الخليج للاستثمار برأسمـال (٢١٠٠) مليون دولار ومقرها الكويت ، في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٣ .

إن قصر الأفق الزمني لقيام مجلس التعاون من جهة ، وحداثـة تجـربة التعـاون والعمل المشتـرك في المجـال الاقتصـادي من جهـة

أخرى ، لايسمحان بتقويم مدى تقدم المجلس نحو تحقيق الأهداف التي قام من أجلها بصفة عامة ، كما لايسمحان بالحكم على أثر تطبيق الاتفاقية الاقتصادية في بعض المجالات في هذا الوقت المبكر .

لهذا ، لعل محاولة استشراف بعض معالم الطريق إلى جني أفضل الثمار الممكنة من التعاون والعمل المشترك بين هذه الدول ، أفضل مما يمكن أن تقدمه هذه الدراسة .

من الناحية المؤسسية ، إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية نوع من التجمع الإقليمي . لذا من المفيد التعرف على بعض أهم العوامل الأساسية التي يمكن ان تعزز فرص نجاح التعاون الإقليمي عامة ومدى توفرها و/أو امكانات توفيرها في اطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

١ ـ مفهوم الإقليم

بصفة عامة ، يمكن النظر إلى الإقليم من منظارين : الأول في اطار الدولة الواحدة والآخر في اطار تجمع بين دولتين أو أكثر .

ففي اطار الدولة الواحدة ، يتعلق مفهوم الإقليم بوحدة جغرافية أصغر من الرقعة الجغرافية للدولة . لذا يتولد مفهوم الإقليم في اطار الدولة الواحدة من خلال عملية تجزيئية للرقعة الجغرافية للدولة . ويتوقف عدد الأقاليم التي يمكن أن تقيمها أي دولة على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال إقامة الأقاليم من جهة وعلى عدد من العوامل المتشابكة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ،

من جهة أخرى . وأما مفهوم الإقليم في إطار دولتين أو أكثر ، فيتولد من خلال عملية تجميعية للرقعة الجغرافية لدولتين أو أكثر .

وكما سيتبين لنا فيما بعد ، لابد من توظيف كلا المفهومين ، في اطار تكاملي ، فيما له علاقة بمحاولة التعرف على بعض معالم الطريق إلى تعزيز فرص نجاح التعاون والعمل المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢ ـ مدى توفر شروط نجاح التعاون بين دول المجلس

هل يكفي توفر العامل الجغرافي، قرب أو جوار دولتين من دول منطقة جغرافية واحدة ، لارساء قواعد تعاون إقليمي حقيقي بينها ؟

وإن كان العامل الجغرافي من العوامل الأساسية لقيام تعاون بين دولتين أوأكثر ، إلا أنه شرط غير كاف . فالواقع حافل ليس فقط بانعدام التعاون ، بل وفي العداوة والخصومة بين دول متجاورة في منطقة جغرافية واحدة .

تتعزز فرص نجاح التعاون الإقليمي بتوفر عاملين آخرين بالاضافة إلى توفر العامل الجغرافي ، يتعلق العامل الأول بتوفر سمات مشتركة بين دول التجمع الإقليمي ، ويتعلق العامل الآخر بأهداف مشتركة بينها تسعى إلى تحقيقها .

ولعل العامل السياسي من بين أهم الأسس المشتركة التي تحدد ، وإلى درجة كبيرة ، فرص نجاح تعاون إقليمي حقيقي ، فالعبر التي يمكن أن تستخلص من تجارب مختلف نماذج التعاون الإقليمي في

مختلف مناطق العالم تشير بوضوح إلى أن العوامل السياسية تتصدر المعوقات الرئيسة التي تحد من مدى نجاح التعاون الإقليمي الحقيقي . إن توفر تماسك سياسي حقيقي لاظاهري ، شرط أساسي لدفع عمليةالتعاون الإقليمي وتأمين استمرار انطلاقها في الاتجاه الصحيح .

إن التوكيد على أهمية العامل السياسي في دفع عملية التعاون الإقليمي وتطويرها لاينفي بالضرورة إمكانات أي تعاون مثمر في ظل غياب الحد الأدنى من تجانس القواعد السياسية بين دول التجمع الإقليمي ، كمالايعني أن تقوية التماسك السياسي من خلال شكل من أشكال التكامل أو الاندماج السياسي يجب أن تسبق عملية التعاون في المجالات الأخرى .

فمن الممكن أن تنطلق عملية التعاون الإقليمي من المجال الاقتصادي ، وتعبد الطريق إلى مراحل التماسك السياسي . ولكن لابد من الاشارة إلى أنه قد يصعب الاستمرار في توسيع وتعميق التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية ، ومختلف المجالات الأخرى دون عمل مواز نحو إرساء وتطوير قواعد التماسك السياسي .

إن وحدة اللغة والدين وتشابه التراث والعادات والتقاليد والروابط الاجتماعية بالاضافة للموقع الجغرافي تشكل رصيداً قوياً لقيام وتطوير تعاون مثمر بين دول مجلس التعاون . كماأن التشابه في الهيكل الاقتصادي وفي عوامل الوفرة والندرة للموارد الطبيعية والبشرية والتقارب في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

وصغر الحجم النسبي وحداثة الاستقلال السياسي لمعظم دول المجلس من جهة ، والتطلع إلى ارساء قواعد الأمن والاستقرار في المنطقة ، وإلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأسرع مايمكن ، من جهة أخرى ، تشكل حوافز قوية لإقامة وتطوير تعاون مثمر بينها .

٣ ـ الثمار المرجوة من التعاون بين دول المجلس

يذكر أن هذه الدراسة توصلت إلى أن التنمية التي تحققت في كل من دول مجلس التعاون كانت أقل من التنمية الممكن تحقيقها لو تمكنت هذه الدول من الاستفادة من مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة خلال الفترةالماضية . ويذكر أيضا أن هذه الدراسة خلصت إلى أهمية اعادة توجيه مسيرة التنمية في هذه الدول بشكل يتيح لها تحقيق ، أفضل عائد ممكن من مواردها المتاحة في المرحلة القادمة .

من المؤمل أن يؤدي التعاون بين دول المجلس إلى رفع كفاءةمواردها المتاحة مما يتيح جني ثمار أفضل لكل منها على حدة ولمجموعها كوحدة واحدة . فكيف يمكن تحقيق هذا الأمل ؟

إن حجم السكان من جهة ، ومستوى دخل الفرد من جهة أخرى ، يحددان حجم القوة الشرائية وبالتالي حجم السوق المتوفر في الدولة .

فحجم السكان من العوامل التي تحدد حجم الطلب على السلع

والخدمات من جهة ، كما تحدد حجم القوة العاملة اللازمة لمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى ، وكلما زاد الطلب زاد حجم الوحدات التي تنتج السلع وتوفر الخدمات ، وكلما زادت بالتالي فرص خفض تكاليف انتاج السلع وتوفير الخدمات ، أي كلما زادت فرص تحسين كفاءة استغلال الموارد المتاحة . ومن هنا تنبع أهمية عدد السكان كمعيار للحجم .

وباستثناء السعودية ، وكما يستدل من الجدول ٨ ـ ١ تعتبر دول مجلس التعاون صغيرة الحجم نسبياً ، على أساس معيار حجم السكان أو المساحة على السواء .

فقد بلغ مجموع سكان دول المجلس ١٥,٠٧٢ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٨٣ : منها ١٠,٤ مليون نسمة في السعودية ، و ٤,٦٧٢ مليون نسمة في بقية الدول الخمس والتي تراوح عدد السكان في كل منها بين ٠,٢٨١ مليون نسمة في قطر ، و ١,٧ مليون نسمة في الكويت .

ولا يقتصر الفرق بين السعودية وبقية دول المجلس على حجم السكان بل يتعداه إلى المساحة أيضا . فبينما مجموع سكان خمس من دول المجلس (البحرين وقطر والإمارات وعمان والكويت) يساوي ٤٥٪ من سكان السعودية ، فإن مساحة هذه الدول الخمس تساوي فقط ١٩,٣٪ من مساحة السعودية .

ويتضح لنا من الجدول ٨ ـ ١ عدم اتساق الخارطة السكانية مع

الخارطة الجغرافية ، حيث تراوحت كثافة السكان بين ٤ نسمة في عمان و ٣٩١ نسمة في البحرين و ٦ نسمة على مستوى الدول الست ككل عام ١٩٨٣ .

جدول (٨ ـ ١)

السكان والمساحة

الدولة	عدد السكان (مليون ، منتصف ١٩٨٣)	المساحة (الف كم^{2})	الكثافة عدد السكان / ١ كم^{2}
البحرين	٠,٣٩١	١	٣٩١
قطر	٠,٢٨١	١١	٢٦
الامارات	١,٢	٨٤	٤
عمان	١,١	٣٠٠	٤
الكويت	١,٧	١٨	٩٤
السعودية	١٠,٤	٢١٥٠	٥
المجموع	١٥,٠٧٢	٢٥٦٤	٦

المصدر : عدد السكان والمساحة من ، البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ . جدول ١ ص ١٧٥ وجدول ص ٢٣٢ .

الكثافة تم احتسابها من قبل الباحث (الأرقام مقربة إلى أقرب واحد صحيح) .

وكما يستدل من الجدول (٨ ـ ٢) يتمتع الفرد في كل من دول المجلس بقوة شرائية مرتفعة نسبياً ، إلا أنه بالرغم من ارتفاع القوةالشرائية للفرد في هذه الدول ، فإن حجم القوة الشرائية المتوفرة في كل منها ، وبالتالي حجم السوق ، يعتبر صغيراً نسبياً ، باستثناء السعودية ، فيما له علاقة بإقامة بعض الصناعات والاستفادة من مزايا الحجم الكبير . فبينما بلغ مجموع اجمالي الناتج القومي في دول المجلس الست ٢٠١٩٧٦ مليون دولار كان اجمالي الناتج القومي للسعودية وحدها ١٢٧١٩٢ مليون دولار ، أي أن حجم القوة الشرائية للسعودية يساوي ٦٣٪ من اجمالي حجم القوة الشرائية لدول المجلس الست ، و ١٧٠٪ من اجمالي القوة الشرائية لبقية دول المجلس .

يتضح لنا من العرض السابق صغر حجم دول المجلس ، باستثناء السعودية ، من جهة ، وضعف اتساق الخارطة الاقتصادية مع الخارطة السياسية من جهة أخرى . وهذا الواقع يشكل فرصة وتحدياً في آن واحد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . أما الفرصة فمن السهل بيانها ، وأما مواجهة التحدي فتكمن في مقدرة مجلس التعاون على الاستفادة من الفرص المتاحة للتعاون المثمر بين دول المجلس ، وجني أفضل عائد ممكن من مواردها المتاحة .

إن ضم الأسواق المحلية الست في سوق إقليمية واحدة يوسع نطاق السوق المتاحة ويولد سوقاً ذات قوة شرائية كبيرة لاتتيح فقط إقامة صناعات ذات حجم كبير بل وتعزز فرص منع التكرار والتنافس

بين الأسواق المحلية . فكما هو معلوم ، فقد انتهجت هـذه الدول سياسات مماثلة لتنويع مصادر الدخل فيها ، واقامت مجمعات صناعية ضخمة خاصة في مجال الصناعات البتروكيماويـة . فالتعـاون يتيح فرصاً أفضل للتنسيق والتكامل وتغليب التعاون عـلى التنافس بـين الصنـاعات القـائمة حـاليـاً ، أو الصنـاعـات التي يمكن أن تقـوم مستقبلاً .

جدول (٨ ـ ٢)
الناتج القومي الاجمالي ١٩٨٣

الدولة	اجمالي الناتج القومي (مليون دولار) ١٩٨٣	نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي (دولار)
البحرين	٤١٠٩,٤١	١٠٥١٠
قطر	٥٩٦٠,٠١	٢١٢١٠
الامارات	٢٧٤٤٤,٠٠	٢٢٨٧٠
عمان	٦٨٧٥,٠٠	٦٢٥٠
الكويت	٣٠٣٩٦,٠٠	١٧٨٨٠
السعودية	١٢٧١٩٢,٠٠	١٢٢٣٠
المجموع	٢٠١٩٧٦,٤٢	١٣٤٠١

المصدر : تم احتساب اجمالي الناتج القومي على أساس عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج القومي حسب البيانات الواردة في البنك الدولي ـ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، ملحق مؤشرات التنمية في العالم ، الجدول ١ ص ١٧٥ والجدول ص ٢٣٢ .

ومن زاوية أخرى ، فإن التشابه في الاستيراد والتصدير من جهة ، وضيق الأسواق المحلية من جهة أخرى ، يضعفان القوة التفاوضية لهذه الدول مع العالم الخارجي . لهذا فالسوق الإقليمي يتيح فرصا أفضل لهذه الدول لتقوية مراكزها في التجارة الخارجية ، التصدير والاستيراد على السواء ، والحصول على شروط أفضل للتبادل التجاري مع العالم الخارجي . ولا تقتصر فوائد التعاون على فرص التكامل بين مشروعات الانتاج المباشر ، في مجالات الصناعة وغيرها ، ومشروعات الهياكل الأساسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك مشروعات الخدمات ، بل تتعداها إلى مجالات الابتكارات والتكنولوجيا . فكما هو معروف تتجه الابتكارات والتطورات التكنولوجية نحو الوحدات الكبيرة . لذا فإن امكانات التقدم على طريق الابتكارات وتطوير التكنولوجيا تتعزز بالتعاون الإقليمي .

ومن المؤمل أن يؤدي التعاون بين دول مجلس التعاون ، ومن خلال ما يترتب من علاقات سياسية واقتصادية مع بقية الدول العربية ودول العالم ، إلى حشد أفضل للموارد المتاحة لدول المجلس ، وتحسين كفاءة تخصيصها واستخدامها في اطار الأهداف التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها . ومن شأن ذلك أن يحول الانجاز الممكن في اطار الموارد المتاحة إلى انجاز فعلي ، ويتيح مزيدا من اتساق الخارطة الاقتصادية مع الخارطة السياسية ، ويدفع إلى توسيع وتعميق التعاون والعمل المشترك بين هذه الدول ، ويؤدي إلى مزيد من التماسك السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

إلا أن ذلك لا يمكن أن يحدث تلقائيا . فالنتائج النهائية لمشروع التعاون تتوقف على مدى سلامة إعداد وتنفيذ هذا المشروع .

٤ ـ نحو الطريق إلى جني أفضل الثمار الممكنة : سياسات ووسائل وسبل التعاون :

أشرنا سابقا إلى النظر إلى مفهوم الإقليم من منظارين : الأول تجزيئي في اطار الدولة الواحدة ، والآخر تجميعي في اطار تجميع دولتين أو أكثر .

وكما هو معلوم فالتنمية المتوازنة لاتعني فقط بالتوازن بين القطاعات بل بتحسين توزيع ثمار التنمية ليس فقط بين الافراد والفئات بل وبين الجهات أيضا . وكما هو معروف ، يوجد تباين بين أقاليم العديد من الدول بالنسبة لمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت فيها ، حيث يوجد في داخل الدولة الواحدة أقاليم متقدمة وأخرى متأخرة نسبيا . ولا يعود السبب في هذه الفروقات إلى تباين مهم في عوامل الوفرة ، أو الندرة النسبية في الموارد الطبيعية بين هذه الأقاليم ، بل إلى عوامل عديدة متفاعلة ، ولعل سياسات وخطط التنمية التي اتبعتها مثل هذه الدول ، من بين أهم العوامل ، إن لم تكن أهمها جميعا .

ففي أغلب الأحيان لا يحظى البعد المكاني بالاهتمام الكافي في سياسات وخطط التنمية في الدول النامية بصفة عامة . وبسبب إهمال البعد المكاني أو ضعف الاهتمام به يتم توطين العديد من مشروعات

التنمية في بعض الأقاليم ، بينما لا يتم توطين مشروعات ذات شأن كبير ، إن تم أصلا ، في بقية الأقاليم . ومن الطبيعي أن تتقدم الأقاليم التي تحظى بنصيب وافر من الاستثمارات العامة أكثر من بقية الأقاليم الأقل حظوة ، وتصبح أكثر جاذبية لمزيد من استثمارات القطاع الخاص ، مما يتيح مزيدا من التقدم وارتفاع مستويات المعيشة في الأقاليم المحظية ، وتتسع الفجوة التنموية بين هذه الأقاليم وبقية أقاليم الدولة الواحدة .

إن الفروق في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة والتي لا تعود ، في المقام الأول ، إلى فروق مهمة بين الأقاليم في الهبات الطبيعية ، بل بسبب اهمال البعد المكاني في سياسات التنمية وخططها ، وإن كانت تؤدي إلى يادة النمو في المدى القصير ، إلا أنها تعيق فرص استغلال كامل الموارد المتاحة وتحول دون تحويل التنمية الممكنة إلى انجازات فعلية ، في المدى الطويل .

وقد تنامى مؤخرا ادراك المهتمين بقضايا التنمية بأهمية تحقيق قدر من التوازن بين مختلف الأقاليم لتعزيز فرص تحقيق أفضل عائد ممكن من الموارد المتاحة وفي إطار هذا الادراك ازداد الاهتمام بالتخطيط الإقليمي كوسيلة لتقليل التباين بين مختلف الأقاليم وتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بينها , .

تبين لنا وجود فروق بين دول المجلس بالنسبة لمعايير حجم السكان والمساحة والقوة الشرائية والشوط الذي قطعته كل منها على طريق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتوقف احتمالات تقليص أو توسيع الفوارق بين هذه الدول ، في المقام الأول ، على الخيارات التي يختارها مجلس التعاون لتوجيه التنمية في دوله .

إن خيار عدم التخطيط على مستوى دول مجلس التعاون ككل ، والاعتماد على آليات السوق لتخصيص الموارد المتاحة هو أحد الخيارات التي يمكن للمجلس أن يختارها . فما الذي يمكن أن يؤدي إليه هذا الخيار بالنسبة لتذويب ، أو تركيز بعض الفروق القائمة حاليا ؟

إن الاعتماد على آليات السوق واطلاق كامل الحرية لرأس المال و/أو العمالة ، يؤدي بصفة عامة ، إلى توجه عوامل انتاج السلع وتوفير الخدمات من الأماكن حيث الانتاجية الحدية لهذه العوامل منخفضة إلى تلك الأماكن التي تتمتع بميزات نسبية معينة وانتاجية حدية مرتفعة . ونظرا للفوارق الحالية بين دول المجلس من المحتمل أن تؤدي الحرية المطلقة لانتقال رأس المال و/أو العمالة إلى زيادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الأماكن التي تتمتع بميزات نسبية على حساب الاماكن الأخرى . وإن كان هذا الخيار قد يتيح عائدا أفضل للعمالة أو لرأس المال في المدى القصير ، إلا أنه لا يؤدي إلى تحقيق التوازن المطلوب بين المدى القصير والطويل من جهة ، كما يعمق الفوارق بين هذه الدول ، بدلا من تقليصها ، من جهة أخرى . إذ أن توطين المشروعات في مثل هذه الحالة لا يتم على أساس التكلفة والعائد من الموارد في اطار دول المجلس ككل من جهة ، وفي اطار

التكاليف والعوائد في المدى القصير والطويل من جهة أخرى .

وبما أن مجلس التعاون يصبو إلى تحقيق تنمية متوازنة ، قطاعيا ومكانيا ، تتيح تحسين توزيع ثمارها بين الأفراد والفئات والجهات على السواء ، فخيار الاعتماد كليا على آليات السوق لا يتسق والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها . فما الخيار الأكثر موائمة لتمكين المجلس من التوجه نحو الطريق إلى تحقيق تنمية متوازنة قطاعيا ومكانيا ؟

إن القول : إن خيار الاعتماد على آليات السوق واطلاق كامل الحرية لانتقال العمالة ورأس المال من مكان لآخر داخل دول المجلس قد يؤدي إلى زيادة الميزة النسبية لبعض من دول المجلس ، وتوسيع الفروق بينها لا يعني بالضرورة شطب هذا الخيار نهائيا ، بل التبصر في كيفية استخدامه بشكل يتيح الاستفادة من ايجابياته ، وتجنب سلبياته وآثاره غير المقصودة .

فإذا كان البعض من دول المجلس يتمتع حاليا بميزات نسبية قد تجذب مزيدا من العمالة ورأس المال ، فالمطلوب خيار لا يتيح فقط تعزيز الميزات النسبية الموجودة حاليا في بعض دول المجلس بل وأيضا خلق ميزات نسبية في الدول الأخرى .

لذا ينطوي هذا الخيار على تنظيم وتوجيه انتقال رأس المال والعمالة في اطار سياسة واضحة تأخذ بعين الاعتبار البعدين المحلي والإقليمي من جهة ،والتكلفة والعائد في المدى القصير والمدى الطويل من جهة اخرى .

الشكل (٨ ـ ١)

العلاقة بين البعد المكاني والقطاعي في اطار

خطة لدولة الإمارات العرية المتحدة

الاقليم (الدولة)	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القوين	رأس الخيمة	الفجيرة	خطة القطاع على مستوى دولة الامارات
الزراعة						مشروع ١		
الصناعة	مشروع ٢							
الصحة								
التعليم								
الخطة المحلية								الخطة العامة على مستوى دولة الامارات

ويمكن الاستفادة من نهج التخطيط الإقليمي على مستوى كل من دول المجلس وعلى مستوى دول المجلس ككل لجني أفضل الثمار الممكنة من مثل هذه السياسة .

يبين الشكل (٨ ـ ١) كيف يمكن للتخطيط الإقليمي أن يحقق الربط المطلوب بين البعدين المكاني والقطاعي في دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال لا الحصر .

يتضح من الشكل (٨ ـ ١) أن إعداد الخطط القطاعية يمكن أن يتم في اطارين :

الأول : ترابط وتشابك أي قطاع مع بقية القطاعات على مستوى كل إمارة .
والآخر : تشابك وترابط القطاعات على مستوى الدولة ككل .

فالمشروع الجديد (١) في مجال الزراعة في إمارة رأس الخيمة ، وإن كان جديدا ، لا يعتبر مشروعا منفصلا بل كجزء من خطة القطاع الزراعي في دولة الإمارات من جهة ، وكجزء من خطة الإمارة من جهة أخرى .

كما أن المشروع الجديد (٢) في مجال الصناعة في إمارة أبو ظبي ، وإن كان جديدا ، فهو ليس مشروعا منفصلا عن خطة القطاع الصناعي في دولة الإمارات من جهة وخطة الإمارة من جهة أخرى .

وبنفس المنطق يمكن أن ينظر إلى إقامة أي مشروع جديد أو

إحداث أي تغير على أي مشروع قائم في أي مجال من المجالات .

وكما في حالة الدولة الواحدة يتم إعداد الخطط القطاعية في كل من دول المجلس في اطارين : الأول تنسيق القطاعات في خطة محلية ، والآخر تنسيقها في خطة عامة على مستوى دول المجلس ككل الشكل (٨ - ٢) .

وكما في حالة إعداد الخطط المحلية ، فتوطين أي مشروع جديد ، أو إحداث أي تغيير على مشروع قائم في أي مجال من المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، لا يتم بمعزل عن خطة القطاع في الدولة المعنية من جهة ، وخطة القطاع على مستوى دول المجلس ككل من جهة أخرى .

ويتضح من ذلك أن الخطط المحلية على مستوى كل دولة من دول المجلس يجب أن تتم في اطار الخطة العامة .

ولابد من التذكير بأن مجرد تبني وإعداد الخطة العامة والخطط المحلية في اطار نهج التخطيط الإقليمي لا تؤدي تلقائيا إلى تحقيق أهدافها المنشودة . فالنتائج النهائية لمثل هذه الخطط مرهونة بمدى سلامة إعدادها وتنفيذها . ولكي يأتي التخطيط الإقليمي بثماره المرجوة يحتاج إلى قدر كاف من المعلومات عن واقع وأولويات التنمية والموارد الطبيعية والمالية والبشرية في كل من دول المجلس ومقدرتها على تحليل استخدام هذه المعلومات في الخطة العامة والخطط المحلية على السواء .

الشكل (٨ - ٢)

العلاقة بين البعد المكاني والقطاعي في

اطار خطة عامة لدول المجلس

القطاع / الاقليم (الدولة)	البحرين	قطر	الامارات	عمان	الكويت	السعودية	مستوى دول المجلس
الزراعة							
الصناعة							
التعليم							
الصحة							
الخطة المحلية							الخطة العامة

ويذكر أن ضعف حصاد التنمية في كل من دول مجلس التعاون يعود ، في المقام الأول ، إلى ضعف كفاءة تخصيص واستعمال مواردها المتاحة وأن ضعف كفاءة سياسات وإدارة التنمية من بين أهم العوامل التي حدت من كفاءة تخصيص واستخدام هذه الموارد خلال الفترة الماضية ، كما أن فرص نجاح هذه الدول في تخصيص واستخدام مواردها المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة في ضوء مواردها المتاحة وواقع وأولويات التنمية فيها في المرحلة القادمة ، مرهونة في المقام الأول ، على فرص نجاح هذه الدول في تحسين كفاءة سياسات وإدارة التنمية فيها .

ويذكر أيضا أن كفاءة سياسات وإدارة التنمية تتوقف على التفاعل المتبادل بين الأفراد والمؤسسات والسياسات .

لذا فإن مسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون ، بما في ذلك تبني نهج التخطيط الإقليمي ، ستتعزز بالاهتمام بالأفراد والمؤسسات والسياسات على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى المجلس على السواء .

الملحق الاحصائي

محتويات الملحق

جدول رقم

جدول رقم (١) / تطور انتاج النفط العالمي

السنة	الانتاج العالمي: مليون برميل يوميا	الانتاج العالمي: التغير السنوي ٪	انتاج اوبك: مليون برميل يوميا	انتاج اوبك: التغير السنوي ٪	انتاج اوبك: نسبة من الانتاج العالمي	انتاج دول مجلس التعاون: مليون برميل يوميا	انتاج دول مجلس التعاون: التغير السنوي ٪	انتاج دول مجلس التعاون: نسبة من الانتاج العالمي	انتاج دول مجلس التعاون: نسبة من انتاج اوبك
١٩٧٣	٥٨,١١	٠٠	٣١,٠٠	٠٠٠	٥٣,٣٣	١٣,٠٣	٠٠	٢٢,٤٢	٤٢,٠٣
١٩٧٤	٥٨,٢١	٠,١٧	٣٠,٧٣	(,٨٧)	٥٢,٧٩	١٣,٥١	٣,٦٨	٢٣,٢١	٤٣,٩٦
١٩٧٥	٥٥,٢٤	(٥,١٠)	٢٧,١٩	(١١,٥٢)	٤٩,٢٢	١١,٦٣	(١٣,٩٢)	٢١,٠٥	٤٢,٧٧
١٩٧٦	٥٩,٨٧	٨,٣٨	٣٠,٨٣	١٣,٣٩	٥١,٤٩	١٣,٥٧	١٦,٦٨	٢٢,٦٧	٤٤,٠٢
١٩٧٧	٦١,٩٤	٣,٤٦	٣١,٢٧	١,٤٣	٥٠,٤٨	١٣,٩٧	٢,٩٥	٢٢,٥٥	٤٤,٦٨
١٩٧٨	٦٢,٦٦	١,١٦	٢٩,٨١	(٤,٦٧)	٤٧,٥٧	١٣,٠٧	(٦,٤٤)	٢٠,٨٦	٤٣,٨٤
١٩٧٩	٦٤,٩٨	٣,٧٠	٣٠,٩٣	٣,٧٦	٤٧,٦٠	١٤,٦٧	١٢,٢٤	٢٢,٥٨	٤٧,٤٣
١٩٨٠	٦٢,٣٥	(٤,٠٥)	٢٦,٩٥	(١٢,٨٧)	٤٣,٢٢	١٤,٠٦	(٤,١٦)	٢٢,٥٥	٥٢,١٥
١٩٨١	٥٨,٢٦	(٦,٥٦)	٢٢,٤٩	(١٦,٥٥)	٣٨,٦٠	١٣,١٧	(٦,٣٣)	٢٢,٦١	٥٨,٥٦
١٩٨٢	٥٥,١٧	(٥,٣٠)	١٨,٥٠	(١٧,٧٤)	٣٣,٥٣	٩,٢١	(٣٠,٠٧)	١٦,٦٩	٤٩,٧٨
١٩٨٣	٠٠٠	٠٠	١٧,٤٧	(٥,٥٧)	٠٠	٧,٩٤	(١٣,٧٩)	٠٠	٤٥,٤٥

( ) تغير سالب / المصدر . تم اعداد هذا الجدول على اساس البيانات الواردة في petroleum Economist , March 1984, table p.120

جدول رقم (٢) / تطورانتاج النفط في دول مجلس التعاون
(مليون برميل يوميا)

السنة	السعودية	الكويت	الامارات	قطر	عمان	البحرين	المجموع
١٩٧٣	٧,٥٩٦١٧٨	٣,٠٢٠٤	١,٥٤٨٣٥٦١	٠,٥٧٠	٠,٢٩٢٩	...	١٣,٠٢٨
١٩٧٤	٨,٤٧٦٩٣١	٢,٥٤٦١٣٩٧	١,٦٧٨٧٧٥٣	٠,٥١٨٤	,٢٩٠٥	...	١٣,٥١٤
١٩٧٥	٧,٠٧٥٤٣٨٣	٢,٠٨٤٢	١,٦٩٥٠٩٤١	٠,٤٣٧٦	٠,٣٤٠٢٦	...	١١١,٦٣٣
١٩٧٦	٨,٦٦٠٠٧٤٥٢	٢,١٥١٢٧٦٧	١,٩٤٧٤٣٥٦	٠,٤٩٨٦٦٣٠١	٠,٣٦٦٥٦	...	١٣,٥٦٥
١٩٧٧	٩,١٩٩٨٩٠٤	١,٩٦٩	٢,٠١٤٥٤٧	٠,٤٤٤٦	٠,٣٤١٨٠٨	...	١٣,٩٦٩
١٩٧٨	٨,٣٠١١٠٩٥	٢,١٣١٤	١,٨٣١٥٨٦٣	٠,٤٨٦٧٠	٠,٣١٤٢٩٥٨٩	...	١٣,٠٦٥
١٩٧٩	٩,٥٣٢٤٣٢٨	٢,٥٠٠٣٠١٣	١,٨٣١٠٩٥٨	٠,٥٠٨١٣	٠,٢٩٥٤٦٥	...	١٤,٦٦٧
١٩٨٠	٩,٩٢٧٦٢٤٦	١,٦٦٨٢٥٧٥	١,٧٠٨٦٤٩٣	٠,٤٧٢٧١٥	.,٢٨٣٦٣٨	...	١٤,٠٦١
١٩٨١	٩,٨٠٨٠٠٠	١,١٢٩٧٠١٣	١,٥٠٢٠٩٥٨	٠,٤١٥٢٠٢٧	٠,٣١٩	...	١٣,١٧٤
١٩٨٢	٦,٤٨٣٠٠٠	٠,٨٢٤٣٠١٣٦	١,٢٤٩٠٧٦٢	٠,٣٣٢	٠,٣٢٤٥	...	٩,٢١٣
١٩٨٣	٥,٠٦٣٦٤٣٨	١,٠٧٥٥٤٧٩	١,١١٩٨٩٥٨	٠,٣٠٠٤٠٨	٠,٣٧٦٥٨	...	٧,٩٣٦

.. معلومات غير متوفرة

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (١)

جدول رقم ٣

مساعدات التنمية الرسمية (مليون دولار امريكي)

المجموعة / السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣*	المجموع
١ ـ دول مجلس التعاون							
السعودية	٥٤٦٤	٤٢٣٨	٥٩٤٣	٥٦٦٤	٤٠٢٨	٣١٩٦	٢٩٢٥٣
الكويت	٩٧٨	٩٧١	١١٤٠	١١٥٤	١١٦٨	٩٩٥	٦٤٠٦
الامارات	٨٨٥	٩٧٠	٩٠٩	٨١١	٤٠٢	١٠٠	٤٠٧٧
قطر	١٠٥	٢٩١	٢٧٠	٢٥٠	٥٠	٢٢	٩٨٨
مجموع دول مجلس التعاون	٧٤٣٢	٦٤٧٠	٨٢٦٢	٧٨٧٩	٥٢٤٨	٥٠٣٣	٤٠٧٢٤
٢ ـ مجموع دول أوبك**	٨١٣١	٧٦٥٢	٩٥٩٠	٨٥٢٤	٥٨٩١	٥٤٧٤	٤٥٢٦٢
٣ ـ مجموع دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)	١٩٩٩٢	٢٢٨٢٠	٢٧٢٦٧	٢٥٥٤٢	٢٧٧٣٠	٢٧٤٥٨	١٥٠٨٠٩
اجمالي اوبك ومنظمة التعاون والتنمية	٢٨١٢٣	٣٠٤٧٢	٣٦٨٥٧	٣٤٠٦٦	٣٣٦٢١	٣٢٩٣٢	١٩٦٠٧١

* تقديرات اوليه ** تشمل نيجيريا ، الجزائر ، فنزويلا ، ايران ، العراق ، ليبيا ، السعودية ، الامارات العربية المتحدة وقطر .

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥ ، جدول ١٨ ، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

جدول رقم (٤) الايراد العام والأنفاق العام

(ملايين وحدات العملة المحلية ، السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر)

السنة	الايراد العام				الانفاق العام			الفائض العجز
	الجاري	المنح	الرأسمالي	الاجمالي	الجاري	الاستثمار	الاجمالي	
١ ـ البحرين								
١٩٧٤	١١٥,٣	٢,٢		١١٧,٥	٣٨,٢	٢٨,٨	٦٧,-	٥٠,٥
١٩٧٥	١٢٩,-	—		١٢٩,-	٦١,٦	٥٠,٧	١١٢,٣	١٦,٧
١٩٧٦	١٨٦,٤	٠,٣		١٨٦,٧	٧٨,٤	١١٢,٥	١٩٠,٩	٤,٢-
١٩٧٧	٢٢٧,٤	٢٧,٧		٢٥٥,١	١٠٠,٢	١٤٢,٣	٢٤٢,٥	١٢,٦
١٩٧٨	٢٤٧,٥	٢٦,٤		٢٧٣,٩	١٣٧,-	١٤٨,٣	٢٨٥,٣	١١,٤-
١٩٧٩	٢٧٧,٩	٢٦,٤		٣٠٤,٣	١٥٦,٨	٩٧,٧	٢٥٤,٥	٤٩,٨
١٩٨٠	٣٨٨,٥	٥٦,٨		٤٤٥,٣	١٩١,٦	١٢٥,٢	٣١٦,٨	١٢٨,٥
١٩٨١	٤٧٦,٦	٥٨,٣		٥٣٤,٩	٢٣٠,٩	١٤٧,٦	٣٧٨,٥	١٥٦,٤
متوسط الفترة	٢٥٦,١	٢٤,٧		٢٨٠,٨	١٢٤,٣	١٠٦,٦	٢٣٠,٩	٤٩,٩
معدل النمو السنوي				٢٤,٢	٢٩,٣	٢٦,٣	٢٨,١	

٢ ـ قطر

السنة	الايراد العام				الانفاق العام			الفائض
	الجاري	المنح	الرأسمالي	الاجمالي	الجاري	الاستثمار	الاجمالي	العجز
١٩٧٥				٧١٣٥	٣٢٢٤	١٢٠٩	٤٤٣٣	٢٧٠٢
١٩٧٦				٨٩٢٧	٣٧٧٥	٢٠٣٤	٥٨٠٩	٣١١٨
١٩٧٧				٨١٥٤	٤٢٩٦	٣٠٢٢	٧٣١٨	٨٣٦
١٩٧٨				٨٢٢٥	٣٩٣٦	٢٥٣٦	٦٤٧٢	١٧٥٣
١٩٧٩				١٢٠٩٠	٥٨٤٣	٢٤٣٠	٨٢٧٣	٣٨١٧
١٩٨٠				١٩٠٠٤	٧٦٧٧	٣٢٦٠	١٠٩٣٧	٨٠٦٧
١٩٨١				١٩٢٤٣	١١١١٣	٣٦٣٠	١٤٧٤٣	٤٥٠٠
١٩٨٢				١٣٦٧١	٧٥٥٢	٥٠٦٧	١٢٦١٩	١٠٥٢
متوسط الفترة				١٢٠٥٦,١	٥٩٢٧	٢٨٩٨,٥	٨٨٢٥,٥	٣٢٣٠,٦
معدل النمو السنوي				٩,٧	١٢,٩	٢٢,٧	١٦,١	

٣ ـ الامارات

١٩٧٣	١٧,١	٤٠٢,٧	—	٤١٩,٨	٣٣٠،٦	٧٢,٨	٤٠٣,٤	١٦,٤
١٩٧٤	٢٠,٥	٧٧٩,٥	٠,١	٨٠٠,١	٥٦٩,٠	١٦٩,٧	٧٣٨,٧	٦١,٤
١٩٧٥	٥١,٠	١٧٢٢,٤	٠,٢	١٧٧٣,٦	٨٨٦,٧	٢٨٩,٦	١١٧٦,٣	٥٩٧,٣
١٩٧٦	٩٥,٤	٣٠٠٥,٩	٠,١	٣١٠١,٤	١٤٥٥,٢	٧٢٥,٠	٢١٨٠,٢	٩٢١,٢
١٩٧٧	٢٥٨,٨	٥٧٣٦,٦	—	٥٩٩٥,٤	٤٣٦٣,٤	٧٧٧,١	٥١٤٠,٥	٨٥٤,٩
١٩٧٨	٢٠٣,٥	٦٧٨٠,٣	—	٦٩٨٣,٨	٦٢٦٨,١	٥٣٩,٢	٦٨٠٧,٣	١٧٦,٥
١٩٧٩	٢٥٢,٥	٨٦١٠,٠	—	٨٨٦٢,٥	٧٤٩٨,٠	٦٣٤,٣	٨١٣٢,٣	٧٣٠,٢
١٩٨٠	٢٦٩,١	١٧٣٣٩,١	—	١٧٦٠٨,٢	١٢٣١١,٢	١٠٢١,٢	١٣٣٣٢,٥	٤٢٧٥,٧
١٩٨١	٢٠١,١	٢٢٢٥٩,٠	—	٢٢٤٦٠,١	١٧٤١٨,٠	١٢٤٨,٠	١٨٦٦٦,٠	٣٧٩٤,١
متوسط الفترة	١٥٢,١	٧٤٠٣,٩	—	٧٥٥٦,٠	٥٦٧٧,٨	٦٠٨,٥	٦٢٨٦,٣	١٢٦٩,٧
معدل النمو السنوي				٦٤,٥	٦٤,١	٤٢,٦	٦١,٥	

٤ عمان

السنة	الايراد العام				الانفاق العام			الفائض / العجز
	الجاري	الرأسمالي	المنح	الاجمالي	الجاري	الاستثمار	الاجمالي	
١٩٧٣	٦٥,٠	—	٣,٥	٦٨,٥	٦٢,٢	٢٩,٥	٩١,٧	٢٣,٢-
١٩٧٤	٣٠٣,٢	—	٨,٣	٣١١,٥	١٨٦,٥	١٤٢,٨	٣٢٩,٣	١٧,٨-
١٩٧٥	٣٥٧,٩	٠,٨	٧١,٦	٤٣٠,٣	٣٠٩,٩	١٥٦,٦	٤٦٦,٥	٣٦,٢-
١٩٧٦	٤٥٥,٥	١,٨	١٨,٠	٤٧٥,٣	٣٦٩,٩	١٨١,١	٥٥١,٠	٧٥,٧-
١٩٧٧	٤٨٢,٣	١,١	٩٢,٧	٥٧٦,١	٣٦٧,٧	١٣٠,٠	٤٩٧,٧	٧٨,٤
١٩٧٨	٤٣٩,٦	١,٣	٦,٧	٤٤٧,٦	٤١٠,٨	٨٧,٩	٤٩٨,٧	٥١,١-
١٩٧٩	٥٨٨,٨	١,٨	٦١,٩	٦٥٢,٥	٤٢٠,٥	١٢٨,٣	٥٤٨,٨	١٠٣,٧
متوسط الفترة ٧٣-٧٩	٣٨٤,٦١	٠,٩٧	٣٧,٥٣	٤٢٣,١	٣٠٣,٩	١٢٢,٣	٤٢٦,٢	٣,١-
معدل النمو السنوي				٤٥,٦	٣٧,٥	٢٧,٨	٣٤,٧	

٥ الكويت

السنة	الايراد العام			الانفاق العام			الفائض/ العجز
	الجاري	الرأسمالي	الاجمالي	الجاري	الاستثمار	الاجمالي	
١٩٧٢	٦٠٨	١	٦٠٩	٣٠٣	٧٦	٣٧٩	٢٣٠
١٩٧٣	٦٩٤	٢	٦٩٦	٣٦٨	٩٠	٤٥٨	٢٣٨
١٩٧٤	٢٧٢٤	٥	٢٧٢٩	٧٣٧	١٥٨	٨٩٥	١٨٣٤
١٩٧٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٩٧٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٩٧٧	٢٩٨٩	٧	٢٩٩٦	٩٨٩	٢٨٣	١٢٧٢	١٧٢٤
١٩٧٨	٣٠٤٥	٥	٣٠٥٠	١٠٤٥	٥٦٧	١٦١٢	١٤٣٨
١٩٧٩	٣٦٤٣	٤	٣٦٤٧	١١١٧	٥١٥	١٦٣٢	٢٠١٥
١٩٨٠	٦٩١٦	٧	٦٩٢٣	١٤٦٠	٦٨٧	٢١٤٧	٤٧٧٦
١٩٨١	٦٣٣٨	١٣	٦٣٥١	١٦٩٦	٨٨١	٢٥٧٧	٣٧٧٤
متوسط الفترة	٣٣٦٩,٦	٥,٥	٣٣٧٥,١	٩٦٤,٤	٤٠٧,١	١٣٧١,٥	٢٠٠٣,٦
معدل النمو السنوي	٢٩,٨	٣٣,٠	٢٩,٨	٢١,١	٣١,٣	٢٣,٧	

٦ ـ السعودية

السنـــة	اجمالي الايراد	الانفــاق العـــام			الفائض/ العجـز
		الجاري	الرأسمالي	الاجمالي	
٩٠/٨٩ ٧٠/٦٩	٥٧٤١	٣٨٥٣	٢١٧٥	٦٠٢٨	٢٨٧ -
٩١/٩٠ ٧١/٧٠	٧٩٥٤	٣٩٨٩	٢٣٠٤	٦٢٩٣	١٦٦١
٩٢/٩١ ٧٢/٧١	١١١١٦	٤٧٥٦	٣٣٧٤	٨١٣٠	٢٩٨٦
٩٣/٩٢ ٧٣/٧٢	١٥٣٢٦	٥٦٥٥	٤٥٠٣	١٠١٥٨	٥١٦٨
٩٤/٩٣ ٧٤/٧٣	٤٠٥٩٧	٨٤٧٠	١٠١٢٥	١٨٥٩٥	٢٢٠٠٢
٩٥/٩٤ ٧٥/٧٤	١٠٠١٠٣	١٥٢٠٧	١٩٨٣٢	٣٥٠٣٩	٦٥٠٦٤
٩٦/٩٥ ٧٦/٧٥	١٠٣٣٨٤	٣٨٤٨٠	٤٣٣٠٤	٨١٧٨٤	٢١٦٠٠
٩٧/٩٦ ٧٧/٧٦	١٣٥٩٥٧	٥٢٠٨٥	٥٤٦٥٢	١٠٦٧٣٧	٢٩٢٢٠
٩٨/٩٧ ٧٨/٧٧	١٣٢٢٤١	٧٠٤٧٩	٦٦٦٣١	١٣٧١١٠	٤٨٦٩ -
٩٩/٩٨ ٧٩/٧٨	١٣١٥٠٥	٨١٧٧١	٦٤٤٨٤	١٤٦٢٥٥	١٤٧٥٠ -
٤٠٠/٣٩٩ ٨٠/٧٩	٢١١١٩٦	٩٦٢٢٧	٨٩٤٩٧	١٨٥٧٢٤	٢٥٤٧٢
٤٠١/٤٠٠ ٨١/٨٠	٣٤٨١١٩	٨٣٥٧٠	١٤٦٨٤٦	٢٣٠٤١٦	١١٧٧٠٣
٤٠٢/٤٠١ ٨٢/٨١	٣٦٨٠٠٦	١١٢٢٤٤	١٧١٠١٤	٢٨٣٢٥٨	٨٤٧٤٨
متوسط الفترة	١٢٣٩٤١ر٩٣	٤٤٣٦٨ر٢	٥٢٢١٠ر٨	٩٦٥٧٩	٢٧٣٦٢ر٩
معدل النموالسنوي	٤١ر٤	٣٢ر٤	٤٣ر٩	٣٧ر٨	

• • بيانات غير متوفرة

المصدر : البحرين ، الامارات ، عمان والكويت من :

IMF. Govt. Finance Sfatistics Yearbook, vol. v1, 1982.

وقطر من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ ، جدول ١٦٥ ، والسعودية من وزارة التخطيط حقائق وارقام منجزات خطط التنمية ١٣٩٠ ـ ١٤٠٢ هـ .

جدول رقم (٥)

مجموع الاستثمار والزيادة في الناتج المحلي

الدولة	مجموع الاستثمار (مليون دولار)		الزيادة في الناتج المحلي (مليون دولار)			
			الاجمالي		غير النفطي	
	٧١ ـ ٧٦	٧٦ ـ ٨١	٧١ ـ ٧٧	٧٦ ـ ٨٢	٧١ ـ ٧٧	٧٦ ـ ٨٢
البحرين	١٢٨٦ر٢	٦١٣٨ر٢	١٨٤٥ر٦	٢٦٧٨ر٤	١٤٣٠ر٣	٢٠٠٦ر٩
قطر	٢٠٦١ر٦	٧٥١٤ر٦	٣٢١٧ـ	٤٦٣٦ر٥	١٤٧٨ر٦	٢٥٤٠ر-
الامارات	٩٩٧٣ر٢	٤٠٤١٨ر٩	١٥١١٧ر٧	١٧٣٣٠ر١	٦٦٧٣ر٩	١٠٢٨٦ر٣
عمان	٢٥١١ر١	٦٥٣٧ر١	٢٢٢٢ر-	٤٨٠٨ر٨	٨٦٦ر٢	٢٢٩٩ر٤
الكويت	٥٨٧٨ر٩	١٩٦٠٤ر٢	١٠٢٧٧ر٤	٦٩٣١ر٨	٤١٥٧ر٢	٥٨٨٧ر٣
السعودية	٢٠٥٢٧ـ	١٣٣٧٥١ر٤	٥٣٠٦١ر٨	٧٤٦٧١ر-	١٩٢٠٠ر٤	٤٩٢٠٩ر٢

المصدر . تم اعداد هذا الجدول على أساس البيانات الواردة في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الحسابات الاقتصادية للوطن العربي ، الكويت ، مارس ١٩٨٤

جدول رقم (٦)

تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

السنة	عـدد الموظفين		
	مواطنون	وافدون	المجموع
		١ ـ البحرين	
١٩٦٨	٨٧٣٨	٣٨٣٢	١٢٥٧٠
١٩٨١	٢٥١٣٠	١٢٦٢٨	٣٧٧٥٨
معدل النمو السنوي	٥ر٨	٦ر٩	٨ر٨
		٢ ـ قطر	
١٩٧٥	٦٧٣٥	٣٧٦١	١٠٤٩٦
١٩٧٦	٧٧١١	٤٨١٦	١٢٥٢٧
١٩٧٧	٩١٨٤	٧٠٨٠	١٢٢٦٤
١٩٧٨	٩٥٣٤	٨٤٧٢	١٨٠٠٦
١٩٧٩	١٠٣٤١	٩٨٠٠	٢٠١٤١
١٩٨٠	١٠٨١٨	١٠٦٤٥	٢١٤٦٣
١٩٨١	١١١٥٢	١٢٧٢٧	٢٣٨٧٩
١٩٨٢	١١٩١٨	١٥٦٦٩	٢٧٥١٧
١٩٨٣	١٢٥٥٢	١٧٦٦٨	٣٠٢٢٠
معدل النمو السنوي	١ر٨	٣ر٢١	١ر١٤

جدول رقم (٦)

تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

السنة	عدد الموظفين		المجموع
	مواطنون	وافدون	
	٣ ـ الامارات		
١٩٧٥	..	..	١٨٦٥٤
١٩٧٦	..	..	٢٣٥٤٥
١٩٧٧	..	..	٢٦١٤٨
معدل النمو السنوي			١٨٫٤
	٤ ـ امارة أبو ظبي		
١٩٧٦	..	..	١٠٧٤٤
١٩٧٧	..	..	١٣٠٥٥
١٩٧٨	..	..	١٦١٢٢
١٩٧٩	..	..	١٨٦٣٥
١٩٨٠	..	..	٢١٢٨٦
	٥ ـ عمان		
١٩٦٦	١٠١٨	٨٢	١١٠٠
١٩٦٧	١١١٥	٨٥	١٢٠٠
١٩٦٨	١١٥٨	٩٢	١٢٥٠
١٩٦٩	١٢٥٣	٩٧	١٣٥٠
١٩٧٠	١٦٣٠	١٢٠	١٧٥٠

جدول رقم (٦)

تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

السنة	عدد الموظفين		المجموع
	مواطنون	وافدون	
	٥ ـ عمان		
١٩٧١	٢٨٥٧	٢٥٥	٣١١٢
١٩٧٢	٤٧٦٥	٥٥٣	٥٣١٨
١٩٧٣	٧٤٠٣	١٦٧٠	٩٠٧٣
١٩٧٤	..	..	١٢٠٣٥
١٩٧٥	١٢٩٠٠	٤٦٦٥	١٧٥٦٥
١٩٧٦	١٥٦٦٨	٦٦٤٣	٢٢٣١١
١٩٧٧	١٦٢٥٩	٧٧٨٢	٢٤٠٤١
١٩٧٨	١٦٠٥٤	٩١٩٢	٢٥٢٤٦
١٩٧٩	١٨٠٠٢	١٠٦٩٢	٢٨٦٩٤
١٩٨٠	٢١٦٢٥	١٣٠٢٧	٣٤٦٥٢
١٩٨١	٢٥٠٩٦	١٥٠٠٢	٤٠٠٩٨
١٩٨٢	٢٧٢٤٩	١٦٨٣٨	٤٤٠٨٧
معدل النمو السنوي	٢٢٫٨	٣٥٫٥	٢٥٫٩
	٦ ـ الكويت		
١٩٦٥/ ١٩٦٦	٢٦٨٨١	٤٢٦٣٥	٦٩٥٢٠
٦٦/ ٦٧	٣٢٦٣٧	٤٣٨٤٢	٧٦٤٧٩
٦٧/ ٦٨	٣٤٩٧٤	٤٤٦٩٥	٧٩٦٦٩

جدول رقم (٦)

تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

السنة	عدد الموظفين: مواطنون	عدد الموظفين: وافدون	المجموع
	٦ ـ الكويت		
٦٨/٦٩	٢٥١٨٧	٤٥١٣٨	٧٠٣٢٥
٦٩/ ٧٠	٢٦٥٣١	٤٤٣٩١	٧٠٩٢٢
٧٠/٧١	٢٨٨٨٨	٤٨٢٨٢	٧٧١٧٠
٧١/ ٧٢	٣٥٠٥٥	٥١٩٧٧	٨٧٠٣٢
٧٢/ ٧٣	٣٩٢٩٩	٥٤١١٨	٩٣٤١٧
٧٣/ ٧٤	٤٠٢٤٤	٥٤٨٥٥	٩٥٠٩٩
٧٤/ ٧٥	٤٣٣٤٠	٦٠٧١١	١٠٤٠٥١
٧٥/ ٧٦	٤٥٤٢٢	٦٧٨٥٢	١١٣٢٧٤
٧٦/ ٧٧	٤٨١٢١	٨٠٣٨٧	١٢٨٥٠٨
٧٧/ ٧٨	٤٨٣٢٨	٨٥٣٢٥	١٣٣٦٥٣
٧٨/ ٧٩	٤٨٤٠٢	٨٧٧٠٩	١٣٦١٢٩
٧٩/ ٨٠	٤٩٤٠١	٩٦٠٥٠	١٤٥٤٥١
٨٠/٨١	٤٦٦٨٧	٩٠٤٣٤	١٣٧١٢١
معدل النمو السنوي	٧ر٣	١ر٥	٦ر٤
	٧ ـ السعودية		
١٩٧٠/ ٧١	..	..	١٣٢٦٠٢
٧١/ ٧٢	..	..	١٤١٣٢٠
٧٢/٧٣	..	..	١٦٢٤٣٩
٧٣/ ٧٤	..	..	١٧٧١٨٤

جدول رقم (٦)

تطور عدد موظفي الحكومة في دول مجلس التعاون

السنة	عدد الموظفين		المجموع
	مواطنون	وافدون	
	٧ ـ السعودية		
٧٤/ ٧٥	..	..	١٩٢٨٠٨
٧٥/ ٧٦	..	..	٢١٧٧٠٤
٧٦/ ٧٧	..	..	٢٤٢٤٧٨
٧٧/ ٧٨	..	..	٢٤٤١١٣
٧٨/ ٧٩	..	..	٢٧٢٥٨٤
٧٩/ ٨٠	..	..	٣٢٦٠٦٢
٨٠/ ٨١	..	..	٣٠٧٥٣٦
٨١/ ٨٢	..	..	٣٧١٨١٦
معدل النمو السنوي	..	..	٩ر٨

المصدر : ١ ـ البحرين : ارقام عام ١٩٦٨ من المجموعة الاحصائية ١٩٦٨ جدول ٤٨ .

ارقام عام ١٩٨١ من المجموعة الاحصائية ١٩٨٢ ، جدول ١٢

٢ ـ قطر : ارقام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ من ادارة شئون الموظفين ، قسم الاحصاء ، التقرير السنوي ١٤٠١ هـ ارقام ١٩٨٣ ، من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ جدول ٣٢ ص ٤٤ .

٣ ـ الامارات : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٨ جدول ٢٧٥ ص ٤٢٥ .

٤ ـ عمان من : Statistical Your Book, Eleventh Issue 1982,

٥ ـ الكويت : من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ جدول ١١٢ .

٦ ـ السعودية : منن الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٣ ، جدول ١٠ ـ ٨

المـراجـع

١ ـ باللغة العربية :

١ ـ أسامة أمين الخولي ، نظرة في امكانات تكامل دول مجلس التعاون في المجال التكنولوجي ، ورقة قدمت إلى نـدوة التكامـل الاقتصادي لـدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٢ ـ أسعد الراس ، التكامل الاقتصادي في تجربتي السوق الأوروبية المشتـركة ومجلس التعاون لدول الخليج العربيـة . ورقة قـدمت إلى ندوة التكـامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٣ ـ ارتورو اسرائيل ، التنمية الادارية وتنمية المؤسسات ، **التمويل والتنمية** ، الجزء ٢٠ ، العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١٥ ـ ١٨ .

٤ ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، دراسة حول تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي ، الكويت ، ديسمبر ١٩٧٨ .

٥ ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٣ .

٦ ـ المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط ١٩٧٧/ ١٩٧٨ .

٧ ـ أحمد رشيد ، إدارة التنمية ، ٢٧ دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٠ .

٨ ـ أنطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية ، مركز الانماء القومي بيروت ١٩٨٠ .

٩ ـ برهان الدجاني ، التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون في المجالين العربي

والدولي ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
١٠ ـ بيتر هيلر وألان تيت ، العمالة والأجور الحكومية : بعض المقارنات الدولية ، **التمويل والتنمية** ، الجزء ٢٠ / العدد ٣ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٤٤ ـ ٤٦ .
١١ ـ بيير لانديل ـ ميلز ، الإدارة : عامل مقيد للتنمية ، **التمويل والتنمية** ، الجزء ٢٠ / العدد ٣ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١١ ـ ١٤ .
١٢ ـ بول ستريتن ، كل حل يطرح مشكلة : لم تفشل اقتصاديات التنمية ، **التمويل والتنمية** ، المجلد ٢٢ /رقم ٢ ، حزيران ١٩٨٥ ص ١٤ ـ ١٦ .
١٣ ـ جاهانجير اموزيغار ، ادارة الثروة النفطية ، **التمويل والتنمية** ، الجزء ٢٠ / العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١٩ ـ ٢٢ .
١٤ ـ حازم البيلاوي ، امكانات التكامل الاقتصادي لدول الخليج في المجال النقدي والاستثماري ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
١٥ ـ حمدي أمين عبد الهادي ، الإدارة العامة في الدول العربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٠ .
١٦ ـ حسين عمر منصور ، تطوير القوى العاملة واختيار التقنية المناسبة كأساس للتنمية والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
١٧ ـ خليل النقيب ، الإدارة التنموية للوطن العربي (مدخل عام) ، معهد الانماء العربي ، الدراسات الادارية رقم (٢) بيروت ١٩٧٨ .

١٨ ـ خالد تحسين علي ، التكامل الزراعي بين دول المجلس وبين مناطق الوطن العربي الأخرى ، ورقة قدمت إلى ندوةالتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

١٩ ـ ديباك لال ، المفاهيم الخاطئة لاقتصاديات التنمية ، **التمويل والتنمية** ، المجلد ٢٢ / رقم ٢ ، حزيران ١٩٨٥ ص ١٠ ـ ١٣ .

٢٠ ـ رودلف هابلتزل ، قضايا التنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالنفط ، **التمويل والتنمية** ،المجلد ١٨ / العدد رقم ٢،يونيو ١٩٨١ ص ١٠-١٣.

٢١ ـ زبير إقبال ، المساعدات العربية الميسرة ، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ ، **التمويل والتنمية** ، الجزء ٢٠ / العدد ٢ ، يونيو ١٩٨٣ ، ص ٣١ ـ ٣٣ .

٢٢ ـ سعيد سعد مرطان ، حتمية التعاون الخليجي لانتقاء التكنولوجيا الملائمة ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٢٣ ـ ستيفن ب هاينمان ، تحسين نوعية التعليم في البلدان النامية ، **التمويل والتنمية** ، المجلد ٢٠ / رقم ١ ، مارس ١٩٨٣ ص ١٨ ـ ٢٠ .

٢٤ ـ شيتال تشاند ، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار . . . قياسها وتقييم آثارها ، **التمويل والتنمية**،المجلد ٢١ / رقم ١،مارس ١٩٨٤ص ٣٨ـ ٤١ .

٢٥ ـ ضياء كمال عبده ، المخزون الاستراتيجي الإقليمي للحبوب في ظل التكامل الاقتصادي الزراعي لدول الخليج العربية ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٢٦ ـ عبد النبي إسماعيل الطوخي ، أهمية التكامل الخليجي في تطوير سياسات البحوث والتطور التقني ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الرياض،١٧-٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٢٧ ـ إسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .
٢٨ ـ علي أحمد سليمان ، نظرية الاتحادات الجمركية في اطار التعاون الخليجي ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٢٩ ـ عبد الوهاب حميد رشيد ، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٣٠ ـ علي خليفة الكواري ، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ـ الكويت ١٩٨١ .
٣١ ـ عادل زكي محمد بلبل ، التكامل التجاري بين الدول الأعضاء ، مجلس التعاون الخليجي (مدخل كمي) . ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٣٢ ـ فايز إبراهيم الحبيب ، الدور الديناميكي لسياسة إحلال الواردات في تحقيق التكامل التنموي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٣٣ ـ محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ .
٣٤ ـ محمد العوض جلال الدين ، استراتيجية التكامل الخليجي في اطار التعاون العربي في تنمية الموارد البشرية، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض ١٧ - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٣٥ - مركز دراسات الوحدة العربية ، التجارب الوحدوية العربية المعاصرة : تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ .
٣٦ - محمد سلطان ابو علي ، بعض مستتبعات صغر حجم الدول على التكامل الاقتصادي بالاشارة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، ورقة قدمت الى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ١٧ - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .
٣٧ - محمد صادق ، إدارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي عام ٢٠٠٠ ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، عمان ١٩٨٠ .
٣٨ - التنمية في الاقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية بين عائدات النفط وادارة التنمية ، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الثاني ، البحرين ، ٢٤ - ٢٦ ديسمبر ١٩٨٠ .
٣٩ - البترول وسياسات التنمية في بلدان عربية بترولية : النتائج المقصودة والآثار غير المحسوبة ، دراسة قدمت إلى ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، ابو ظبي ١١ - ١٦ يناير ١٩٨١ .
٤٠ - سلطة الأجهزة المركزية في مراجعة الموازنات فيما يتعلق بالوظائف عدداًودرجة ، دراسة قدمت إلى المؤتمر الأول عن تنظيم وادارة الأجهزة المركزية للخدمة المدنية في الدول العربية ، الرياض ١٥ - ٢٤ فبراير ١٩٧٥ .
٤١ - التنمية في سوريا بين التخطيط والتنفيذ ، ١٩٨٠ (دراسة غير منشورة) .

٤٢ ـ محمد صادق ، التنمية في الأردن بين التخطيط والتنفيذ ، ١٩٨٠ (دراسة غير منشورة) .

٤٣ ـ التجربة الدولية في الاصلاح الإداري وآفاق التنمية في المغرب ، المملكة المغربية ، **مجلة الشئون الإدارية** ، السنة الأولى ، العدد الأول ، ينـاير ١٩٨٣ ، ص ٤٧ ـ ٧٧ .

٤٤ ـ حول مواجهة النقص في بعض فئات القوى العاملة اللازمة للتنميـة في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنميةوالتخطيط ، لعام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ .

٤٥ ـ تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية ، الرياض معهد الإدارة العامة ، ١٩٦٥ .

٤٦ ـ محبوب الحق ، منظور عالمي للحاجات الأساسية ، **التمويـل والتنمية** ، المجلد ١٧ / العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ١١ ـ ١٤ .

٤٧ ـ محمد علي النقي ، امكانيات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعـاون الخليجي في المجال الصناعي ، ورقة قدمت إلى ندوةالتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٤٨ ـ محمود عبد المولى ، العالم الثالث وغو التخلف ، ليبيـا ـ تونس ، الـدار العربية للكتاب ١٩٨٠ .

٤٩ ـ محمد فرج الخطراوي ، التعاون الصناعي الاقليمي بين النظرية والتطبيق ، ورقة قدمت الى ندوة التكامـل الاقتصادي لـدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٥٠ ـ محمد هشام خواجكية ، آفاق التكامل الاقتصادي على ضوء اتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ورقة قدمت الى ندوة التكامل الاقتصادي

لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ .

٥١ ـ نعيم ا . الشربيني ، العمال الأجانب في البلدان العربية المنتجة للنفط ، **التمويل والتنمية** ،المجلد ٢١/رقم ٤ ،ديسمبر ١٩٨٤ص ٣٤ ـ ٣٧ .

٥٢ ـ نانسي بيردسال ، النمو السكاني ، حجمه وآثاره على التنمية ، **التمويل والتنمية** ، المجلد ٢١/رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ١٠ ـ ١٥ .

٥٣ ـ نورمان هيكز وآن كوبيش ، تخفيض المصروفات الحكومية في أقل البلدان نمواً : أين تقتطع الحكومات في أيام الشدة ؟ بعض الاجابات الأولية ، **التمويل والتنمية** المجلدرقم ٢١/رقم ٣ سبتمبر ١٩٨٤،ص ٣٧-٣٩.

٥٤ ـ هوليس ب تشينري ، الفقر والتقدم ، الخيارات أمام العالم النامي ، **التمويل والتنمية** ، الجزء ١٧/رقم ٢ ، يونيو ١٩٨٠ ، ص ١٢ ـ ١٦ .

٥٥ ـ وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، دولة الكويت ، أبحاث وأوراق ندوة الدراسات الاحصائية العمالية بالدول العربية الخليجية ، الكويت ٧ ـ ١١ ابريل ١٩٨٤ .

٥٦ ـ يوسف صايغ ، الاندماج الاقتصادي وذريعة السيادة الوطنية ، **المستقبل العربي** ١٩٧٩/٣ ص ٣ ـ ٢١ .

باللغة الانجليزية

1. Al-Kuwari, Ali Khalifa, Oil Revenues in the Gulf Emirates Patterns of Allocation and Impact on Economic Development, Bowkar Publishing Company Limited, Essex, 1978.
2. Axline, W. Andrew, "Under Development, Dependency, and Integration: The Politics of Regionalism in the Third World", **International Organization Journal**, Vol. 31, No. 1, 1977.
3. Arikat, Harby M. Mousa, Regional Economic Cooperation

and Integration: The Case of Arab Gulf States, (Unpublished Ph.D. Thesis), University of Shieffield, 1984.

4. Alderfer, F. Harlod, Public Administration in Newer Nations, Frederick A. Praeger, Publishers, New York, Washington, London, 1967.
5. Almond, Gabriel A. and Powell, G. Bingham, Comparative Politics: A Developmental Approach. Boston: Little, Brown and Co. 1967.
6. Almond, G. and Coleman, J., The Politics of Developing Areas, Princeton University Press 1960.
7. Adelman, I. and C. Morris, Economic Growth and Social Equity in Developing Countries Stanford, Stanford University Press, 1973.
8. Becker, Abraham S., Hansen, Bent and Kerr, Malcom, H., The Economics and Politics of the Middle East, New York, American Elsevier Publishing Company, Inc. 1975.
9. Black, C.E. The Dynamics of modernization, New York: Harper and Row, 1966.
10. Banefielid, E. and L., The Moral basis of a Backward Society, Illinois Free Press, University of Chicago, 1958.
11. Bhagwati, Jagdish, The Economics of Under Developed Countries, London, World University Library, 1966.
12. Braibanti and Spengler (eds.), Traditions, Values and Socio-Economic Development, Duke University Press 1961.
13. Conyers, D. and Hills, Peter, An Introduction to Development Planning in the Third World, New York, John Wiley and Sons, 1984.
14. Damachi, Ukandi Galwin, Theories of Management and the executive in development world, London, MacMillan Press, 1978.

15. Gilder, George, Wealth and Poverty, New York, Basic Books Inc., 1981.

16. Galbraith, John, The Affluent Society, Boston, Houghton Mifflin, 1958.

17. Ghai, D.P. et al. (eds.) The Basic Needs Approach to Development Geneva, International Labour Organization, 1977 .

18. Hagen, Everett, On the Theory of Social Change: How Economic Growth Begins, Homewood, Illinois, Doresey Press, 1962.

19. Hayter, T., The Creation of World Poverty London, Pluto Press, 1981 .

20. Jones, Hywel, An Introduction to Modern Theories of Economic Growth, London, Thomas Nelson and Sons, Ltd., 1975.

21. Jameson, K.P. and C.K. Wilber (eds.), Directions in Economic Development North Dame, University of North Notre Dame Press, 1979 .

22. Khuri, Fuad (ed.), Leadership and Development in Arab Society, American University of Beirut, 1981.

23. Kriesberg, Martin, Public Administration in Developing Countries, The Brookings Institution, Washington, 1971.

24. Lerner, Daniel, The Passing of Traditional Society: Modernization in the Middle East, Glencoes Illinois, Free Press 1958.

25. Lewis, W. Arthur, Theory of Economic Growth, Homewood, Illinois, R.D. Irwin 1961.

26. McClelland, David C., The Achieving Society, New York, The Free Press, 1961.

27. Marini, Frank, Toward a New Public Administration: The

Minnowbrook Perspective. Scranton/London/Toronto: Chandler Publishing Company, 1971.

28. Myrdal, Gunner, Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations, 3 volumes. New York, Twentieth Century Fund, 1968.

29. Mead, Margaret, Cultural Patterns Change, UNESCO, Paris 1953.

30. Marshall Wolf, "Between the Idea and the Reality: Notes on Plan Implementation". International Social Development Review, No. 3, 1971, PP. 32-40.

31. Packard, Philip C., Critical Path Analysis for Development Administration. The Hague — Paris, Mouton, 1972.

32. Pye, W. and Verba S., Political Culture and Political Development, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1965.

33. Rothwell J. Kenneth, Administrative Issues in Developing Countries, Lexington· Mass, Lexington Books, 1972.

34. Riggs, W. Fred, Administration in Developing Countries, Houghton Mifflin Co., Boston, 1964.

35. Riggs, W. Fred Barnett & Doak A. Frontiers of Development Administration, Durham, N.C. Duke University Press 1970-1971.

36. Rostow, W.W., The Stages of Economic Growth, Cambridge, Cambridge University Press, 1960.

37. Sadik, Muhammad T., "Past Performance and Future Prospects of Arab Development: An Overall View", in the Arab Planning Institute, Seminar on New Development concepts and Strategies and their Relevance to the Arab World, Damascus, 19-22 May 1979.

38. Sadik, Muhammad T., Manpower in the 1980's, A Paper submitted to the International Conference on Industrial Development in the GCC: The Expectations and Realities, Bahrain, 26-27 Feb. 1985.
39. Sadik, Muhammad T. and Snavely, William P., Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates: Colonial Past,Present Problems, and Future Prospects. Lexington, Mass: D.C. Heath and Co. 1972.
40. Smith, Adam, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealths of Nations, New York: The Modern Library, 1937.
41. Swerdlow, Irving, Development Administration, Concepts and Problems, Syracuse University Press, Syracuse, New York, 1963.
42. Schumpeter, Joseph A., The Theory of Economic Development, Harvard University Press, 1961.
43. Sadik, Muhammad T., "Public Enterprises and Development in Bahrain, Kuwait, Qatar, The United Arab Emirates and Saudi Arabia", International Center for Law in Development, Public Enterprises and Development in the Arab Countries, New York, 1977, PP. 9-62.
44. Scott, Wolf, Concepts and Measurement of Poverty, UN Research Institute for Social Development, Geneva, 1981.
45. Sayigh, Yusuf, A., "Problems and Prospects of Development in the Arabian Penninsula, in International Journal of Middle East Studies, Vol. 2, 1971, PP. 40-58.
46. ——., The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects, Oxford University Press 1982.
47. Thompson, Victor, Bureaucracy and Innovation, University of Albama Press, 1969.
48. United Nations, Appraising Administrative Capability for Development, New York, United Nations, 1969.

49. —., Strengthening Public Administration and Finance for Development in the 1980s: Issues and Approaches, New York, 1978.

50. —., Handbook on the Improvement of Administrative Management in Public Administration, New York, 1979.

51. United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Management in the Developing Countries, Geneva, 1972.

52. United Nations, Administration of Development Programmes and Projects: Some Major Issues, Part I and II, New York, 1971.

53. United Nations, Interregional Seminar on Administration of Management Improvement Services, Vol. I and II, Copenhagen Denmark, 28 Sept.-6 Oct. 1970, New York, 1971.

54. United Nations, Interregional Seminar on the Use of Modren Management Techniques in the Public Administration of Developing Countries, Washington, D.C. 27 Oct. — 6 Nov. 1970 Vol. I and II, New York, 1971.

55. United Nations, Measures for Improving Performance of Public Enterprise in Developing Countries. New York, 1973.

56. United Nations, Organization, Measurement and Supervision of Public Enterprises in Developing Countries, New York, 1974.

57. United Nations, Interregional Seminar on Major Administrative Reforms in Developing Countries, New York, 1973.

58. United Nations, Organization and Administration of Public Enterprises, Selected Papers, New York, 1968.

59. United Nations, Public Administration in the Second United Nations Development Decade, New York, 1971.

60. United Nations, Seminar on Organization and Administration of Public Enterprises, held at Geneva, Switzerland, 26 Sept. — 4 Oct. 1966. New York, 1967.

61. United Nations, Interregional Seminar on the Development of Senior Administrators in the Public Service of Developing Countries, Vol. 1, Geneva 19-29 August 1968. New York, 1969 and Vol. II 1970.

62. UN, Priority Areas for action in Public Administration and Finance in the 1980s, New York, UN 1981.

63. UN, Survey of Changes and Trends in Public Administration and Finance for Development, 1975-1977, New York, UN, 1978.

64. UN, Elements of Institution-Building for Institutes of Public Administration and Management, New York, UN 1982.

65. UN, Public Administration Institutions and Practices in Integrated Rural Development Programmes, New York, UN, 1980.

66. "Administrative Improvement for National Development: Some Major Issues and Approaches". International Social Development Review, No.2, 1970, PP. 34-43.

67. Waterston, Albert, Development Planning: Lessons of Experience. Baltimore, John Hopkins, 1965.

68. World Bank, World Bank and the World's Poorest, Washington, D.C., World Bank, 1980 .

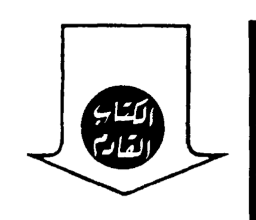
69. World Bank, The McNamara Years at the World Bank Baltimore, Johns Hopkins Press, 1981 .

70. Weiner, M., Modernization, New York, Basic Books 1966.

المحتوى

المؤلف في سطور

ـ د. محمد توفيق صادق .
ـ ولد في فلسطين عام ١٩٣١ .
ـ حصل على درجة البكالوريوس والماجستير في الادارة العامة من الجامعة الأمريكية في بيروت ، والماجستير في ادارة التنمية من جامعة هارفارد ودكتوراه في التنمية من جامعة وسكنس عام ١٩٧٤م .
ـ شغل عددا من الوظائف الادارية والاستشارية .
ـ يعمل منذ سبتمبر ١٩٨٣ مستشارا في المعهد العربي للتخطيط في الكويت .
ـ له عدة مؤلفات منها :
١ ـ تطور الحكم والادارة في المملكة العربية السعودية .
٢ ـ ادارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي عام ٢٠٠٠ .



العالم الثالث وتحديات البقاء

تأليف : جاك لوب
ترجمة : احمد فؤاد بلبع

صدر عن هذه السلسلة

العنوان	المؤلف
١ ـ الحضـارة	تأليف : د/ حسين مؤنس
٢ ـ اتجاهات الشعر العربي المعاصر	تأليف : د/ إحسان عباس
٣ ـ التفكير العلمي	تأليف : د/ فؤاد زكريا
٤ ـ الولايات المتحدة والمشرق العربي	تأليف : د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى
٥ ـ العلم ومشكلات الإنسان المعاصر	تأليف : زهير الكرمي
٦ ـ الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها	تأليف د/ عزت حجازي
٧ ـ الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية	تأليف : د/ محمد عزيز شكري
٨ ـ تراث الإسلام (الجزء الأول)	ترجمة : د/ زهير السمهوري د/ شاكر مصطفى مراجعة : د/ فؤاد زكريا
٩ ـ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة	تأليف : د/ نايف خرما
١٠ ـ جحـا العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار
١١ ـ تراث الإسلام (الجزء الثاني)	ترجمة : د/ حسين مؤنس إحسان العمد مراجعة : د/ فؤاد زكريا
١٢ ـ تراث الإسلام (الجزء الثالث)	ترجمة : د/ حسين مؤنس إحسان العمد مراجعة : د/ فؤاد زكريا
١٣ ـ الملاحة وعلوم البحار عند العرب	تأليف : د/ أنور عبد العليم
١٤ ـ جمالية الفن العربي	تأليف : د/ عفيف بهنسي
١٥ ـ الإنسان الحائر بين العلم والخرافة	تأليف : د/ عبد المحسن صالح
١٦ ـ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية	تأليف : د/ محمود عبد الفضيل
١٧ ـ الكون والثقوب السوداء	إعداد : رؤوف وصفي مراجعة : زهير الكرمي
١٨ ـ الكوميديا والتراجيديا	ترجمة : د/ علي أحمد محمود مراجعة : د/ شوقي السكري د/ علي الراعي

١٩ ـ المخرج في المسرح المعاصر
تأليف : د/ سعد أردش

٢٠ ـ التفكير المستقيم والتفكير الأعوج
ترجمة : حسن سعيد الكرمي
مراجعة : صدقي حطاب

٢١ ـ مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي
تأليف : د/ محمد علي الفرا

٢٢ ـ البيئة ومشكلاتها
تأليف : رشيد الحمد
محمد سعيد صباريني

٢٣ ـ السرق
تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني

٢٤ ـ الإبداع في الفن والعلم
تأليف : د/ حسن أحمد عيسى

٢٥ ـ المسرح في الوطن العربي
تأليف : د/ علي الراعي

٢٦ ـ مصر وفلسطين
تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن

٢٧ ـ العلاج النفسي الحديث
تأليف : د/ عبدالستار إبراهيم

٢٨ ـ أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي
ترجمة : شوقي جلال

٢٩ ـ العرب والتحدي
تأليف : د/ محمد عماره

٣٠ ـ العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة
تأليف : د/ عزت قرني

٣١ ـ الموشحات الأندلسية
تأليف : د/ محمد زكريا عناني

٣٢ ـ تكنولوجيا السلوك الإنساني
ترجمة : د/ عبدالقادر يوسف
مراجعة : د/ رجا الدريني

٣٣ ـ الإنسان والثروات المعدنية
تأليف : د/ محمد فتحي عوض الله

٣٤ ـ قضايا أفريقية
تأليف : د/ محمد عبدالغني سعودي

٣٥ ـ تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (١٩٣٠ ـ ١٩٧٠)
تأليف : د/ محمد جابر الأنصاري

٣٦ ـ الحب في التراث العربي
تأليف : د/ محمد حسن عبدالله

٣٧ ـ المساجد
تأليف : د/ حسين مؤنس

٣٨ ـ تكنولوجيا الطاقة البديلة
تأليف : د/ سعود يوسف عياش

٣٩ ـ ارتقاء الإنسان
ترجمة : د/ موفق شخاشيرو
مراجعة : زهير الكرمي

٤٠ ـ الرواية الروسية في القرن التاسع عشر
تأليف : د/ مكارم الغمري

٤١ ـ الشعر في السودان
تأليف : د/ عبده بدوي

٤٢ ـ دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية	تأليف : د/ علي خليفة الكواري
٤٣ ـ الإسلام في الصين	تأليف : فهمي هويدي
٤٤ ـ اتجاهات نظرية في علم الاجتماع	تأليف : د/ عبدالباسط عبدالمعطي
٤٥ ـ حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار
٤٦ ـ دعوة إلى الموسيقا	تأليف : يوسف السيسي
٤٧ ـ فكرة القانون	ترجمة : سليم الصويص مراجعة : سليم بسيسو
٤٨ ـ التنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان	تأليف : د/ عبدالمحسن صالح
٤٩ ـ صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي	تأليف : صلاح الدين حافظ
٥٠ ـ التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية	تأليف : د/ محمد عبدالسلام
٥١ ـ السينما في الوطن العربي	تأليف : جان ألكسان
٥٢ ـ النفط والعلاقات الدولية	تأليف : د/ محمد الرميحي
٥٣ ـ البدائية	ترجمة : د/ محمد عصفور
٥٤ ـ الحشرات الناقلة للأمراض	تأليف : د/ جليل أبو الحب
٥٥ ـ العالم بعد مائتي عام	ترجمة : شوقي جلال
٥٦ ـ الإدمان	تأليف : د/ عادل الدمرداش
٥٧ ـ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية	تأليف : د/ أسامة عبدالرحمن
٥٨ ـ الوجودية	ترجمة : د/ إمام عبد الفتاح
٥٩ ـ العرب أمام تحديات التكنولوجيا	تأليف : د/ انطونيوس كرم
٦٠ ـ الايديولوجية الصهيونية (الجزء الأول)	تأليف : د/ عبد الوهاب المسيري
٦١ ـ الايديولوجية الصهيونية (الجزء الثاني)	تأليف : د/ عبد الوهاب المسيري
٦٢ ـ حكمة الغرب (الجزء الأول)	ترجمة : د/ فؤاد زكريا
٦٣ ـ الإسلام والاقتصاد	تأليف : د/ عبدالهادي علي النجار
٦٤ ـ صناعة الجوع (خرافة الندرة)	ترجمة : أحمد حسان عبد الواحد
٦٥ ـ مدخل إلى تاريخ الموسيقا المغربية	تأليف : د/ عبدالعزيز بن عبدالجليل
٦٦ ـ الإسلام والشعر	تأليف : د/ سامي مكي العاني
٦٧ ـ بنو الإنسان	ترجمة : زهير الكرمي
٦٨ ـ الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية	تأليف : د/ محمد موفاكو
٦٩ ـ ظاهرة العلم الحديث	تأليف : د/ عبدالله العمر

٧٠ ـ نظريات التعلم (دراسة مقارنة)	ترجمة : د/ علي حسين حجاج
	مراجعة : د/ عطيه محمود هنا
٧١ ـ الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي	تأليف : د/ عبدالمالك خلف التميمي
٧٢ ـ حكمة الغرب (الجزء الثاني)	ترجمة : د/ فؤاد زكريا
٧٣ ـ التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي	تأليف : د/ مجيد مسعود
٧٤ ـ مشاريع الاستيطان اليهودي	تأليف : د/ أمين عبدالله محمود
٧٥ ـ التصوير والحياة	تأليف : د/ محمد نبهان سويلم
٧٦ ـ الموت في الفكر الغربي	ترجمة : كامل يوسف حسين
	مراجعة : د/ إمام عبد الفتاح
٧٧ ـ الشعر الإغريقي تراثاً إنسانياً وعالمياً	تأليف : د/ أحمد عتمان
٧٨ ـ قضايا التبعية الإعلامية والثقافية	تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن
٧٩ ـ مفاهيم قرآنية	تأليف : د/ محمد أحمد خلف الله
٨٠ ـ الزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام)	تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني
٨١ ـ الأدب اليوغسلافي المعاصر	تأليف : د/ جمال الدين سيد محمد
٨٢ ـ تشكيل العقل الحديث	ترجمة : شوقي جلال
	مراجعة : صدقي حطاب
٨٣ ـ البيولوجيا ومصير الإنسان	تأليف : د/ سعيد الحفار
٨٤ ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية	تأليف : د/ رمزي زكي
٨٥ ـ دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية	تأليف : د/ بدرية العوضي
٨٦ ـ الإنسان وعلم النفس	تأليف : د/ عبد الستار إبراهيم
٨٧ ـ في تراثنا العربي الاسلامي	تأليف : د/ توفيق الطويل
٨٨ ـ الميكروبات والإنسان	ترجمة : د/ عزت شعلان
	مراجعة : د/ عبد الرزاق العدواني د/ سمير رضوان
٨٩ ـ الإسلام وحقوق الإنسان	تأليف : د/ محمد عماره
٩٠ ـ الغرب والعالم (القسم الأول)	تأليف : كافين رايلي
	ترجمة : د/ عبدالوهاب المسيري د/ هدى حجازي
	مراجعة : د/ فؤاد زكريا

سـعر النسخة:

• الكويت	٥٠٠ فلس
• السعودية	١٠ ريالات
• العـراق	٦٠٠ فلس
• الاردن	٥٠٠ فلس
• سـوريا	٦ ليرات
• لبنان	٥ ليرات
• ليبيا	٥٠٠ قرش
• المغرب	١٠ دراهم
• تونس	دينار واحد
• الجزائر	١٠ دنانير
• مصـر	٥٠٠ مليم
• السـودان	٥٠٠ مليم
• عمـان	ريال واحد
• اليمن الجنوبية	٨٠٠ فلس
• اليمن الشمالية	٩ ريالات
• البحـرين	٨٠٠ فلس
• قطـر	١٠ ريالات
• الامارات العربية	١٠ دراهم